مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة



مجلة علمية مُحكمة
نصف سنوية

تصدر عن كلية الأقتصاد
جامعة بنغازي

https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

المقالات والمراسلات

- الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط.
- واقع استخدام الوصف الوظيفي في المستشفيات الليبية.
- دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.
- أثر تطبيق متطلبات الحوكمة على جودة التقارير المالية.
- مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية(Covid- 19) في ظل جائحة كورونا.
- الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين على دول المتوسط.
- مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي.
- Environmental Pollution in North African Countries Case of Libya

عرض كتاب

- المشتقات المالية: الإطار النظري والممارسات التطبيقية.
- دليل رسائل الماجستير 2022

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN-L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017

المجلد 42 العدد الأول
لسنة 2023

VOLUME 42
ISSUE 1

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة

Dirasat in Economics and Business Journal

دراسات في الاقتصاد والتجارة، مجلة علمية مُحكمة، نصف سنوية، تصدر عن كلية الاقتصاد، تهتم بنشر الأبحاث والدراسات النظرية والتطبيقية في مجالات الاقتصاد، والإدارة، والمحاسبة، والعلوم السياسية، والتسويق، والتمويل، والإدارة العامة، وأية دراسات أخرى تهدف إلى إثراء البحث العلمي في مجال العلوم الاجتماعية بشكل عام، فضلا عن ذلك نشر أعمال المؤتمرات والندوات. وتتمتع باسم وسمعة راسخة محليا ودوليا، حيث صدر المجلد الأول منها سنة 1965.

مجلة علمية مُحكمة نصف سنوية

تصدر عن كلية الأقتصاد – جامعة بنغازي

A semi-annual peer-reviewed scientific journal
issued by the Faculty of Economics
University of Benghazi

رقم الإيداع بدار الكتب الوطنية: 2017/238
الترقيم الدولي الإلكتروني (E-ISSN): 2663-7855
الترقيم الدولي الموحد (ISSN-L): 2663-7847

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



هيئة تحرير المجلة

رئيس هيأة التحرير	أ.د.أكرم علي زوبي
مدير التحرير	د.خالد زيدان الفضلي
عضو هيأة التحرير	د.إدريس عبد الجواد الحبوني
عضو هيأة التحرير	د.ناصر عبد العاطي الزليتني
عضو هيأة التحرير	د.خالد محمد آدم
عضو هيأة التحرير	د.محمود عبد السلام الدالي

الهيأة الأستشارية

أد.ناصر عز الدين بوخشيم	أستاذ اقتصاد
أ.د.بوبكر فرج شريعة	أستاذ محاسبة
أ.د.عائشة عبد السلام العالم	أستاذ اقتصاد
أ.د.وائل محمد جبريل	أستاذ إدارة أعمال
أ.د.أحمد علي الحوتة	أستاذ اقتصاد
أ.د.جمال نصر الشيباني	أستاذ تمويل ومصارف
أ.د.فتحية الفرجاني الأوجلي	أستاذ اقتصاد



كلمة المجلد الثاني والاربعون لسنة 2023 العدد الأول

بسم الله الرحمن الرحيم والحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد يطيب لنا اسرة تحرير مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والهيئة الاستشارية ان نضع بين ايديكم المجلد الثاني والاربعون لسنة 2023 العدد الأول والذي يتضمن الجهد المبذول من بعض البحاث والمختصين والمهتمين بالبحث العلمي في مجالات الاقتصادية ومنها: الاقتصاد ، إدارة الاغمال، المحاسبة ، العلوم السياسية، التسويق، التمويل والمصارف، والإدارة العامة.

وتقوم المجلة بنشر الدراسات والبحوث العلمية ذات العلاقة بالعلوم الاقتصادية في شتي مجالاتها مع مراعاة شروط النشر العلمي واتباع المنهجية العلمية السليمة التي تناسب التخصصات المختلفة في الأبحاث المنشورة ، كما ساهمت المجلة في تةخي الأمانة العلمية ونشر ثقافتها بين البحاثين والمختصين والمهتمين بالبخث العلمي في العلوم الاقتصادية.

وتضمن المجلد الثاني والاربعون العدد الأول عدد ثمان مقالات علمية متنوعة منها سبعة باللغة العربية وواحدة باللغة الانجليزية، شارك في كتابة واعداد تلك المقالات مجموعة من الباحثين المتميزين في مجال تخصصهم من مختلفة الجامعات الليبية ، لذا فقد استعانت هيئة تحرير



المجلة ببعض أعضاء هيئة التدريس المختصين والذين لهم باع طويل في تخصصاتهم، حيث كان لهم الدور الحيوي للرقي بالإنتاج العلمي المراد نشره، بالإضافة الى ذلك فقد تم عرض كتاب بعنوان المشتقات المالية ، وأخيرا عرض دليل برسائل الماجستير التي تمت مناقشتها في الكلية خلال الفترة من 2022/1/1م الى 2022/12/31م.

وترحب هيئة تحرير مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة بالبحوث والدراسات النظرية والميدانية والتطبيقية في مجالات العلوم الاقتصادية بصورة خاصة ،واي بحوث او دراسات اخري تهدف الى اثراء البحث العلمي في العلوم الاجتماعية بصورة عامة، كما ترحب المجلة بإنتاج المفكرين والمختصين والمهتمين في المجالات المذكورة، وكذلك انتقادتهم وملاحظاتهم حول ما ينشر من بحوث ودراسات والتي سيكون لها الأثر البارز في جودة منشروات المجلة.

واخيرا، كلنا امل ان تكون هذه المجلة وسيلة للتواصل والاتصال العلمي بين البحاث المهتمين بالجوانب الاقتصادية والاجتماعية في ليبيا والوطن العربي.

والله ولي التوفيق

هيئة التحرير

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



محتويات المجلد الثاني والإربعون لسنة 2023 العدد الأول

01 كلمة المجلد الثاني والإربعون لسنة 2003 العدد الأول..... 4-3
أ.د.أكرم علي زوبي

02 الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط 33-7
د.حسن الدامي بدر

03 واقع تطبيق العدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الإجتماعية-فرع مدينة بنغازي،"دراسة حالة على ديوان الشؤون الإجتماعية – فرع مدينة بنغازي"..... 71-34
د.بشير محمد العبار د.خالد خليل الطيرة

04 دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية..... 121-72
د.خالد عبد القادر العريبي آية عوض نجم

05 أثر تطبيق متطلبات الحوكمة على جودة التقارير المالية: "دراسة على المصارف التجارية الليبية..... 146-122
أ.جمعة محمد الأوجلي د. عبد السلام أحمد الكزة د.أنس عبد القادر عامر

06 مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا(Covid- 19)..... 178-147
أ.كريمة جمعة إبراهيم د.زينب عمر العموري أ.وفاء أمراجع البركي

07 الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين على دول المتوسط: "دراسة الحالة الليبية "(2022-2012)..... 210-179
د. الفيتوري صالح السطي

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



محتويات المجلد الثاني والإربعون لسنة 2023 العدد الأول

08 مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي، "دراسة ميدانية على عينة من المديرين العاملين لشركات القطاع الخاص بمدينة بنغازي"..... 269-211
صالح عبد الرحمن عيسى الحاسي

09 Environmental Pollution in North African Countries: Case of Libya 289-270
Dr. Mariam M. R. Alkawfi

10 المشتقات المالية: الإطار النظري والممارسات التطبيقية..... 292-290
د. المعتز رمضان الشيخي

11 دليل رسائل الماجستر في الكلية "2022"..... 293-297

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



الموازنة العامة في ليبيا وتقلبات أسعار النفط

[1]د.حسن الدامي بدر.

1. أستاذ مساعد – قسم الأقتصاد – كلية الأقتصاد – جامعة بنغازي.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6801

Published: 27.07.2024

الملخص:

سعت هذه الدراسة إلى البحث تحليلا وقياسا في علاقة تبعية الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية خلال الفترة 1970-2016 بافتراض وجودها- باعتبارها أي ليبيا واحدة من البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على قطاع النفط، هذا وقد كشفت نتائج التحليل عن أن جانبي الموازنة العامة في ليبيا ورصيدها قد شهدت تطورا تبعا لتقلبات التي شهدتها أسعار النفط، وقد أكدت نتائج القياس مدعومة ببعض الاختبارات الإحصائية على فرضية الدراسة، وأفادت بسلبية هذه العلاقة خلال الأجل القصير وبإيجابيها خلال الأجل الطويل.

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: الموازنة العامة - أسعار النفط – ليبيا.

©2024 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



The general budget in Libya and oil price fluctuations

[1]Dr. Hassan Al Dami Badr.

1. Assistant Professor- Department of Economics – Faculty of Economics – University of Benghazi.

Abstract

This study sought to analyze and measure the relationship between the dependence of the general budget in Libya on oil price fluctuations in its global markets during the period 1970-2016 - assuming its existence - since Libya is one of the countries whose economy depends primarily on the oil sector. The results of the analysis revealed that both sides of the general budget in Libya and its balance have witnessed development according to the fluctuations witnessed in oil prices. The results of the measurement supported by some statistical tests, confirmed the study's hypothesis and indicated that this relationship was negative in the short run and positive in the long run.

Keywords: public budget - oil prices -Libya

المقدمة:

فضلا عن كونها أداة للكشف عن وضع الدولة المالي، وأحد أدوات مؤسساتها السياسية المؤثرة على أموال المجتمع من حيث تنظيم صرفها من جهة والمحافظة عليها من جهة أخرى، تعد الموازنة العامة في الوقت الحاضر بشقيها الإيرادات والنفقات العامة أحد أذرع السياسات الاقتصادية المستخدمة في معالجة التقلبات الاقتصادية ورفع معدلات النمو وتحقيق الاستقرار المالي والاقتصادي والتوازن الاجتماعي، وتزداد الأهمية الاقتصادية للموازنة العامة في البلدان النامية نظراً لاتساع الدور الاقتصادي والاجتماعي للدولة

(أبراهيم 2016)، وفي البلدان النفطية منها تفصح التجربة الاقتصادية عن نموذج نمو فريد من نوعه فيها، قائم من ناحية على النفقات العامة كمحرك أساسي لمعظم القطاعات الاقتصادية ومولداً رئيساً للوظائف والدخول، ومن ناحية أخرى على الاعتماد شبه الكامل على الإيرادات النفطية كمصدر لتغطية الإيرادات العامة، ما زاحم مصادر الإيرادات الاخرى كالضرائب والرسوم وعوائد المؤسسات الاقتصادية العامة وأضعف من نسب مساهمتها في تمويل الموازنة العامة. (آل طعمة 2017)

هذا الواقع ولد إشكالية انكشاف الموازنات العامة للبلدان النفطية على الأسواق العالمية للنفط وأسعاره، وباعتبار أن أسوق النفط العالمية هي الأكثر تقلبا، وأن التقلب المفاجئ في أسعار النفط وما يليه من ركود وتحسن في النشاط الاقتصادي أوضاع يستعصى على صناع السياسات الاقتصادية في هذه البلدان إدارتها بفاعلية، فإن التقلبات في أسعار النفط كثيرا ما تمارس تأثيرا على موازناتها العامة، وذلك نتاج أن جزءاً كبيراً من إيرادات الموازنة العامة يتأتى عن طريق الإيرادات النفطية، وأن نسبة كبيرة من النفقات العامة يتم تغطيتها من خلال هذه الإيرادات المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط، وبهذا فإن مستويات إيراداتها ونفقاتها ورصيد موازناتها العامة بشكل عام تكون تابعة لما يطرأ على أسعار النفط من تقلبات(بلقة 2013)، وهو الأمر الذى يفضى في الغالب إلى ظروف تتسم بعدم الاستقرار واللايقين فيما يتعلق بوضع الموازنات العامة للبلدان النفطية، نتيجة عدم ضمان استمرار تدفق الإيرادات العامة بشكل منتظم، ما ينعكس سلبا على قدرة تلك الموازنات في بلوغ أهدافها التنموية المرسوم.(بلقة 2021).

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452



ولما كانت مسألة الإلمام والمعرفة المسبقة بعلاقة التبعية هذه في البلدان النفطية من شأنها أن توفر رؤية لصناع قرارها الاقتصادي تسهم في تأسيس قاعدة موضوعية لبناء السياسات الاقتصادية بما يتوافق مع توفير الظروف الملائمة لإدارة أوضاع موازناتها العامة بالشكل الذي يجنبها الانعكاسات السلبية لتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية وتحقيق أهداف التنمية، فقد جاءت هذه الدراسة لتبحث من جانبها في هذه العلاقة في ليبيا -بافتراض وجودها- باعتبارها أي ليبيا واحدة من البلدان التي يعتمد اقتصادها بشكل أساسي على قطاع النفط، إذ يشكل ناتجه قرابة 70% من الناتج المحلى الإجمالي، وتسهم صادراته وإيراداتها بنحو 95% و90%من إجمالي الصادرات وإيرادات الموازنة العامة على التوالي.(البنك الدولي 2020)

هذا وتستخدم الدراسة فضلا عن الأسلوب الوصفي التحليلي لوصف وتحليل تطور الموازنة العامة في ليبيا في ظل تقلبات أسعار النفط، الأسلوب القياسي لاختبار فرضيتها من خلال بيانات سلاسل زمنية سنوية تغطى الفترة (1970-2016)، باعتبارها فترة شهدت عدة طفرات وانهيارات في اسعار النفط.

قسمت الدراسة إلى ثلاثة أقسام تسبقهم مقدمة وتليهم خاتمة، يراجع أولهما الأدبيات بالخصوص، ويتضمن ثانيهما تحليلا لتطور الموازنة العامة في ليبيا في ظل تقلبات أسعار النفط، وخصص ثالثهما لاختبار تبعية الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط.

-مراجعة الأدبيات:

حظيت الدوريات العلمية بعدد كبير من الدراسات والأبحاث التي اهتمت بتحليل وقياس علاقة تبعية

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452



الموازنة العامة بتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية نذكر منها.

(بلقلة 2013) استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي لتحليل انعكاسات تطورات أسعار النفط خلال الفترة (2000-2009) على الموازنات العامة للدول العربية، وقد كشفت نتائج التحليل عن أن الارتفاع الكبير للإيرادات النفطية قد نجم عنه زيادة قدرة السلطات المالية على التوسع في الإنفاق مما ساهم أيضاً في تحسن أداء النشاط الاقتصادي، الأمر الذى أدى إلى ارتفاع حجم الإيرادات العامة الضريبية وغير الضريبية التي تتناسب طرديا مع وتيرة النشاط الاقتصادي، وقد انعكست هذا التطورات بالإيجاب على أوضاع الموازنات العامة للدول العربية التي شهدت تطورا في رصيدها تبعا لتطورات التي شهدتها أسعار النفط، في حين أنه ومع الانخفاض الحاد التي شهدته أسعار النفط بفعل تداعيات الأزمة المالية العالمية فقد تراجعت الإيرادات النفطية بشكل حاد، الأمر الذي نجم عنه تناقص التدفقات النقدية الواردة لهذه الاقتصاديات، كما أن التداعيات الحادة للأزمة على وتيرة النشاط الاقتصادي في هذه الدول وتنامي المخاوف من تحول التباطؤ الاقتصادي فيها إلى كساد اضطرها إلى إتباع سياسات مالية معاكسة للدورة الاقتصادية تمثلت في زيادة الإنفاق العام مما نجم عنه تكبدها انخفاض كبير في فائض موازناتها العامة.

(Bash 2015) هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير التقلبات في أسعار النفط على الموازنة العامة الأردنية للفترة من 1995 إلى 2013. وتحقيقا لهذا الهدف استخدمت الدراسة نموذج قياسي من الانحدار الخطي، نتائج التقدير باستخدام طريقة المربعات الصغرى العادية OLS أفادت بأن هناك تأثيرا معنويا إحصائيا لأسعار النفط الخام على عجز الموازنة



العامة الأردنية، حيث تؤدى الزيادة في أسعار النفط إلى زيادة عجز الموازنة العامة الأردنية.

Eliding Rahman et al) 2016) حاولت هذه الدراسة الكشف عن أثر صدمات أسعار النفط على المتغيرات الرئيسية للموازنة العامة في دولة السودان وباستخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR وبيانات ربع سنوية خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى سنة 2011، تبين بأن انخفاض أسعار النفط يؤثر بشكل سلبي وملحوظ على الإيرادات العامة والنفقات الجارية وعجز الموازنة العامة.

(بلقاسمي 2017) قامت هذه الدراسة بتحليل مدى الارتباط بين أسعار النفط والنفقات العمومية فى الجزائر باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي خلال الفترة (1990-2014) الدراسة خلصت إلى أن السياسة المالية المتمثلة في سياسة الإنفاق العام المنتهجة في الجزائر في الألفية الجديدة هي سياسة مالية توسعية بحتة ناجمة عن زيادة العوائد المالية بسبب ارتفاع أسعار النفط، ما يعنى تبعية برامج النفقات العامة في الجزائر لتغير أسعار النفط، وإنها معرضه للانخفاض أو الزوال إذا ما تعرضت الجزائر لنقص في المداخيل من النفط.

(الدليمي 2018) اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج الكمي القياسي لتحليل العلاقة بين التغيرات في أسعار النفط حلال الفترة (1990-2015) والموازنة العامة في المملكة العربية السعودية، الدراسة توصلت إلى وجود علاقة توازنيه طويلة وقصيرة الأجل ووجود علاقة أثر معنوية إيجابية بين أسعار النفط وفائض وعجز الموازنة العامة في المملكة.

(Faraj 2019) هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر التقلبات في

أسعار النفط على الموازنة العامة في العراق، الدراسة غطت المدة (1990—2018)،واعتمدت على المنهج التحليلي والقياسي، وخلصت إلى مجموعة من النتائج، منها أن الإيرادات النفطية تسهم بنسبة كبيرة في تمويل الإيرادات الحكومية، وأن هناك علاقة إيجابية بين أسعار النفط ورصيد الموازنة العامة، أي أن زيادة أسعار النفط تنعكس بصورة مباشرة على رصيد الموازنة العامة، كما أن هذا الرصيد يتأثر إيجابيا بالصادرات النفطية، وهو ما يتفق مع واقع الاقتصاد العراقي من حيث اعتماده على الصادرات النفطية وعوائدها لتمويل الموازنة العامة.

(سهام 2020) استهدفت هذه الدراسة تحديد نسبة مساهمة تقلبات أسعار النفط في تفسير التغيرات التي تحدث على مستوى رصيد الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، وباستخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ، خلصت الدراسة إلى أن رصيد الموازنة العامة في الأجل القصير يتأثر بالسنة الماضية والتي تسبقها بالنسبة لأسعار النفط، وأن لهذه الأخيرة في الأجل الطويل تأثير إيجابي معنوي على رصيد الموازنة العامة من خلال علاقة أسعار النفط بالإيرادات العامة عن طريق الإيرادات النفطية.

(Saud2020) هدف الدراسة إلى تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على العجز المالي وفائض الموازنة العامة في العراق للفترة 2004-2019، وباستخدام أسلوب سببية Cringer ونموذج ARDL تبين أن العلاقة السببية تتجه من أسعار النفط إلى الموازنة العامة في العراق خلال فترة الدراسة، وأن هناك علاقة إيجابية بين أسعار النفط والنفقات العامة على المدى القصير، وعلاقة عكسية بين أسعار النفط والنفقات العامة

والعجز طويل الأجل أو الفائض، مما يعني أن الانخفاض في الإيرادات ليس شرطًا للعجز، بل هو السلوك التوسعي للسياسة المالية من خلال زيادة الإنفاق العام إلى مستويات غير مسبوقة وعدم الانضباط المالي الذى يؤدي إلى ظهور عجز الموازنة العامة.

(بلقلة 2021) استخدمت هذه الدراسة المنهج التحليلي لتحليل أثر تقلبات أسعار النفط خلال الفترة 2000-2017على عناصر الموازنة العامة في الجزائر، نتائج التحليل أفادت بأن انخفاض أسعار النفط قد أدى إلى تراجع كبير في حجم الإيرادات النفطية التي تشكل مواردا هاما لخزينة الدولة، وإن الزيادة في النفقات العامة المدفوعة بارتفاع الإيرادات النفطية كان من الصعب خفضها بالشكل الأمثل بعد انخفاض أسعار النفط ونقص الإيرادات العامة، وذلك نتيجة لأن النفقات العامة كانت تخضع للتعديل في العادة بمقدار أقل من التعديل في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط الأمر الذي أفضى إلى حالة من الانخفاض الكبير في رصيد الموازنة العامة للجزائر.

(العركوب والراشدي 2021) اعتمدت هذه الدراسة على المنهج التحليل لتحليل اثر الصدمات النفطية المتكررة في أسعار النفط على الاوضاع المالية فوائض او عجوزات في الموازنات الحكومية للملكة العربية السعودية خلال الفترة (1990-2019)، وقد تبين إن الصدمات النفطية السلبية خلال مدة الدراسة كان له اثر سلبي كبير على الاقتصاد السعودي، بسبب هيمنة الايرادات النفطية في رفد الموازنة الحكومية بالأموال المطلوبة من اجل تغطية النفقات العامة، مما ادى الى اختلال هيكل الناتج المحلي الاجمالي في السعودية، من جانب آخر تبين أن الصدمات النفطية الايجابية التي حدثت خلال مدة الدراسة خاصة

بعد 2010 ساهمة في انتعاش اقتصاد السعودية، بسبب زيادة الايرادات النفطية الى مستويات قياسية، لكن الذي يؤخذ على الجهات المعنية انها لم تستثمر هذه الايرادات في استثمارات اقتصادية يكون لها مردودات مالية يمكن اللجوء اليها عندما تنخفض اسعار النفط

(Mohtashami & 2022)

Zarda كان الغرض الرئيسي من هذه الدراسة هو التحقيق في آثار الصدمات النفطية (تراجع عائدات النفط بسبب تراجع صادراته وانخفاض أسعاره) على الإيرادات الضريبية لإيران خلال الفترة (1991- 2019)،الدراسة استخدمت المنهج القياسي وتحديد the Bayesian self -regression (BVAR) method، هذا وإن كانت النتائج قد كشف من جهة عن أن للصدمات النفطية تأثير إيجابي على الإيرادات الضريبية المباشرة وغير المباشرة، مما يشير إلى اتجاه الحكومة للاعتماد على الإيرادات الضريبية مع انخفاض عائدات النفط، فإنها من جهة أخرى قد كشفت عن ضعف هذا التأثير، مما يشير إلى ضعف أداء النظام الضريبي في إيران استجابة للصدمات النفطية، وإنه في حال بقاء الوضع كما هو عليه ولم تقم الحكومة بتوسيع وتعزيز قواعدها الضريبية فإن الإيرادات الضريبية والإيرادات الحكومية الأخرى ستنخفض وسيؤدي ذلك إلى عجز أكبر في الميزانية العامة للدولة الإيرانية.

تحليل تطور الموازنة العامة في ليبيا في ظل تقلبات أسعار النفط:

إن المتتبع لحركة اسعار النفط في أسواقه العالمية يلاحظ أنه وبعد الاستقرار النسبي الذي عرفته خلال ستينيات القرن الماضي دخولها مع أوائل السبعينيات كما هو موضح بالجدول رقم (1) في حالة من التقلب وعدم الاستقرار، وإنها قد شهدت ثلاث طفرات رئيسية كان أولها عام 1974 حيث ارتفع سعر برميل النفط من

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

حوالي 3.1 دولار إلى 10.7 دولار، أما الثانية فكانت عام 1981 حيث قفز سعر البرميل إلى حوالي 32.5 دولار، والثالثة كانت عام 2008 حيث تخطى المتوسط السنوي لسعر البرميل حاجز 95.0 دولار.

جدول رقم (1) تطور متوسط سعر برميل النفط بالدولار خلال الفترة (1970-2016)

1980	1979	1978	1977	1976	1975	1974	1973	1972	1971	1970
28.6	**17.3**	**12.7**	**12.3**	**11.5**	**10.7**	**10.7**	**3.1**	**2.3**	**2.03**	**1.8**
1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	1984	1983	1982	1981
20.0	**23.7**	**18.2**	**14.9**	**18.4**	**14.4**	**27.6**	**28.2**	**29.1**	**32.4**	**32.5**
2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992
25.0	**24.4**	**28.5**	**17.9**	**12.7**	**19.0**	**20.6**	**17.0**	**15.8**	**16.9**	**19.3**
2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003
108.6	**111.6**	**111.2**	**79.5**	**61.6**	**97.2**	**72.3**	**65.1**	**54.5**	**38.2**	**28.8**
								2016	2015	2014
								43.7	**52.3**	**98.9**

متوسط سعر برميل النفظ بالدولار خلال الفترة (1970 – 2016)

* المصدر – مصرف ليبيا المركزي النشرة الأقتصادية السنوية، أعداد متنوعة

OPEC " Annual Statistical Bulletin".

وبالمقابل شهدت أسعار النفط أربع انهيارات كبرى، كان أولها عام 1986 حيث انهار سعر البرميل ليصل إلى 14.4 دولار، والثانية كانت عام 1998 حيث انخفض السعر ليصل إلى حدود 12.7 دولار للبرميل، وثالثها كان في عام 2009 حيث تراجع سعر البرميل ليصل إلى حوالي 61.6 دولار، وأخير الانهيار الذي بدأ منذ منتصف 2014، حيث أخذ سعر البرميل بالهبوط التدريجي ثم المتسارع ليصل إلى 98.9 دولار في عام 2014 ثم تهاوى إلى حوالي 44.0 دولا رعام 2016.

وبتفحص التطورات التي طرأت على جانبي الموازنة الإيرادات والنفقات العامة في ليبيا في ظل هذه التقلبات تبين ما يلي:

-خلال الطفرة الأولى والثانية ونمو الإيرادات النفطية بمعدل قدر بنحو 14.4% و62.1 %، نمت الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو 12.7% و57.5%، وقد صاحب ذلك نموا في النفقات العامة بمعدل قدر بنحو 10.7% و38.3% على التوالي.

-خلال الانهيار الأول والثاني وتراجع الإيرادات النفطية بمعدل قدر بنحو -41.8% ،و- 23.9% تراجعت الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو -26.8% و-9.1%، كما تراجعت النفقات العامة بمعدل قدر بنحو -9.1% و- 33.6% على التوالي.

-خلال الطفرة الثالثة ونمو الإيرادات النفطية بمعدل قدر بنحو 32.4%، نمت الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو 36.3%، كما نمت أيضا النفقات العامة بمعدل قدر بنحو 42.8%.

-خلال الانهيار الثالث والرابع وتراجع الإيرادات النفطية بمعدل قدر بنحو -45.1% و-37.1%، تراجعت الإيرادات العامة بمعدل قدر بنحو -42.6% و -18.2%، وقد صاحب ذلك تراجعا في النفقات العامة بمعدل قدر بنحو-19.1% و -16.7% على التوالي، وهكذا يكشف التحليل أعلاه عن أن جانبي الموازنة العامة في ليبيا قد شهدا تطورا تبعا للتقلبات التي شهدتها أسعار النفط في أسواقه العالمية، فبحدوث (طفرة / انهيار) في أسعار النفط (تنمو / تنكمش) الإيرادات والنفقات العامة، وإذا ما كان الأمر كذلك فإنه لمن الطبيعي أن ينعكس ذلك على رصيد الموازنة العامة.

وبتفحص الجدول رقم (2) يتضح أن رصيد الموازنة العامة قد شهد عديد من حالات الفائض والعجز تزامنت في أغلب الأحيان مع الاتجاهات التي سلكتها أسعار النفط في أسواقه العالمية، فخلال عامي1970 -1971 سجل رصيد الموازنة العامة فائضا بلغ نحو **195.2** و**226.9** **مليون د.ل**، أي

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



ما يعادل 15% و14% من الناتج المحلى الإجمالي على التوالي.

غير أن هذا الفائض تحول إلى عجز خلال أغلب سنوات الفترة 1972-1978 بلغ متوسطه نحو 9% من الناتج المحلى الإجمالي، وذلك بالرغم من تواصل ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنوات، وسبب ذلك يرجع إلى تزايد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وتوسع دورها الاجتماعي، ومن ثم نمو حجم الإنفاق العام بنوعيه - الرأسمالي والجاري- الذي ازداد تضخما سنة تلو الأخرى وبمعدلات تفوق في أغلب السنوات معدلات نمو الإيرادات العامة.

جدول رقم (2) تطور رصيد الموازنة العامة كنسبة من الناتج المحلى الإجمالي خلال الفترة (1970-2016)

السنة	1970	1971	1972	1973	1974	1975	1976	1977	1978	1979	1980
الرصيد	195.2	226.9	-9.4	-152.8	-163.9	-1027.8	-235.3	105.3	-583.3	155.9	1046.9
GDP%من	15.0	14.0	-6.0	-7.0	-4.0	-28.0	-5.0	2.0	-11.0	2.0	10.0
السنة	1981	1982	1983	1984	1985	1986	1987	1988	1989	1990	1991
الرصيد	417.5	-709.9	-785.8	-1164.9	-893.4	-1344.7	-841.8	-598.8	-141.6	-310.6	52.2
GDPمن%	5.0	-8.0	-9.0	-15.0	-11.0	-19.0	-14.0	-10.0	-2.0	-4.0	6.0
السنة	1992	1993	1994	1995	1996	1997	1998	1999	2000	2001	2002
الرصيد	1373.0	344.7	1423.5	108.4	2957.5	1533.0	1128.1	1584.7	440.4	1162.5	1166.2
GDPمن%	15.0	4.0	15.0	1.0	24.0	11.0	9.0	11.0	2.0	6.0	1.0
السنة	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013
الرصيد	942.8	7747.2	17600.3	27683.5	22483.3	28625.7	6107.8	7004.3	-6553.2	16189.8	-10519.9
GDPمن%	3.0	16.0	3.0	3.0	2.0	3.0	10.0	8.0	-17.0	16.0	-16.0
السنة	2014	2015	2016								
الرصيد	-22000.0	-19171.5	-20326.1								
GDPمن%	-71.0	-28.0	-29.0								

*حسبت من قبل الباحث بالاعتماد على البيانات الصادرة عن مركز بحوث العلوم الاقتصادية بنغازي 2010، ومنشورات مصرف ليبيا المركزي، أعداد متنوعة.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

المصدر: -محمد يونس (2001)، المحددات الرئيسية للطاقة الضريبية في ليبيا،رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد / جامعة بنغازي.

- قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 200 .
- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية السنوية، أعداد متنوعة.

مع الطفرة الهائلة التي شهدتها أسعار النفط عام 1981 وما رافقها من زيادة في الإيرادات النفطية وبالتالي العامة سجل رصيد الموازنة العامة فائضا بلغ نحو 417.5 مليون د.ل أي ما يعادل نحو 5% من الناتج المحلى الإجمالي، ومع تراجع أسعار النفط ثم انهيارها عام 1986 عاد رصيد الموازنة العامة ليسجل عجزا بلغ نحو-1344.7 أي ما يعادل 19.0% من الناتج المحلى الإجمالي.

هذا وعلى الرغم من التخفيض الحاد الذي طال الإنفاق الرأسمالي بسبب سياسة التقشف التي تبنتها الحكومة لتقليص العجز الموازنى، إلا أنه وبسبب صعوبة تقليص الإنفاق الجاري لحساسية بنوده الشديدة تجاه أي تخفيض يطرأ عليها، فقد استمر هذا العجز مع استمر اسعار النفط عند مستويات منخفضة ليشكل في المتوسط نحو 8.0% من الناتج المحلى الإجمالي حتى بداية التسعينيات.

بتحسن اسعار النفط خلال سنوات الفترة 1991- 1996 وتبنى الحكومة جملة من الإصلاحات هدفت إلى تقليص دور الدولة الاقتصادي وفتح المجال للقطاع الخاص حقق رصيد الموازنة العامة فائض بلغ أقصاه 2957.5 مليون د.ل عام 1996 أي ما يعادل 24% من الناتج المحلى الإجمالي، لينخفض إلى نحو 1128.1مليون د.ل مع تدهور اسعار النفط عام 1998، ليستمر هذا الفائض خلال سنوات الفترة 1999-2007 محققا في المتوسط ما يعال 6.0% من الناتج المحلى الإجمالي، ثم يزداد مع عودة أسعار النفط للارتفاع بشكل مضطرد ليصل

إلى 28625.7 مليون د.ل عام 2008 أي ما يعادل نحو 3 % من الناتج المحلى الإجمالي، غير أن هذا الفائض سرعان ما تراجع إلى نحو 6107.8 مليون د.ل وإلى نحو 8,0% من الناتج المحلى الإجمالي مع تراجع أسعار النفط عام 2009.

خلال سنوات الفترة 2011-2013، وبالرغم من ارتفاع اسعار النفط إلى مستويات قياسية، الا أنه وبسبب توتر الأوضاع السياسية والأمنية في البلاد وما نجم عن ذلك من تراجع حاد في حجم انتاج النفط وصادراته وإيراداتها عاد رصيد الموازنة العامة ليسجل عجزا بلغ متوسطه نحو 16.0% من الناتج المحلى الإجمالي، ليتفاقم هذا العجز ويسجل مستويات عالية تراوحت ما بين 29.0% و72.0%، وبمتوسط بلغ نحو 47.0% من الناتج المحلى الإجمالي مع عودة اسعار النفط للهبوط خلال سنوات الفترة 2014 - 2016.

-اختبار تبعية الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط:

تدعم نتائج أسلوب التحليل الوصفي أعلاه فرضية الدراسة بتبعية الموازنة العامة في ليبيا ورصيدها لتقلبات أسعار النفط في أسواقها العالمية، الا أن هذه النتائج تبقى في حاجة إلى تأكيد أو نفي من خلال أخضاعها لطرق الأسلوب القياسي واختباراته الأكثر دقة ومصداقية، كاختبار الاستقرار، واختبار التكامل المشترك ونموذج تصحيح الخطأ.

وتحققا لذلك وكخطوة أولى فقد تم وفقا لهذا الأسلوب واستنادا إلى الأدبيات ومدى توافر الإحصائيات بالخصوص بناء نموذج قياسي يتضمن رصيد الموازنة العامة كمتغير تابع، وسعر النفط كمتغير تفسيري، إضافة إلى متغيرات أخرى كسعر الصرف، ورصيد الميزان التجاري، ,وذلك لما

لهذين المتغيرين من مساهمة فعالة في تحديد الكتلة النقدية التي تحقن بها الموازنة العامة، حيث قيمة منخفضه للدينار مقابل الدولار تسهم في وفرة في الإيرادات العامة في ظل استقرار حجم الإنفاق عند مستوى معين، ما يعنى التوجه نحو تحقيق توازن موازنى والعكس صحيح، في حين أن قصر الإيرادات من الصادرات عن تغطية الواردات يعنى عدم توافر ما يكفى من النقد الأجنبي لصرفه لدى المصرف المركزي، وتأمين الاحتياجات المالية بالدينار لتغطية النفقات العامة، وهو ما يعرف في نظرية الاقتصاد الكلى بفرضية العجز المزدوج أو العجز التوأم Twin deficit.

وعلى ذلك فقد صاغت الدراسة نموذجها في شكل انحدار خطى متعدد على النحو أدناه.

$$a_1 PO_{t+} a_2 PC_{t+} + SB_t = a_0 \; a_3 ST_{t+} E_t$$

حيث:

SB رصيد الموازنة العامة بالدولار .

PO سعر النفط بالدولار .

PC سعر صرف الدينار مقابل الدولار .

ST رصيد الميزان التجاري بالدولار .

E حد الخطأ العشوائي .

اختبار استقرار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

تعتبر السلاسل الزمنية غير المستقرة لمتغيرات النموذج دوما مشكلة في التحليل الاقتصادي القياسي، حيث يعطى استخدامها انحدار وهمى أو زائف Spurious regressions للانحدار تحت التقدير، وذلك بسبب أن التغير في هذه المتغيرات قد يكون راجعا إلى متغير أخر هو الزمن يؤثر فيهما جميعا ويجعل تغيراتها مصاحبة، بمعنى أن العلاقة بينهم علاقة اقتران وليس علاقة سببية (عبدالرازق والجبوري 2012) وعلى ذلك يجب قبل أجراء الانحدار اختبار السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج والتأكد من مدى استقرارها وتحديد رتبة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

تكامل كل متغير على حدة، وتعتبر السلسلة الزمنية مستقرة Stationary Time Series إذا كانت خالية من تأثير الاتجاه العام والتغيرات الموسمية، ولها وسط حسابي ثابت وتباين وتغاير مشترك ثابتين (الطاهر والأسود 2018)، ومن الأساليب الحديثة في تحديد استقراريه السلاسل الزمنية اختبارات جذر الوحدة Unit Root Tests كاختبار Augment Dickey Fuller (ADF)، هذا ومن الممكن تحويل السلاسل الزمنية الغير مستقرة في مستوياتها الأصلية I(0) للمتغيرات قيد الاختبار إلى سلاسل مستقرة من خلال استخدام الفروق المتكررة وعددها (d) ويقال في هذه الحالة أنها متكاملة Integrated من الدرجة I(d)(عبد الزهرة وشومان2013)، وبتطبيق اختبار (ADF) تبين كما هو مبين بالجدول رقم (3)، بأن جميع السلاسل الزمنية للمتغيرات محل الاختبار تستقر عند الفرق الأول، حيث قيمة (t) المحسوبة المطلقة أكبر من نظيرتها الجدولية (t^*)عند مستوى معنوية (5%)، وباحتمال حرج مقابل Prop أقل من (5%) وهى بذلك تعد متكاملة من الدرجة الأولى I(1).

جدول رقم (3) نتائج اختبار (ADF)

السلسلة الزمنية	المستوى		الفرق الأول	
	قيمة اختبار (t)	Prop	قيمة اختبار (t)	Prop
SB	**-0.225390**	**0.9904**	**-8.800833**	**0.0000**
PO	**-1.862602**	**0.6575**	**-5.962143**	**0.0001**
PC	**-1.694503**	**0.7421**	**-5.283773**	**0.0004**
ST	**-3.178112**	**0.1015**	**-9.119714**	**0.0000**
Critical value (5%) =-3.515523 (t^*)				

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

اختبار التكامل المشترك بين السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج:

على الرغم من أن أحد حلول عدم استقراريه السلاسل الزمنية لمتغيرات النموذج هو استخدام الفروق المتكررة، الا أن أجراء الانحدار للمتغيرات في صورة فروق قد يؤدى إلى فقدان كل المعلومات عن سلوك هذه المتغيرات في الأجل الطويل، وفى هذا الإطار تشير النظرية الإحصائية إلى إمكانية الحصول على علاقة توازنية في الأجل الطويل بين المتغيرات الغير مستقرة ولا يكون الانحدار بينهما زائفاً إذا ما كانت هذه المتغيرات تربط بينها علاقة تكامل مشترك **Co-integrating**

ومن الطرق الحديثة للكشف عن وجود علاقة تكامل مشترك بين سلسلتين أو أكثر في حال ما إذا كان حجم العينة صغيرا والسلاسل الزمنية للمتغيرات النموذج متكاملة من نفس الدرجة طريقة **Johansen & Juselius**،ووفقا لهذه الطريقة يوجد اختبارين بالإمكان استخدام احدهما لتحديد عدد متجهات التكامل المشترك، هما اختبار الإمكانية العظمى **Maximal Eigen Value Test**، واختبار الأثر **The trace test** (**Johansen & Juselius1990**)، ولأجراء هذه الاختبارات ينبغي أولا تحديد فترة الإبطاء المناسبة للنموذج وفق معايير مثل:

AIC: Akaike information criterion-

SC: Schwarz information criterion

وقد أفادت نتائجها الموضحة بالجدول رقم (4) بأن فترة الإبطاء المناسبة لاستخدامها في نموذج دراستنا هي (**lag=3**) .

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

جدول رقم (4) نتائج اختبار تحديد فترات الإبطاء

Lag	LR	FPE	AIC	SC
0	N	8.42e+40	105.5857	105.6459
1	207.1989	8.62e+38	101.0002	101.3009
2	28.67183	8.02e+38	100.9083	100.4496
3	36.60721°	5.35e+38°	100.4547°	100.2366°
* Indicates lag order selected by the criterion				

وبتطبيق The trace test تبين كما هو موضح بالجدول رقم (5) وجود متجهين للتكامل المشترك ما يعنى وجود علاقة توازنيه طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

جدول رقم (5) نتائج The trace test

Hypothesized No of CE(s)	Eigen value	Trace Statistic	0.05 Critical Value	Prop
None *	0.590340	69.18928	47.85613	**0.0000**
At most 1	0.377221	30.81496	29.81496	**0.0381**
At most 2	0.208479	10.45163	15.49471	**0.2476**
At most 3	0.009220	0.398285	3.841485	**0.5380**

نموذج تصحيح الخطأ:

على الرغم من أن نتائج The trace testقد أفادت بوجود علاقة تكامل مشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج محل الاختبار، إلا أنها لم تفصح عن اتجاه وطبيعة هذه العلاقة، وهو ما يكمن الوقوف عليه بتقدير معادلة التكامل المشترك بينها، ويتم ذلك باستخدام نموذج تصحيح الخطاء(VECM) ، الذي تأخذ صيغته بعين الاعتبار العلاقة التوازنية طويلة الأجل والعلاقة الديناميكية قصيرة الأجل، النموذج يقوم على فرضية مؤداها أن هناك علاقة توازنية طويلة الأجل تتحدد ظلها القيمة التوازنية



للمتغير التابع في إطار المتغيرات المفسرة له، وبالرغم من وجود هذه العلاقة التوازنية طويلة الأجل، فإنه من النادر تحققها، ومن ثم يأخذ المتغير التابع قيماً مختلفة عن قيمه التوازنية، ويمثل الفرق بين القيمتين عن كل فترة زمنية خطأ التوازن Equilibrium error ، ويتم تعديل أو تصحيح هذا الخطأ أو جزء منه على الأقل في المدى الطويل (العبدلى2007)، ويمكن توضيح صيغة هذا النموذج بافتراض وجود متغيرين هما رصيد الموازنة العامة كمتغير تابع، وأسعار النفط كمتغير تفسيري، وقدرنا العلاقة بينهم على النحو التالي (عبد القادر 2005). وبالتالي فإن:

$$\mathbf{SB_t = \hat{a}_0 + \hat{a}_1 PO_t + E_t}$$

$$\mathbf{E_t = ECT_{t-1} = SB_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 PO_t}$$

وتعرف هذه المعادلة بحد تصحيح الخطأ، وبعد إضافة القيم السابقة للمتغير التابع كمتغيرات تفسيرية، حيث أن المتغير يتأثر بقيمه السابقة.

وبقيم المتغير الآخر، بالتالي تصبح معادلتي نموذج تصحيح الخطأ على النحو التالي:

$$\Delta SB_t = a_0 + \sum_{i=1}^{m} a_i \Delta SB_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} a_j \Delta PO_{t-j} + \theta_1 (ECM_{t-1})$$

$$\Delta PO_t = B_0 + \sum_{i=1}^{m} B_i \Delta PO_{t-i} + \sum_{j=1}^{n} B_j \Delta SB_{t-j} + \theta_2 (ECM_{t-1})$$

حيث:

m ,n ، عدد الفجوات الزمنية ،i ,j رقم الفجوة.

Δ الفروق.

$\sum_{t-1}^{m.n} a , B, \Delta SB_{t-i} , \Delta PO_{t-j}$ التغير قصير الأجل.

$\theta(SB_t - \hat{a}_0 - \hat{a}_1 PO_t)$. التغير طويل الأجل

θ تمثل معلمة حد تصحيح الخطأ **ECM** أو معامل سرعة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

التعديل **Speed of Adjustment**وهو يشير إلى مقدار التغير في المتغير التابع نتيجة لانحراف المتغيرات التفسيرية في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية في الأجل الطويل بمقدار وحدة واحدة، ويتوقع أن يكون هذا المعامل سالباً لأنه يشير إلى المعدل الذي تتجه به العلاقة قصيرة الأجل نحو العلاقة التوازنية طويلة الأجل، والجدول رقم (6) يبين نتائج تقدير نموذج **vecm)** (باستخدام طريقة المربعات الصغرى **(OLS)** ومنه يتضح :

-إن نتائج تقدير معادلة التكامل المشترك جاءت لتؤكد نتائج أسلوب التحليل الوصفي أعلاه وبالتالي فرضية الدراسة، بوجود علاقة تبعية إيجابية وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5%، بين أسعار النفط والموازنة العامة في ليبيا خلال الاجل الطويل، بموجبها تؤدى (الزيادة/الانخفاض) في أسعار النفط بمقدار 1% إلى (زيادة/انخفاض) رصيد الموازنة العامة بمقدار 6.62 **.%**

كما تبين نتائج التقدير بأن لسعر صرف الدينار مقابل الدولار خلال الأجل الطويل تأثيراً إيجابياً على رصيد الموازنة العامة عند مستوى 5%، بموجبة (يزداد/ينخفض) رصيد الموازنة العام بمقدار 2.93 **%**

مع (زيادة/انخفاض) سعر صرف الدولار بمقدار 1%، ما يشير إلى أن (انخفاض/ارتفاع) قيمة الدينار مقابل الدولار يعمل على (تضخيم/تقليل) حجم الإيرادات النفطية مقومة بالدينار، وبالتالي حجم الإيرادات العامة ما ينعكس (إيجابا/سلبا) على رصيد الموازنة العامة،هذا وعلى الرغم من أهمية هذا المتغير من الناحية الاقتصادية، فإنه لم يكن كذلك من الناحية الإحصائية.

كما تبين نتائج التقدير أن رصيد الميزان التجاري له تأثير سلبي ومعنوي إحصائيا خلال الأجل الطويل على

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



رصيد الموازنة العامة عند مستوى 5%، بموجبة يميل رصيد الموازنة العامة إلى (الزيادة/الانخفاض) بمقدار 4.48% مع (انخفاض/زيادة) رصيد الميزان التجاري بمقدار 1%، ما يشير إلى عدم تحقق فرضية العجز التوأم بين نوعي الرصيد، وقد يكون ذلك راجعا إلى أن (ارتفاع/انخفاض) سعر الصرف يعمل على (ارتفاع/انخفاض) قيمة الواردات وبالتالي (ارتفاع/انخفاض) حصيلة الضرائب والرسوم الجمركية على الواردات، ما ينعكس (سلبا/إيجابا) على رصيد الميزان التجاري من ناحية، و(إيجابا/سلبا) على رصيد الموازنة العامة من ناحية أخرى.

الجدول رقم (6) نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ

معادلة التكامل المشترك			
$SB = -1.54 + 6.62\ _{(2.9)}PO + 2.93\ _{(1.7)}PC - 4.48\ _{(-5.7)}ST$			
العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل			
ΔSB_t			
	Coefficient	t-Statistic	Prob
C	1.996	0.37	0.72
$\Delta SB(-1)$	-0.661	-4.43	0.00
$\Delta SB(-2)$	-0.322	-2.08	0.04
$\Delta SB(-3)$	0.661	0.37	0.71
$\Delta PO(-1)$	-0.764	-1.23	0.22
$\Delta PO(-2)$	-0.664	-1.14	0.27
$\Delta PO(-3)$	-4.443	-7.44	0.00
$\Delta PC(-1)$	9.881	1.85	0.07
$\Delta PC(-2)$	7.854	1.48	0.15
$\Delta PC(-3)$	2.715	0.46	0.65
$\Delta ST(-1)$	-0.188	-1.48	0.15
$\Delta ST(-2)$	-0.000	-0.01	0.99
$\Delta ST(-3)$	-0.431	-0.40	0.69

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



R^2=073 F-statistic=9.76 Prob (F-statistic) = 0.0000

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic= 0.20 Prob=0.82

Obs*R-squared=0.61 Prob= 0.74

Heteroskedasticity Test: Harvey

$F - statistic = 0.38$ Prob. F $= 0.98$

Obs*R-squared = 8.11 Prob. Chi-Square 0.95

Histogram – Normality Test

JarQue – Bera 0.38 Prob $= 0.98$

Roots characteristic polynomial ≤ 1.

-أما بخصوص العلاقة الديناميكية قصيرة الأجل، فنتائج التقدير تفيد بتأثر رصيد الموازنة العامة خلال الأجل القصير سلبا بتقلبات أسعار النفط في أسواقها العالمية، غير أن هذا الأثر السلبي لسعر النفط لم تكن له أهمية إحصائية تذكر لا في السنة الماضية ولا التي تسبقها، ولعل ذلك يرجع إلى هامش الأمان المالي أو الاحتياطيات المالية الوقائية التي تمتلكها ليبيا والتي تسمح لها بتجنب أو احتواء أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الموازنة العامة خلال السنتين السابقتين، أما خلال السنة التي تسبقهما فيمكن تفسير الأهمية الإحصائية لهذ الأثر السلبى، بالأثر السلبي (الإيجابي) لارتفاع (انخفاض) أسعار النفط على الطلب عليه من قبل الشركاء التجاريين وبالتالي على الإيرادات النفطية والعامة، كم تفيد نتائج التقدير بعدم وجود تأثير ذو دلالة إحصائية لسعر صرف الدينار مقابل الدولار ورصيد الميزان التجاري على رصيد الموازنة العامة خلال الأجل القصير .

-إن قيمة معامل تصحيح الخطأ ECM جاءت كما هي متوقع سالبة وذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (5%) ، وهي تعنى أن أي تغير قصير الأجل في أحد متغيرات النموذج التفسيرية يؤثر في النموذج ويدفعه تلقائيا عبر الزمن لبلوغ

التوازن في الأجل الطويل بسرعة تعديل تبلغ نحو (12%) تقريبا. وتدعم هذه النتيجة نتائج The trace tees بوجود علاقة التكامل المشترك طويلة الأجل بين متغيرات النموذج.

-إن النتائج التي تم التوصل إليها يمكن قبولها إحصائيا وفقا الاختبارات التشخصية المرفقة بنفس الجدول، فالنموذج ككل بحسب اختبار (F) ذو دلالة إحصائية، فقيمة الاحتمال الحرج المرافق (Prop)للاختبار أقل من (5%)، كما أنه وبحسب قيمة معامل الارتباط (R^2)فإن للنموذج قدرة تفسيرية مرتفعة، حيث تفسر متغيراته التفسيرية ما نسبته (73%) من التغيرات التي تحدث في متغيره التابع، كما أن النموذج لا يعانى بحسب: Breusch-Godfre Seria Correlation LM Test

-من مشكلة الارتباط الذاتي، كم أنه وبحسب HeteroskedasticityTest:Harvey لا يعانى من مشكلة عدم تجانس تباين حد الخطأ العشوائي،وأن بواقيه بحسب: Heteroskedasticity Test: Harvey موزعة توزيعا طبيعيا حول وسطها الحسابي، حيث كانت قيم الاحتمال الحرج (Prop) للاختبارات الثلاثة أكبر من (5%)، كما أنه وبحسب Roots of characteristic polynomial فإن النموذج المقدر يحقق شرط الاستقرارية، حيث أن جمع معاملات جذر الوحدة هي أصغر أو مساوية للواحد صحيح.

الخاتمة:

تمثل الهدف الرئيسي لهذه الدراسة في البحث في علاقة تبعية الموازنة العامة في ليبيا لتقلبات أسعار النفط في أسواقها العالمية خلال الفترة 1970- 2016 بافتراض وجودها، وقد تبين ثم تأكد صحة فرضية الدراسة، ومرد ذلك يرجع إلى ارتباط مستوى



النفقات العامة بحجم الإيرادات العامة التي تتجسد في جزء مهم منها من الإيرادات النفطية المرتبطة بدورها بتقلبات أسعار النفط، ونظرا لما لهذه التبعية من انعكاسات سلبية على قدرة تلك الموازنة في بلوغ أهدافها التنموية المرسوم، فإن الأمر يحتم على واضعي السياسات الاقتصادية ومتخذي القرار في ليبيا ضرورة تبنى سياسات اقتصادية تعزز من مناعة الموازنة العامة وصلابتها تجاه الأثر غير المرغوب فيه لتقلبات أسعار النفط في أسواقه العالمية، وقبل هذا تجاه أثر نضوب النفط أصلا، وبالخصوص تؤكد الدراسة على ما يلى:

-ضرورة تفعيل سياسات التنويع الاقتصادي والتحول الهيكلي نحو اقتصاد تقل فيه هيمنة قطاع النفط إلى اقتصاد إنتاجي يسمح بتحقيق معدلات نمو مستدامة، وذلك من خلال تفعيل القطاع الصناعي وإعطاء أهبة كبرى للقطاع الزراعي، والعمل على تحسين مناخ الاستثمار لتفعيل دور القطاع الخاص المحلى والأجنبي في النشاط الاقتصادي.

-ضرورة القيام بإصلاحات جبائية جدية وشاملة تهدف في المقام الأول إلى الرفع من الوزن النسبي للإيرادات غير النفطية في هيكل الإيرادات العامة، وفى المقام الثاني تحقيق العدالة في فرض الضرائب، ومن أجل ذلك فإن الأمر يتطلب العمل على تبسيط النظام الضريبي وتوسيع القاعدة الضريبية وإضفاء مزيد من التصاعدية عليه ومزيد من الملائمة والعدالة على الإدارة الضريبية.

-ضرورة اتخاذ إجراءات وتدابير ترشيد المخصصات الانفاقية وصرفها حسب الأولوية بالشكل الذي يحقق أكبر قدر من المنفعة العامة من ناحية، وضمان استدامة الإيرادات من ناحية أخرى وذلك من خلال إحكام الرقابة على المال العام، والإدارة الكفؤة للاستثمارات العامة.



قائمةالمراجع:

1.المراجع العربية:

-إبراهيم بالقلة (2021)، أسس ومبادئ صياغة سياسة الموازنة العامة في الجزائر لمواجهة تقلبات أسعار النفط العالمية، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا،(17)25، ص 283-300.

-إبراهيم بالقلة(2013)، تطورات أسعار النفط وانعكاساتها على الموازنة العامة للدول العربية خلال الفترة (2000-2008)، مجلة الباحث، (20)، ص 9-18.

-البنك الدولي (2020)، مراجعة القطاع المالي في ليبيا.

-الدليمي على أحمد (2018)، أثر التغيرات في أسعار النفط الخام على الموازنة العامة في المملكة العربية السعودية للمدة (1990 - 2015)، مجلة جامعة الأنبار للعلوم الاقتصادية والإدارية، (10).21، ص 1-22.

-الطاهر السعيدي والأسود حافظ (2018)، مقارنة بعض اختبارات جذر الوحدة في الكشف عن استقرار السلاسل الزمنية باستخدام أسلوب المحاكاة، مجلة العلوم البحثية والتطبيقية، 7(2)، ص ص 23- 31.

-حيدر ال طعمة (2017)، الموازنة العامة والنمو في الاقتصاديات النفطية مركز الفرات للتنمية والدراسات الاستراتيجية. http://fcdrs.com/economical/752

-سمية بلقاسمي (2018)، أثر تقلبات أسعار النفط في أسواقه العامية على الأنفاق العمومي في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1990-2014).

-مجلة البحوث الاقتصادية والإدارية، العدد الأول، ص 368-382.

-شباب سهام (2020)، قياس تأثير تقلبات أسعار النفط على توازن الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (1980-2016)، مجلة الريادة

لاقتصاديات الأعمال، (2)2، ص 432-451.

-عبد الرازق، كنعان والجبوري، انسام (2012)، دراسة مقارنة في طرق تقدير انحدار التكامل المشترك مع تطبيق عملي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، السنة العاشرة، (33)، ص ص 151-172.

عبد القادر محمد عبد القادر (2005)، الحديث في الاقتصاد القياسي، الإسكندرية، الدار الجامعية.

-عابد العبدلي (2007)، محددات الطلب على واردات المملكة العربية السعودية في إطار التكامل المشترك وتصحيح الخطأ، مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي، جامعة الأزهر، (32)، ص ص 16-56 .

-على عبد الزهرة وعبد اللطيف شومان (2013)، تحليل العلاقة التوازنية طويلة الأجل باستخدام اختبارات جذر الوحدة وأسلوب دمج النماذج المرتبطة ذاتيا ونموذج توزيع الإبطاء، المجلة الاقتصادية، جامعة البصرة كلية الإدارة والاقتصاد، 9(34)، ص ص 174-210.

-قاعدة بيانات مركز بحوث العلوم الاقتصادية، بنغازي، 2009.

-محمد أبراهيم (2016)، الموازنة العامة المرنة للدولة في ظل تقلبات أسعار النفط، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، (49).

-محمد يونس (2001)، المحددات الرئيسية للطاقة الضريبية في ليبيا، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي.

-مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية السنوية، أعداد متنوعة.

-هاشم العركوب وعدي الراشدي(2021)، تحليل العلاقة بين الصدمات النفطية والموازنة الحكومية في السعودية للمدة **1990**-2019،

مجلة الريادة للمال والأعمال 2(3)، ص 188-198.

2.المراجع الاجنبية:

-Bash,.M..H..(2015). Impact of flux auctions in crude oil prices.on.the.Jordanian.public budget.for.the.period.of.1985-3013,.European.Scientific Journal,11(19),.pp..214-227.Eliding.Rahman.(2016),Noel. Pedrera,.Kian.Tan,.«Impact.of.oil. price.shocks.on.Sudan's.government.budget»,.International.Journal .of.Energy.Economics.and.Policy,. Vol.6..Issue,.Mersin.TURKEY..

Johansen,.S,&.K,.Juselius. (1990),.Maximum.Likelihood.Estimation.and.Inference.on.Co.integration...with.Application.to.the.Demand.for.Money,.Oxford.Bulletin.of.Economic.and.Statistics,.5.(2) ,pp..169-210.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



و اقع تطبيق العدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشـــؤون الإجتماعية – فرع مدينة بنغازي، "دراسة حالة على ديوان الشؤون الإجتماعية – فرع مدينة بنغازي"

[1]د.بشير محمد العبار، [2]د.خالد خليل الطيرة.

1. أستاذ الإدارة العامة المشرك- قسم الإدارة العامة – كلية الأقتصاد- جامعة بنغازي.

2. أستاذ إدارة الإعمال المشارك- قسم إدارة الإعمال- كلية الأقتصاد-جامعة بنغازي - khaled.kehlil@uob.edu.ly

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6807 **Published: 27.07.2024**

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشـــؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي .لتحقيق أهداف الدراسة أتبع الباحثان منهج دراسة الحالة، واستخدما استمارة الاستبيان أداه رئيســيه في تجميع البيانات. تكون مجتمع الدراســة من جميع العاملين بديوان الشــؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ، والبالغ عددهم (58) مفردة ، قاما بدراسته بالكامل باستخدام أسلوب الحصر الشامل، وأستخدما برنامج الحزم الإحصــائية (spss) في تحليل البيانات . توصــلت الدراســة إلى العديد من النتائج أهمها ؛ أن مســتوى العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛عدالة التوزيع ،وعدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات قد جاء مرتفعاً ، وان مستوى تطبيق ابعاد العدالة التنظيمية منفردة قد جاء مرتفعًا، وكذلك عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في في تطبيق العدالة التنظيمية بديوان الشــؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزى لمتغير ؛ النوع الاجتماعي ، ووجود فروق ذات دلالة إحصــائية في في تطبيق العدالة التنظيمية بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزى لمتغيري ؛الفئة العمرية ، والمستوى التعليمي . قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات التي قد تُسهم في تحسين واقع تطبيق العدالة التنظيمية بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي .

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: العدالة التنظيمية - ديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي .

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



Reality of implementing educational justic in social affairs department- Benghazi branch, from employees' perspective: A case study on social affair department-Benghazi branch

[1]Dr. Basher Mohammed Alabar, [2] Dr. Kaled Kalil Altaira.

1. Professor of Public administration Public Economics Faculty- University of Benghazi.

2. Associate Professor of Business Management Economics Faculty - University of Benghazi.

Abstract

This study attempts to identify the reality of applying organizational justice (distribution justice, procedures justice, and transactions) from the perspective social affairs department employees in Benghazi. For the study purposes, the researchers adopted case study method. They also utilized a questionnaire as a tool of gathering data. The study population consisted of the staff of social affairs department within Benghazi city (58 subjects). They conducted the whole study by comprehensive confinement technique and used SPSS software to analyze the data. The main concluded results were that the level of the organizational justice with its collective dimensions (distribution justice, procedures justice, and transactions justice) was high. In addition, the level of applying these dimensions individually was high. The study did not find any significant differences in implementing the organizational justice in social affair department in Benghazi that can be attributed to gender variable. However, there were significant differences in implementation in terms of age and education level. Therefore, the researchers submitted some recommendations that may contribute in enhancement of the reality of applying the organizational justice in social affair department in Benghazi city.

Keywords: organizational justice, social affair department Benghazi branch.

مقدمة:

تُعتبر العدالة التنظيمية من المحددات الرئيسية لفاعلية الأداء بالمنظمات، فهي تضفي عليها خصائص وصفات تميزها عن غيرها من المنظمات، وتوفر الإطار الفكري والمرجعي الذي يؤثر في سلوك الأفراد داخل المنظمة وعلى النمط القيادي المُتبع فيه، كذلك للعدالة التنظيمية دور في التغيرات التنظيمية التي تؤثر في فاعلية الأداء التنظيمي ، وفي تحقيق الأهداف التنظيمية بكفاءة وفعالية ،وتحقيق درجة المساواة والإنصاف وتحقيق الموضوعية والنزاهة ،وخلق شعور بالعدالة التنظيمية لدى الموارد البشرية في المنظمات (دباب، بن محجوبة ، 2017 :ص أ).

1 .الدراسات السابقة :

قام الباحثان بالاطلاع علي العديد من الدراسات السابقة – المحلية والعربية والأجنبية – التي تناولت موضوع العدالة التنظيمية ؛ بغية تكوين قاعدة معرفية تساهم في بلورة موضوع الدراسة ، وسيتم سرد هذه الدراسات – التي امكن الاطلاع عليها – حسب التسلسل الزمني لتاريخ نشرها من الأقدم إلى الأحدث ، كما يلي:

-دراسة (Folger Konovsky & 1989)

هدفت الى التعرف على العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة الإجراءات والعدالة التوزيعية على الانتماء التنظيمي، وتكونت عينة الدراسة من (217) عاملاً من العاملين بشركات القطاع الخاص الصناعية في الولايات المتحدة الأمريكية وكشفت النتائج ان للعدالة بأبعادها علاقة ارتباط بالولاء التنظيمي ، ووجود اثر سلبي ذو دلالة معنوية لبُعد عدالة الإجراءات تأثيرا الولاء التنظيمي.



- دراسة (Marron 1991):

والتى هدفت الى معرفة اثر الخصائص التنظيمية على العدالة التنظيمية في الولايات المتحدة الأمريكية. اشتملت عينة الدراسة على (470) موظفاً من سبع منظمات وتناولت ثلاثة مجالات للعدالة التنظيمية وهى عدالة الاجراءات وعدالة التوزيع وعدالة التعاملات، وبينت النتائج وجود علاقة ذات دلالة احصائية بين بعض المتغيرات التنظيمية ؛ كتفسيم العمل وتوزيع المهام وعدالة الاجور على العدالة التنظيمية في الشركات المدروسة .

-دراسة (الصويعي ،2019) :

وهي بعنوان" القيادة الأخلاقية ودورها في تحقيق العدالة التنظيمية " دراسة ميدانية على العاملين بديوان المحاسبة بمدينة بنغازي . هدفت هذه الدراسة الى التعرف على مستوى توافر أبعاد القيادة الأخلاقية التالية : الصفات الشخصية والإدارية للرئيس، العلاقات الإنسانية ، العمل بروح الفريق ،مستوى ممارسة العدالة التنظيمية. بلغ حجم مجتمع الدراسة (111) مبحوثاً أخذت منة عينة عشوائية بسيطة بلغ قوامها (86) مبحوثاً. توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها ؛ أن المستوى العام لكل من القيادة الأخلاقية والعدالة التنظيمية كانا متوسطان ، وكذلك وجود أثر ذو دلالة إحصائية للقيادة الأخلاقية بأبعادها مجتمعة على العدالة التنظيمية وجهات النظر بين الزملاء بعضهم البعض والاستفادة من الخبرات والمعارف المشتركة بينهم وتشجيعهم على الحوار البناء والمشاركة في اتخاذ القرارات بشكل جماعي.

-دراسة (الزويتي ،2015)



"وهي بعنوان "واقع العدالة التنظيمية بالمؤسسات الجزائرية دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية بسكيكده ". . هدفت الدراسة الى معرفة واقع العدالة التنظيمية بإبعادها الثلاثة ؛ التوزيعية والاجرائية والتعاملية ، اعتمدت في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي تكون مجتمع الدراسة من (116) مفردة ، توصلت الدراسة إلى جملة من النتائج مفادها : أن مستوى عدالة المؤسسة بأنواعها الثلاث (التوزيعية ، الإجرائية، التعاملية) قد جاء متوسطاً ، ولا توجد فروق بين العمال في تقييمهم لهذه العدالة حسب ؛ السن وسنوات الخبرة .

-دراسة (sheeraz,2020)

وهي بعنوان " علاقة العدالة التنظيمية وسلوك المواطنة التنظيمية" تهدف هذه الدراسة إلى البحث عن العلاقة بين العدالة التنظيمية و سلوك المواطنة التنظيمية .تكون مجتمع الدراسة من 151 عضو هيئة تدريس واظهرت الدراسة وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين العدالة التنظيمية وسلوكيات المواطنة التنظيمية لدى أعضاء هيئة التدريس.

-دراسة (Graham ,2020)

وهي بعنوان " اثر القيادة التحويلية على العدالة .تكونت عينة هذه الدراسة 163 مدرسًا من منطقة شمال جورجيا.وخلصت الدراسة الى وجود اثر إيجابي ذو دلالة بإحصائية القيادة التحويلية على العدالة التنظيمية ، وأوصت الدراسة يضرروه أجراء مزيد من الدراسات الميدانية في مجالي ، القيادة التحويلية والعدالة التنظيمية.

تتفق الدراسة الحالية في

بعض جوانبها مع بعض الدراسات السابقة ولاسيما في أبعاد العدالة التنظيمية المدروسة ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات ، كما تتفق مع في أداه جمع البيانات والمتمثلة في أداة الاستبيان ، وكذلك في استخدام بعض الأساليب الإحصائية المستخدمة في تحليل بيانات الدراسة الميدانية، بيد أن الدراسة الحالية تختلف عن جميع الدراسات السابقة - المحلية والعربية والأجنبية –في أنها تتناول بالدراسة والتحليل تطبيق العدالة التنظيمية في احد الدواوين الخدمية العامة الليبية العاملة في قطاع الشؤون الاجتماعية في ليبيا ، وهو ديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي ، لذا فان هذة الدراسة ستكون مكملة لما تم تناوله من دراسات في هذا المجال .

2. مشكله الدراسة:

عُد تطبيق العدالة وقيم النزاهة والحيادية في ديوان الشؤون الاجتماعية في مينة بنغازي ، احد المتطلبات الأساسية لتشكيل سلوكيات واتجاهات إيجابية لدى العاملين فيه ، وعلى قدرة الديوان على التكيف مع المتغيرات والأحداث المحيطة بها ، وبناء على ذلك فإن تحقيق العدالة بين العاملين هو أحد التحديات التي تواجهه الديوان وذلك لتنوع مواردها البشرية واختلاف ثقافتهم وخلفياتهم المعرفية (معمري ، 2014 : ص 3)

ولطبيعة عمل ديوان الشؤون الاجتماعية في م-ينة بنغازي ، والمناط به تقديم الخدمات الاجتماعية إلى بعض فئات المجتمع ، ذوى الدخل المحدود والأرامل والمطلقات واليتامى وذوي الإصابات الحركية والمقعدين، فضلا عن تقديم الخدمات كافة



خدمات الدعم المالي والمعنوي وأجراء البحوث والدراسات المسحية لهذه الفئات ، ذلك لن يتأتى بفاعلية ألا من خلال وجود مستوى عالي من العدالة التنظيمية .

ويعكس الواقع العملي الممارس للعدالة التنظيمية بالدواوين الخدمية الإدارية العامة – ومن بينها ديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي ، إلى وجود مؤشرات عامة على وجود ممارسات للعدالة التنظيمية ، والى دور هذه الممارسات في تحسين مستوى الخدمات في الديوان ؛ وهذا ما خلصت الية جزئياً دراسة (الزويتي،2015) " ودراسة (الصويعي ،2019) ،و ضرورة أهمية أجراء مزيد من الدراسات العلمية المتخصصة في العدالة التنظيمية وواقعها وهو ما اشارت الية دراسة (sheeraz, 2020)، فضلاً عن الدراسات الميدانية السابقة – التي تحصل عليها الباحث – لم تتناول بالدراسة والتحليل واقع العدالة التنظيمية بديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي، الامر الذى دفع بالباحث للتساؤل عن واقع بديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي.

3. أسئلة الدراسة :

في ضوء مشكلة الدراسة فقد صيغت أسئلة الدراسة في صيغة سؤال رئيس وأسئلة فرعية ، وذلك على النحو التالي:

السؤال الرئيس للدراسة : ما واقع العدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟

واشتق عن السؤال الرئيس للدراسة ، أربعة أسئلة فرعية هي :

أ. السؤال الفرعي الأول : ما مستوى تطبيق بُعد " عدالة التوزيع "



للعدالة التنظيمية من وجهة نظرالعاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟.

ب. السؤال الفرعي الثاني : ما مستوى تطبيق بُعد عدالة الإجراءات " للعدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية- فرع مدينة بنغازي ؟.

ج. السؤال الفرعي الثالث: ما مستوى تطبيق بُعد " عدالة التعاملات " للعدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟.

هـ. السؤال الفرعي الرابع : ما واقع العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات

وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟

و. السؤال الفرعي الخامس : هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله ($\alpha \leq .05$) في إجابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي للمتغيرات الديمغرافية التالية ؛ النوع الاجتماعي ، الفئة العمرية ، المستوى التعليمي؟

4. أهميه الدراسة:

يمكن تلخيص أهمية الدراسة في النقاط التالية :

أ. تستمد هذه الدراسة أهميتها من أهميه موضوعها المتعلق بموضوع العدالة ، الذي تتفق معظم الأدبيات الإدارية علي أهميته في مجال

العلوم الإدارية عامة وفي مجال الإدارة العامة خاصة .

ب. ندره الدراسات – علي حد علم الباحث – التي تناولت بالدراسة والتحليل واقع تطبيق العدالة التنظيمية في الدواوين الادارية العامة بشكل عام ، وبديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي الأمر الذي قد يجعل من هذه الدراسة مدخل للعديد من الدراسات المتخصصة في ذات المجال .

ج. قد تفيد المدراء في المستويات العليا وصانعي القرار ومتخذيه بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي

5. هدف الدراسة:

تسعي هذه الدراسة إلى التعرف واقع تطبيق العدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؛ من خلال تحقيق الأهداف الفرعية التالية:

أ. الكشف عن مستوى تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي .

ب. التعرف مستوى تطبيق بُعد "عدالة التوزيع " للعدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي.

ج. معرفة مستوى تطبيق بُعد " عدالة الإجراءات " للعدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي.

د. معرفة مستوى تطبيق بُعد " عدالة التعاملات " للعدالة التنظيمية

من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي.

هـ. التعرف عن ما اذا كانت هناك فروق يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله ($\alpha \leq .05$) في إجابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي للمتغيرات الديموغرافية التالية ؛ النوع الاجتماعي ، الفئة العمرية ، المستوى التعليمي، في التعرف على أبعاد العدالة التنظيمية الأكثر والأقل تطبيقاً بفرع الديوان .

6. حدود الدراسة :

يمكن تبيان حدود الدراسة ، كما يلي :

أ- **الحد الموضوعي**: انحصر في معرفة مستوى تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات.

ب- **الحد البشري**: تمثل في جميع العاملين.

ج- **الحد المكاني**: أجريت الدراسة بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي.

د- **الحدود الزمنية** : أنجزت الدراسة خلال الاشهر ؛ ويوليو وأغسطس وسبتمبر من عام2023.7.

6.مصطلحات الدراسة:

استُخدمت في تحقيق أغراض الدراسة المصطلحات التالية:

1.7 العدالة التنظيمية:

وتعرف العدالة التنظيمية على "أنها درجة تحقيق المساواة في توزيع المخرجات والنزاهة والموضوعية في اتخاذ القرارات والإجراءات وإحساس الفرد بحسن المعاملة التي

يعامل بها ضمن المنظمة " (عماد ، وعاصم ،2022 : ص 3).

2.7عدالة التوزيع:

وهي عدالة المخرجات التي يمكن للموظف الحصول عليها ، والتي تتعلق بعدالة توزيع المكافأت، وهي كذلك العدالة الخاصة بالمخرجات التي يحصل عليها العامل أو الموظف مقابل العمل الذي يقوم به ، وخاصة فيما يتعلق بمخرجات الأجور والمكافأت، ويتحقق هذا البعد من العدالة إذا شعر الموظف بأن ماأخذه من أجور أو مكافأت يتناسب طرديا مع ما بذله من جهد (غانم ، 2015 : ص 14).

3.7 عدالة الإجراءات :

الإجراءات خالية من التحيز والدقة وأن تكون قابلة لتعديل وبمرونه وأن تكون قادرة على إيصال المعنى الحقيقي لها وأن تكون ضمن سياق الأخلاق الوظيفيه (هزي ، 2015: ص 31).

4.7 عدالة التعاملات:

أيضا بجودة المعاملة من قبل الرؤساء في التنظيم ومتخذي القرارات ، والتي تعكس درجة التطبيق الإجراءات الرسمية وبصورة صحيحة ومقبولة ، وكذلك ماتعكسه من إحساس بعدالة المعاملة عندما يتم تطبيق الإجراءات المختلفة والرسمية منها ، حيث تتضمن عدالة التعاملات جانبين لهما قدر من الأهمية (فيروز ، 2020 : ص 10).

5.7 ديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي:

هو مؤسسة عامة تتولي الشؤون الاجتماعية محدده وفقا" للقانون تهدف إلي تنفيذ السياسة العامة للدولة سيما ما يتعلق بسياسات الخدمات الاجتماعية من

خلال تقديم الخدمات الأساسية للمواطنين والتي يصعب علي القطاع الخاص تقديمها ، سواء بتقديم الخدمات مباشره أو بالأشراف علي الجهات التي تقوم بتقديمها(إدريس ، 2001 ، ص 98).

8. الإطار النظري للدراسة :

سيتم في هذا الجزء من الدراسة إعطاء نبذة مختصرة عن العدالة التنظيمية، ويشمل ذلك تناول مفهوم العدالة التنظيمية ، وأهميتها ، ثم التطرق لأبعاد العدالة التنظيمية : (عدالة التوزيع ، وعدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات).

1.8مفهوم العدالة التنظيمية :

العدالة النظيمية هي ذلك المعنى الذي يدفع الناس نحو الاستجابة للقيود المفروضه على أنفسهم ، ويوافق عليه المعنيون كأدنى ثمن يمكن دفعه في سبيل الحصول على تعاون الاخرين معهم (البشابشه ، 2008 : ص 427) . كما عرف ادمز العدالة التنظيمية " بأنها المساواة التي تتضمن قيام الفرد أو الموظف بمقارنه معدل مخرجاته نسبة إلى مدخلاته مع معدل مخرجات الزملاء الأخرين نسبة إلى مدخلاتهم ، وحيث بتساوى المعدلان يتحقق العدالة ، وحيث لايتساوى المعدلان يقع الحيف ويشعر الفرد حينئذ بالظلم "(عماد ، وعاصم ، 2022 : ص 4) . ويعرفها مارك بأنها " مدركات الأفراد للعدالة ، من خلال تصنيف أراء الموظفين ومشاعرهم عن معاملتهم معاملة الأخرين داخل المؤسسة (الحصنة ، 2019 : 515).

وفي ضوء ما سبق يتضح ان العدالة التنظيمية بانها درجة تحقيق المساواة في التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات. المخرجات والنزاهة والموضوعية في اتخاذ القرارات

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

والإجراءات وإحساس الفرد بحسن المعاملة التي يعامل بها ضمن في المنظمة التي يعمل فيها.

2.8 أبعاد العدالة التنظيمية:

للعدالة التنظيمية ثلاث أبعاد كما ذكرها الباحثون، هي :

1.2.8 عدالة التوزيع :

يعكس مفهوم العدالة التوزيعية شعور العاملون بالعدالة بخصوص ما تحصلون عليه من مخرجات قد تكون على شكل أجور و ترقية و حوافز مقابل جهودهم في العمل، فالعاملون لا يركزون فقط على كمية المخرجات التي يستفيدون منها ،بل يهتمون كذلك بعدالة هذه المخرجات ، و منه نستنتج أن عدالة التوزع تشتر إلى: إدرك الفرد بعدالة المخرجات التي يستلمها وكذلك العوائد التي يحصل عليها الفرد وتكون ناتج مقارنة ما يبذله من جهد و ما يحصل عليه من جهة، وبين ما يبذله الآخرون و ما يحصلون عليه من جهة أخرى .وقد عبر عنها البعض بأنها عدالة نتائج القرارات ، كما عرفت أيضا بأنها العدالة المدركة لتوزيع التوابع(حساني ، 2016 : ص 20).

2.2.8 عدالة الإجراءات :

تعرف عدالة الأجراءات على أنها عدالة الأجراءات المستخدمة والمطبقة من قبل المنظمة لتحديد مخرجات العمل ، في حين تعرف دراسة البشابشة عدالة الأجراءات على أنها درجة الشعور المتولدة لدى الموظفين إزاء عدالة الإجراءات التنظيمية المستخدمة في تحديد المخرجات التنظيمية وتكمن أهمية العدالة الإجرائية في أنها توفر فرصة الرقابة على عمليات صنع القرار والنتائج، وبهذه الطريقة يتولد لدى العاملين شعورا بالثقة في مدى العدالة،

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452



والتأكد من أخذ آراء جميع الفئات التي يخصها القرار أو الإجراءات المتخذة (سويفي ، 2017 : ص ص 558 -559) .

3.2.8 عدالة التعاملات:

عدالة التعاملات تتعلق بمدى إدراك العامل لعلاقته مع المدير من خلال معاملة المدير للعامل باحترام ومودة، ومن خلال مناقشة القرارات التي تخص وظيفته بصرامة .وان يأخذ المدير بنظر الاعتبار مطالب العامل الشخصية، وأن يبدي المدير اهتماما بمصلحته ويشركه في معرفة النتائج المترتبة على اتخاذ القرارت التي تتعلق بوظيفته والمبرارت و الأسباب المنطقية التي دعت لاتخاذ مثل تلك القر ارت من خلال ما تم عرضه يمكن القول أن : فقدان أي بعد من الأبعاد الثلاث السابقة والتي تفسر العدالة التنظيمية، يؤدي إلى شعور الفرد العامل بعدم الإنصاف والظلم والتوتر في سلوكه. حيث أن عدالة التعاملات تمثل الأسلوب الذي يتم أستخدامه في التعامل مع الفرد العامل عند تطبيق ا الإجرءات الرسمية، والتي تؤثر بشكل كبير من الشعور بالعدالة التنظيمية وأن عدالة الإجرءات تمثل عدالة السياسات والإجرءات المستخدمة في تحديد مقدار المخرجات العوائد التي يحصل عليها الفرد في المنظمة مثل الأجور، الترقية، ا المزيا الإضافية، وغيرها،مقارنة بمدخلاته الأداء الفعل للفرد من حيث الكمية والجودة وهو يمثل حصيلة لعدة عوامل مثل : الجهد، التعلم، الخبرة، التدريب وغيرها (حساني ، 2016 : ص 21) .

9. الطريقة والإجراءات:

1.9 منهج الدراسة :

أتبع الباحث في هذه الدراسة منهج دراسة الحالة والذي يعتمد علي البحث المعمق في موضوع الدراسة بهدف الوصول إلى نتائج دقيقه تتعلق لحالة المدروسة، وهى معرفة واقع العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي.

2.9مجتمع الدراسة:

يتمثل مجتمع الدراسة من جميع العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية **فرع مدينة بنغازي**، والبالغ قوامة (58).

حيث تم تحديد عددهم عن طريق إدارة شؤون العاملين ديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي- ،وقد اختير جميع العاملين في كافة المستويات الادارية في الديوان قيد الدراسة كمفردة للدراسة، كون العدالة التنظيمية لا يقتصر على مستوى أداري محدد ، أو مسمى وظيفي معين ، أو مركز وظيفي محدد ، بل هو مفهوم ينبغي تبنيه من قبل جميع العاملين وتطبيقه في كافة المستويات الإدارية بالديوان . ونظراً لصغر حجم مجتمع الدراسة نسبياً، فقد أستخدم أسلوب المسح الشامل في دراسة كافة مفردات الدراسة للوصول لنتائج اقرب للواقع.

3.9 أداه الدراسة:

أسُتخدم الباحثان أستماره الاستبيان أداه رئيسيه في تجميع البيانات الأولية بهذه الدراسة، حيث قام بتصميم الاستمارة، استناداً علي الدراسات والبحوث سابقه، وما تم استخلاصه من الاطار النظري للدراسة، حيث استخدم في



قياس واقع العدالة التنظيمية المقياس الذي استخدمه كل من؛ (الزويتي، 2015)"و(الصويعي، 20 19) . قسمت استمارة الاستبيان إلى قسمين أساسيان هما :

أ. القسم الاول : الخصائص اليموغرافية : وهى ؛ النوع الاجتماعي ، والفئة العمرية ، و المستوى التعليمي .

ب. القسم الثاني: ويختص بمقياس واقع العدالة التنظيمية حيث استخدم في قياس العدالة التنظيمية المقياس الذي استخدمه كل من(الزويتي،2015) و(الصويعي،2019) ويتكون من (16) فقره موزعه علي ثلاثة أبعاد ،هي:

- **البُعد الأول** : عدالة التوزيع، ويتضمن (5) فقرات ، وهي الفقرات: (من 1- الى5) .

- **البُعد الثاني** :عدالة الإجراءات، ويحتوي علي (5) فقرات ، وهي الفقرات: (من6– إلى10).

- **البُعد الثالث**: عدالة التعاملات : ويشتمل على (6) فقرات، وهي الفقرات: (من 6 –الى 11)

وقد صيغت جميع فقرات الاستبيان بشكل إيجابي مقاسه حسب مقياس "ليكرت " Lkiert الخماسي الأكثر استخداماً وشيوعاً لدي الباحثين ، أي أن كل فقره من فقرات الاستبيان مقاسه بخمسه درجات تحدد مستوي الإجابة عن جميع فقرات الاستبيان، و الجدول رقم (1) يبين توزيع الدرجات على بنود الإجابة:**جدول رقم (1) توزيع الدرجات على بنود الإجابة.**

الإجابة	موافق تماماً	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماماً
الدرجة	5	4	3	2	1

ويجدر هنا التنويه ، فلغرض تيسير تفسير النتائج ، تم احتساب مدى درجات المقياس، وذلك بأجراء عملية طرح الحد الأعلى والحد الأدنى (5-1 =4)، ثم تقسيمة على الحد الأعلى للمقياس (4)، وذلك للحصول علي طول خلية المقياس (4/5 = .8)، وأضافه ناتج القسمة إلى ادني درجه في المقياس (الواحد الصحيح) بحيث اصبح مدى الدرجة يتراوح ما بين (1-1.8) وهكذا لباقي درجات المقياس . كما هو مبين بالجدول رقم (2)

جدول رقم (2) توزيع درجات المقياس حسب واقع العدالة التنظيمية

مدي الدرجة	التقدير	واقع العدالة التنظيمية التنظيمي
من 1- إلي اقل من 1.8	غير موافق بشده	ضعيف جداً
من 1.8 إلي اقل من 2.6	غير موافق	ضعيف
من 2.6 إلي اقل من 3.4	محايد	متوسط
من 3.4 إلي اقل من 4.2	موافق	مرتفع
من 4.2 إلي 5	غير موافق بشده	مرتفع جداً

4.9.ثبات وصدق مقاييس الدراسة

1.4.9 ثبات مقاييس الدراسة :

يُعرف الثبات بانه " درجه الركون إلي نتائج المقياس ودرجه الثقة في هذه النتائج ودقتها وثباتها(دويدار، 2000: 248).

2.4.9 صدق مقاييس الدراسة :

يُشير صدق المقياس إلي قدره المقياس علي قياس الظاهرة المراد قياسها " (صابر و خفاجة، 2002 :186) ، كما يقيس معامل الثبات درجه الدقة أو الضبط في عمليه القياس (الحمادي ، والدرابيع، 2004 :188)..بمعني أن تقيس فقرات المقياس ما وضعت لقياسه، وقد قام

الباحثان بالتأكد من صدق المقياس بطريقتين :

1.2.4.9 الظاهري :

قام الباحثان بعرض استمارة الاستبيان في في صورتها المبدئية علي مجموعه من المحكمين* المتخصصين في مجالي العلوم الإدارية والإحصائية من جامعة بنغازي ، وللتحقق من ثبات مقاييس الدراسة طبقت معادله (الفا كور نباخ Alpha Cronbach) باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية spss والبلغ عددهم (5) محكمين – مدرجة أسماؤهم ومسمياتهم الوظيفية في ملق الدراسة -، بغية تحديد مدي وضوح الفقرات الواردة باستمارة الاستبيان ، ومدي دقتها في قياس متغيرات الدراسة، وكذلك وأبداء ما يرونه من ملاحظات.

وفي ضوء ذلك اجرى الباحث بعض التعديلات على الاستمارة ،من الناحيتين العلمية، واللغوية من، أضافه أو حذف ،أو أعاده صياغه .

2.2.4.9 الصدق الإحصائي :

يعتبر الصدق الإحصائي احد الطرق البسيطة والدقيقة المستخدمة في معرفه معاملات صدق المقياس ، ويقاس باحتساب الجذر التربيعي لمعامل ثبات المقباس" (عوض ، 1999 : 233)، والجدول (3) يوضح معاملات ثبات و صدق المقاييس.

جدول رقم (3) معاملات ثبات صدق مقاييس الدراسة

ت	البيان	عدد الفقرات	معامل ألفا كرو نباخ	معامل الصدق*
1	عدالة التوزيع	5	0.81	0.90
2	عدالة الإجراءات	5	0.77	0.88
3	عدالة التعاملات	6	0.84	0.92

4	العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة	16	0.70	0.84

الجذر التربيعي لمعامل ألفا كورنباخ:

يتبين من الجدول رقم (3) ، أن معاملات الثبات **ألفا كورنباخ** تتراوح ما بين (0.70 و0.84) ، كما تراوحت معاملات صدق المقياس ما بين (0.84 و0.92)، وهي معاملات عالية تعطي الثقة في صدق المقياس، وبجعلها صالحة لتحقيق أهداف الدراسة ،والإجابة عن تساؤلاتها

5.9. **توزيع أستماره الاستبيان :**

قام الباحثان بتوزيع عدد (58) استمارة استبيان علي جميع العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي واستغرقت مده توزيع و استلام الاستمارات ثلاثة أسابيع ، بغيه الحصول علي نسبه استلام مرتفعة ، ومنح مجتمع الدراسة ،الوقت المناسب كي يدلوا ببيانات ذات موضوعية ودقة عالية ، يمكن الوثوق بها و الاعتماد عليها في التحليل الإحصائي .وقد بلغ عدد الاستمارات المستلمة والصالحة للتحليل (52) استمارة، ما نسبته (90%) من عدد الاستمارات الموزعة، وهي نسبه مرتفعة تعطي الثقة في نتائج هذه الدراسة.

6.9 الأساليب الإحصائية:

لتحقيق إهداف الدراسة والاجابة عن اسئلتها ، قام الباحثان بتحليل بيانات الدراسة الميدانية ، بالاستعانة ببرنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية، statistical package for the social sciences (spss)كما يلي :



1. معاملات ثبات وصدق المقياس ، للتأكد من ثبات فقرات وأبعاد مقاييس الدراسة و والتأكد من قدرة المقياس علي قياس ما وضع من أجله باستخدام معادله الفا كرو نباخ. (Alpha Chronbavh)

2. اختبار التوزيع الطبيعي ((Shapiro- Wilks)شابيرو – وليكس) لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة ، لمعرفة مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي.

3. الجداول التكرارية (Tables Frequency)، بقصد حصر مجتمع الدراسة ونسبهم المئوية وفقا للخصائص العامة.

4. مقاييس النزعة المركزية) Measures Central Tendency)، كالمتوسطات الحسابية ((Mean ، والمدى (Range) وكذلك استخدام مقاييس التشتت (Measures Dispersion)كالانحراف المعياري (Standard Deviation)

5. اختبار (t – test) لمعرفة ما اذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين مجموعتين من البيانات.

6. المستقلة ، استخدمة الباحث لمعرفة ما اذاكانت هناك فروق تعزى لمتغير النوع

7. اختبار تحليل التباين الاحادي : (on way Analyisis of Vaniance – ANOVA)

لمعرفة ما اذا كان هناك فروق ذات دلالة احصائية بين ثلاث مجموعات أو اكثر من البيانات ، استخدمة الباحث لمعرفة ما اذاكانت هناك فروق تعزى لمتغيرات.

7.9 اختبار مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي :

من شروط استخدام الاختبارات المعلمية في تحليل البيانات أن تتبع البيانات التوزيع الطبيعي ، وللتحقق من مدى اتباع بيانات الدراسة للتوزيع الطبيعي، تم استخدم اختبار (Shapiro- Wilks) (شابيرو – وليكس) ،كما هو مبين بالجدول رقم(4).

(Shapiro- Wilks) (شابيرو – وليكس) لاختبار التوزيع الطبيعي لمتغيرات الدراسة

م	المتغير	القيمة الاحتمالية(sig)	القرار الإحصائي	النتيجة
1	عدالة التوزيع	0.071	غير دال إحصائيا	تتبع التوزيع الطبيعي
2	عدالة الإجراءات	0.12	غير دال إحصائيا	تتبع التوزيع الطبيعي
3	عدالة التعاملات	0.083	غير دال إحصائيا	تتبع التوزيع الطبيعي
العدالة التنظيمية بأبعاده مجتمعة		0.093	غير دال إحصائيا	تتبع التوزيع الطبيعي

يتضح من الجدول رقم (4) ، أن القيمة الاحتمالية لكل متغير من متغيرات الدراسة أكبر من (0.05)، مما يعني أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، مما يتيح استخدام الاختبارات المعلمية في تحليل بيانات الدراسة الميدانية للدراسة.

10. عرض وتحليل ومناقشه بيانات الدراسة الميدانية

1.10 الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة:

للتعرف علي الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة، تم تحليل البيانات العامة المتعلقة بهم من حيث : النوع الاجتماعي، الفئة العمرية، المستوى التعليمي، كما يبين ذلك الجدول رقم (5).

جدول رقم (5) الخصائص الديمغرافية لمجتمع الدراسة

الخصائص	البند	التكرار	النسبة المئوية

النوع الاجتماعي	ذكر	30	57.69
	اثني	22	42.31
	الإجمالي	52	%100
الفئة العمرية	اقل من 30 ستة	3	0.06
	من 30 إلى أقل من 40 سنة	10	0.19
	من 40 إلى أقل من 50 سنة	21	0.40
	50 سنة فأكثر	18	0.35
	الإجمالي	52	%100
المستوى التعليمي	الثانوية العامة أو ما يعادلها	8	0.15
	دبلوم عالي	5	0.09
	جامعي	35	0.68
	ماجستير أو دكتوراه	4	0.08
	الإجمالي	52	%100

يتبين من الجدول رقم (5) ، أن نسبة (57.69%) من مجتمع الدراسة من الذكور ، وما نسبته (40%) منهم من الفئة العمرية من 40- إلى اقل من 50 سنة ، أما ما نسبته(6%) من مجتمع الدراسة ، فهم من الفئه العمرية اقل من 30 ستة ، وأن ما نسبته (68%) من مجتمع الدراسة ، من ذوي المستوي التعليمي الجامعي (بكالوريوس أو ليسانس) ، وأن نسبه (37%) من مجتمع الدراسة لديهم مده خدمه في وظائفهم من 15- اقل من 20 سنه ، وان ما نسبته (15%) منهم لديه مده خدمه من 10- اقل 15 من سنوات ،وبناءً على الخصائص الديموغرافية لمجتمع الدراسة ومؤشراتها، يمكن القول بأن هذه النسب مقبولة بالنسبة لطبيعة العمل بديوان الشؤون الاجتماعية في مدينة بنغازي ، مما

يعطي دعماً وثقة أكبر لنتائج الحليل الإحصائي لبيانات الدراسة.

2.10 الإجابة عن أسئلة الدراسة:

1.2.10 الإجابة عن السؤال الرئيسي للدراسة:

والذي ينص على ما واقع العدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟، و ستتم الإجابة عنة من خلال الإجابة عن الأسئلة الفرعية للدراسة ، وذلك كما يلي:

1.1.2.10 الإجابة عن السؤال الفرعي الأولى:

والذي ينص على مستوى تطبيق بُعد عدالة التوزيع للعدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟

وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمدى، والترتيب، في تحليل إجابات مجتمع الدراسة ،كما يوضح ذلك الجدول(6)

جدول رقم (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب لإجابات مجتمع الدراسة عن مستوى تطبيق بُعد "عدالة التوزيع " من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
.1	تتناسب ساعات العمل في الديوان مع التزامتك الشخصية	3.82	0.78	مرتفع	2
.2	تتحصل من الديوان على راتب مناسب	3.99	0.71	مرتفع	1

.3	طبيعة عملك بالديوان مناسبة لقدراتك الشخصية	3.95	0.80	مرتفع	3
.4	تتحصل على حوافز مادية تُناب طبيعة عملك	3.15	0.91	مرتفع	5
.5	تتوزع المهام الوظيفية على العاملين بعدالة	3.57	0.91	مرتفع	4
.6	المتوسط الحسابي العام للبُعد	3.70			
.7	المتوسط الحسابي العام للبُعد	0.61			
.8	مستوى تطبيق البُعد	مرتفع			

يلاحظ من الجدول رقم (6) أن مستوى تطبيق بُعد "عدالة التوزيع " من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي قد جاء مرتفع ، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.70) بانحراف معياري مقداره (0.61).

أما ترتيب أعلى فقرتين من حيث مستوى التطبيق فقد جاءت وفقاً للاتي: الترتيب الأول الفقرة الثانية والتي تنص على " تتحصل من الديوان على راتب مناسب "بمتوسط حسابي بلغ (3.99) وانحراف معياري مقداره (0.71) ومستوى تطبيق مرتفع، تليها في الترتيب الثاني الفقرة الثانية التي تنص علي " تتناسب ساعات العمل في الديوان مع التزاماتك الشخصية "، بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وانحراف معياري مقداره (0.78) ، وبمستوى تطبيق مرتفع .

وجاء ترتيب أدنى فقرتين فقرات من حيث مستوى التطبيق كما يلي : في الرابع – ما قبل الأخير – الفقرة الخامسة والتي تنص علي " تتوزع المهام الوظيفية على العاملين بعدالة "بمتوسط حسابي مقداره (3.57) وانحراف معياري يساوي (0.91) و بمستوى تطبيق مرتفع ، وفي الترتيب

الخامس وهو الأخير الفقرة الرابعة التي تنص علي " تتحصل على حوافز مادية تُناب طبيعة عملك "بمتوسط حسابي يساوي (3.15) وانحراف معياري مقداره (0.91) و بمستوى تطبيق مرتفع .

1.2.10.الإجابة عن السؤال الفرعي الثاني :

والذي ينص على : ما مستوى تطبيق بُعد عدالة الإجراءات للعدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي وللإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمدى، والترتيب، في تحليل إجابات مجتمع الدراسة ، كما يوضح ذلك الجدول (7).

جدول رقم (7) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب لإجابات مجتمع الدراسة عن مستوى تطبيق بُعد " عدالة الإجراءات" من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
.6	تتخذ القرارات الإدارية بالديوان بعدالة	3.48	0.75	مرتفع	5
.7	تحرص الإدارة على مشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرارات الإدارية	3.82	0.70	مرتفع	1
.8	تسري التعليمات على جميع المستويات الإدارية في الديوان	3.65	0.76	مرتفع	3
.9	تتسم الإجراءات الإدارية بالشفافية في الديوان	3.66	0.80	مرتفع	2
.10	تتوزع الخطوات الإجرائية على جميع المستويات الإدارية بالديوان	3.51	0.73	مرتفع	4
.11	المتوسط الحسابي العام للبُعد	3.62			
.12	المتوسط الحسابي العام للبُعد	0.53			
.13	مستوى تطبيق البُعد	مرتفع			

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

يتبين من الجدول رقم (7) أن مستوى تطبيق بُعد عدالة الإجراءات " من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي قد جاء مرتفع ، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.62) بانحراف معياري مقداره (0.53).

أما ترتيب أعلى فقرتين من حيث مستوى التطبيق فقد جاءت وفقاً للاتي: الترتيب الأول الفقرة السابعة والتي تنص على " تحرص الإدارة على مشاركة العاملين في عملية اتخاذ القرارات الإدارية "بمتوسط حسابي بلغ (3.82) وانحراف معياري مقداره (0.70) ومستوى تطبيق مرتفع ، تليها في الترتيب الثاني الفقرة التاسعة التي تنص علي تتسم الإجراءات الإدارية بالشفافية في الديوان ، بمتوسط حسابي بلغ (3.66) وانحراف معياري مقدارة (0.80) ، وبمستوى تطبيق مرتفع .

وجاء ترتيب أدنى فقرتين فقرات من حيث مستوى التطبيق كما يلي : في الرابع – ما قبل الأخير – الفقرة العاشرة والتي تنص علي " تتوزع الخطوات الإجرائية على جميع المستويات الإدارية بالديوان "بمتوسط حسابي مقداره (3.51) وانحراف معياري يساوي (0.73) و بمستوى تطبيق مرتفع ، وفي الترتيب الخامس وهو الأخير الفقرة السادسة التي تنص علي "" تتخذ القرارات الإدارية بالديوان بعدالة "بمتوسط حسابي يساوي (3.48) وانحراف معياري مقداره (0.75) و بمستوى تطبيق مرتفع.

3.1.2.10 الاجابة عن التساؤل الفرعي الثالث:

والذي ينص على" ما مستوى تطبيق بُعد " عدالة التعاملات

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

" للعدالة التنظيمية من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي ؟."".للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوي، والترتيب، في تحليل إجابات مجتمع الدراسة ، كما يوضح ذلك جدول رقم (8).

جدول رقم (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوى والترتيب لإجابات مجتمع الدراسة عن مستوى تطبيق بُعد " عدالة التعاملات " من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي.

ت	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
.11	تتعامل الإدارة بشفافية مع العاملين بالديوان	3.95	0.73	مرتفع	2
.12	تناقش الإدارة نتائج القرارات المتخذة	3.86	0.73	مرتفع	3
.13	تُبدي الإدارة اهتماماً بحقوق العاملين	3.95	0.69	مرتفع	1
.14	تشجع الإدارة على بناء العلاقات الإنسانية بين العاملين	3.82	0.70	مرتفع	5
.15	تأخذ الإدارة بعين الاعتبار مطالب العاملين الشخصية	3.85	0.84	مرتفع	4
.16	تعمل الإدارة على تعزيز الأخلاقيات الوظيفية	3.27	0.94	متوسط	6
المتوسط الحسابي العام للبُعد		3.78			
الانحراف المعياري العام للبُعد		0.58			
مستوى تطبيق البُعد		مرتفع			

يلاحظ من الجدول رقم (8) أن مستوى تطبيق بُعد عدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي قد جاء مرتفع ، بمتوسط

حسابي عام بلغ (3.78) بانحراف معياري مقداره (0.58).

أما ترتيب أعلى فقرتين من حيث مستوى التطبيق فقد جاءت وفقاً للاتي: الترتيب الأول الفقرة الثالثة عشر والتي تنص على " تُبدي الإدارة اهتماماً بحقوق العاملين "بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري مقداره (0.69) ومستوى تطبيق مرتفع، تليها في الترتيب الثاني الفقرة الحادية عشر التي تنص علي "" تتعامل الإدارة بشفافية مع العاملين بالديوان ، بمتوسط حسابي بلغ (3.95) وانحراف معياري مقدارة (0.73) ، وبمستوى تطبيق مرتفع .

وجاء ترتيب أدنى فقرتين فقرات من حيث مدى الالتزام كما يلي : في الخامس – ما قبل الأخير – الفقرة الرابعة عشر والتي تنص علي " تشجع الإدارة على بناء العلاقات الإنسانية بين العاملين "بمتوسط حسابي مقداره (3.82) وانحراف معياري يساوي (070) و بمستوى تطبيق مرتفع ، وفي الترتيب السادس وهو الأخير الفقرة السادسة عشر التي تنص علي "" تعمل الإدارة على تعزيز الأخلاقيات الوظيفية "بمتوسط حسابي يساوي (3.27) وانحراف معياري مقداره (0.94) و بمستوى تطبيق مرتفع .

4.1.2.10 الاجابة عن السؤال الفرعي الرابع:

ما واقع العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع وعدالة الإجراءات وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي، للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والمستوي، والترتيب، في تحليل إجابات

مجتمع الدراسة ، كما يوضح ذلك

جدول رقم (9).

جدول رقم (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والدرجة والترتيب لإجابات مجتمع الدراسة عن مستوى تطبيق العدالة التنظيمية بابعادها مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي.

م	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	المستوى	الترتيب
1.	البُعد الأول : عدالة التوزيع	3.70	0.61	مرتفع	3
2.	البُعد الثاني: عدالة الإجراءات	3.62	0.53	مرتفع	2
3.	البُعد الثالث: عدالة التعاملات	3.78	0.58	مرتفع	1
المتوسط العام لأبعاد العدالة التنظيمية مجتمعة		3.70			
الانحراف المعياري العام لأبعاد العدالة التنظيمية مجتمعة		0.57			
مستوى تطبيق العدالة التنظيمية مجتمعة		مرتفع			

يتضح من الجدول (9) ، أن مستوى تطبيق العدالة التنظيمية بابعادها مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي. قد جاء مرتفعاً، بمتوسط حسابي عام بلغ (3.70) بانحراف معياري عام قدرة (0.57).واختلفت هذه النتيجة مع ما خلصت له دراسة كلا من (الزرتي ، 2019) و(الصويعي ،2015) حيث جاءت الأبعاد مرتبه حسب المتوسطات الحسابية الحسابية كما يلي : في الترتيب الأول بُعد " عدالة التعاملات " بمتوسط حسابي مقداره (3.78) وانحراف معياري بلغ (0.58) بمستوى تطبيق مرتفع ، يليه في الترتيب الثاني

بُعد " عدالة الإجراءات " بمتوسط حسابي يساوي (3.62) وانحراف معياري (0.53) بمستوى تطبيق مرتفع، وبالترتيب الثالث والأخير بُعد عدالة التوزيع " بمتوسط حسابي بلغ (3.70) وانحراف معياري مقداره (0.61) بمستوى تطبيق مرتفع .

5.1.2.10. الإجابة عن السؤال الفرعي الخامس:

والذي ينص على " هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله ($\alpha \leq .05$) في إجابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي للمتغيرات الديموغرافية التالية ؛ النوع الاجتماعي، الفئة العمرية ،المستوى التعليمي ؟

جدول (10) اختبار (t) لاجابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي لمتغير النوع الإجتماعي.

البند	المتوسط الحسابي		الانحراف المعياري		قيمة اختبار (t)	درجة الحرية	القيمة الاحتمالية (sig)
	ذكر	أنثى	ذكر	اثنى			
العدالة الإجتماعية بإبعدها المجتمع	3.671	3.602	0.842	0.974	0.309	57	0.572

الفرق دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$). من الجدول رقم (10) يتبين أن القيمة الاحتمال (sig) العدالة

التنظيمية بابعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات اكبر من مستوى دلالة إحصائية (05 ≥ α) .وهى غير داله احصائياً، مما يعني عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (**05. ≥ α**)،في إجابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي لمتغير النوع

6.1.2.10 الإجابة عن السؤال الفرعي السادس :

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله (.05 ≥α) في إجابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي، تُعزي لمتغير الفئة العمرية، للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) لاحابات مجتمع الدراسة كما هو مبين بالجدول (11).

جدول (11) اختبار تحليل التباين الاحادي(ANOVA) لاحابات مجتمع الدراسة حول مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي للمتغيرات لمتغير الفئة العمرية

البند	مصدر التباين	مجاميع المربعات	قيمة اختبار (f)	القيمة الاحتمالية (sig)
العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة	بين المجموعات	2.352	3.602	0.004
	داخل المجموعات	265.647		

		267.999	المجموع	

***الفرق دال احصائياً عند مستوى دلالة ($\alpha \leq .05$)**

من الجدول رقم (11)، يتضح أن القيمة الاحتمالية (sig=0.004) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي للعدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة اقل من مستوى($\alpha \leq 05$)، وهو ما يعني وجود فروق في تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي للمتغيرات لمتغير الفئة العمرية .

7.1.2.10.الإجابة عن السؤال الفرعي السابع :

هل يوجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى دلاله ($\alpha \leq .05$) في إجابات مجتمع الدراسة حول واقع تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها ؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات مجتمعة من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي لمتغير المستوى التعليمي . للإجابة عن هذا السؤال استخدم الباحث اختبار تحليل التباين الاحادي (ANOVA) لاحابات مجتمع الدراسة كما هو مبين بالجدول (12).

جدول (12) اختبار تحليل التباين الاحادي(ANOVA) لاحابات مجتمع الدراسة حول العدالة التنظيمية بابعادها مجتمعة؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزى لمتغير المستوى التعليمي.

البند	مصدر التباين	مجاميع المربعات	قيمة اختبار (f)	القيمة الاحتمالية (sig)
العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة	بين المجموعات	12.510	3.256	0.002
	داخل المجموعات	251.353		

	المجموع	263.863		

من الجدول رقم (12) ، يتضح أن القيمة الاحتمالية (sig= 0.02) المقابلة لاختبار" التباين الأحادي للعدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة اقل من مستوى(05. ≥ α)، وهو ما يعني وجود فروق في تطبيق العدالة التنظيمية بأبعادها مجتمعة؛ عدالة التوزيع و عدالة الإجراءات وعدالة التعاملات من وجهة نظر العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية - فرع مدينة بنغازي تُعزي للمتغيرات لمتغير المستوى التعليمي .

11. النتائج:

1. أظهرت الدراسة أن ما نسبته (57.69%) من العاملين بديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي من الذكور ، وما نسبته(68%) منهم من ذوي المستوى التعليمي الجامعي، وما نسبته (40%) منهم من الفئة العمرية من 40- إلى اقل من 50 سنة ، وما نسبته (40%) منهم لديه مده خدمه من 40 إلى اقل من 50 سنه.
2. بينت الدراسة أن مستوى واقع تطبيق العدالة التنظيمية وأبعاده (عدالة التوزيع ،و عدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات) بديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي ،هو مرتفع متوسط
3. بينت الدراسة مستوى تطبيق ابعاد العدالة التنظيمية قد جاء مرتب من الأعلى إلى الأدنى – حسب المتوسطات الحسابية - ، كما يلي :

أ – المرتبة الأولي : بُعد عدالة التعاملات، بمتوسط حسابي (3.78).

ب – المرتبة الثانية: بُعد عدالة التوزيع، بمتوسط حسابي (3.70). .

ج – المرتبة الثالثة بُعد عدالة الاجراءات ، بمتوسط حسابي (3.62).

4. كشفت الدراسة عن عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع تطبيق العدالة التنظيمية وأبعاده (عدالة التوزيع ،و عدالة الإجراءات، وعدالة التعاملات) بديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي تُعزى لمتغيرات ؛ النوع الاجتماعي.

5. كشفت الدراسة عن وجود فروق ذات دلالة إحصائية في واقع تطبيق العدالة التنظيمية وأبعاده (عدالة التوزيع ،و عدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات) بديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي تُعزى لمتغيري؛ الفئة العمرية والمستوى التعليمي.

12. التوصيات:

1. ضرورة العمل على تعزيز ممارسة واقع تطبيق العدالة التنظيمية وأبعاده (عدالة التوزيع ،و عدالة الإجراءات ، وعدالة التعاملات) بديوان الشؤون الاجتماعية – فرع مدينة بنغازي حيث بينت نتائج الدراسة أن مستوى التطبيق قد جاء مرتفعا .

2. الاهتمام بالدورات والبرامج التدريبية و المؤتمرات والندوات العلمية، وورش العمل المتخصصة في مجال ،العدالة التنظيمية .

3.. أجراء المزيد من الدراسات المتعلقة بمتغير ، بالعدالة التنظيمية ، وفي هذا الصدد يقترح الباحث: إمكانيه القيام بالدراسات التالية : اثر العدالة التنظيمية على الأبداع الإداري ، العدالة التنظيمية على الالتزام التنظيمي ، أثر العدالة التنظيمية على جودة الخدمات .

قائمة المراجع:

1- المراجع العربية:

- الصويعي ، هند خليفة سالم،(2019) . "القيادة الإخلاقية

ودورها في تحقيق العدالة التنظيمية " دراسة حالة على العاملين بديوان المحاسبة بمدينة بنغازي .كلية الاقتصاد ، جامعة بنغازي ، ليبيا.

- الزويتي ، سارة ، (2015). " واقع العدالة التنظيمية بالمؤسسات الجزائرية دراسة ميدانية بالمؤسسة المينائية ". ، **مجلة العلوم الإنسانية** , المجلد (أ) ، العدد (43) ص.ص 381_401 ،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة الطارف ,الجزائر.
- إدريس ، ثابت عبدالرحمن (2001). **المدخل الحديث في الإدارة العامة** ، القاهرة : الدار الجامعية للطباعة والنشر.
- الحمادي ، عبدالله ؛ الدرابيع، ماهر (2004). **القياس والتقويم النفسي والتربوي** ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان72.
- البشابشة ، سامر عبد المجيد (2008) . " أثر العدالة التنظيمية في بلورة التماثل التنظيمي في المؤسسات العامة الأردنية " ، الأردن ، **المجلة الأردنية في إدارة الأعمال** ، المجلد (4) ، العدد (4) .
- الحصنة ، علي بن سعيد علي (2019) . " العدالة التنظيمية لدى قادة المدارس بمحافظة بيشة وعلاقتها بالولاء التنظيمي للمعلمين " كلية معتمدة من الهيئة لضمان جودة التعليم، كلية التربية، جامعة الباحة، **المجلة العلمية للبحوث والنشر العلمي**، المجلد(35) العدد (2) .
- دويدار ، عبدالفتاح (2005). **أسس علم النفس التجريبي** ، دار النهضة العربية ، بيروت.
- دباب ، عائشة ؛ بن محجوبة، فريحة ،(2017) ." دور



القيادة الإدارية في تحقيق العدالة التنظيمية." رسالة ماجستير منشورة، دراسة حالة رئاسة جامعة زيان عاشور بالجلفة ، جامعة زيان عاشور،كلية الحقوق والعلوم السياسية ، قسم العلوم السياسية.

- حساني ، راضية (2016) " العدالة التنظيمية وعلاقتها بالالتزام التنظيمي " دراسة ميدانية بمديرية املاك الدولة لولاية ام البواقي ، رسالة ماجستير منشورة ، الجزائر ، جامعة العربي بن مهيدي ، كلية العلوم الاجتماعية والعلوم الإنسانية، قسم العلوم الاجتماعية.
- صابر ، فاطمة عوض؛ خفاجة ، ميرفت علي (2002).**أسس ومبادئ البحث العلمي** ، الإسكندرية ، مكتبة ومطبعه الإشعاع الفنية .
- سويفي ، عبير مختار (2017) . " أثر العدالة التنظيمية على رأس المال النفسي " دراسة تطبيقية على أعضاء هيئة التدريس ومعاونيهم بجامعة الأزهر ، أسيوط ، **المجلة العلمية للأقتصاد والتجارة** ، قسم التجارة .
- عماد، بلمهبول ؛ وعاصم ، بن دريدي(2022) " العدالة التنظيمية ودورها في تحقيق التميز المؤسسي " دراسة حالة ملبنة نوميديا قسنطينة ، رسالة ماجستير منشورة ، الجزائر ، معهد العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية والتجارية ، التخصص إدارة الاعمال
- عوض ، عباس محمد (1999). **القياس النفسي بين النظرية والتطبيق**، القاهرة، دار المعرفة الجامعية.
- غانم ، محمود عبد الرحيم بدر (2015) . " دراسة العدالة

التنظيمية وعلاقتها بتفويض السلطة لدى مديري المدارس ، رسالة ماجستير منشورة ، فلسطين ، جامعة النجاح الوطنية ، كلية الدراسات العليا

- فيروز ، طالب (2020) . " أثر العدالة التنظيمية على تحقيق الرضا الوظيفي " الجزائر ، رسالة ماجستير منشورة
- ، جامعة محمد خيضر ، بسكرة ، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير ، تخصص تسيير الموارد البشرية.
- معمري ، حمزة . (2014) . " إدراك العدالة التنظيمية وعلاقتها بسلوك المواطنة التنظيمية لدى أساتذة التعليم الثانوي " أطروحة دكتوراء العلوم ، جامعة مرباح ، ورقلة، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم النفس وعلوم التربية ، تخصص علم النفس العمل والتنظيم،
- هزي ، أسامة عبد الكريم (2015) . " العدالة التنظيمية وأثرها في سلوكيات التنظيمية الاجتماعية الداعمة " دراسة ميدانية على شركات التأمين الخاصة ضمن محافظة دمشق ، سوريا ، اطروحة دكتوراء ، جامعة دمشق ، كلية الاقتصاد ، قسم إدارة الأعمال.

2. المراجع الأجنبية :

- Kiersch,Christa E(2012)." A multl Level ExamlnatIon OF Authentlc Leadershlp And OrganlzatIonal Justlce ln Uncertaln Tlmes". Doctor of Philosoph Colorado State Universi Fort Collins, Colorado
- Sheeraz, Muhammad Irfan;(2020)" Moderating role of

and distributive justice on reactions to pay raise decision.Academy of management Journal, 32(1), 115-130

- Maroon, DB. (1991) characteristics of non - union complaint systems: A policy capturing studies of determinants of organizational justice
- dissertation Cornell University U.S.A.

leader_member exchange between the relationship of organizational justice and organizational citizenship behavior"

- Oakley, Graham, Allen (2020)". Perceptions Of transformational leadership: The effects of organizational justice for English language learners". Dissertations,Georgia State University
- folger, R, Konev's sky, M.K (1989) Effects of procedural

الملحق

قائمه بأسماء محكمي أداه الدراسة

م	الاسم	المسمى الوظيفي	المؤسسة
.1	د.عبدالسلام محمد المغربي	أستاذ الإدارة العامة المشارك	جامعه بنغازي
.2	د. خالد اقليوان القطراني	أستاذ الإدارة العامة المشارك	جامعه بنغازي
.3	د. على حسن بوراس	أستاذ الإدارة العامة المساعد	جامعه بنغازي
.4	د. احمد سعد الشيخي	أستاذ إدارة الأعمال المساعد	جامعه بنغازي

5.	أ. مجدي عياش	خبير إحصائي	المعهد العالي للعلوم الإدارية والمالية / بنغازي

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

[1]د.خالد عبد القادر العريبي، [2] آية عوض نجم.

1. أستاذ مساعد – كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي.- Khaled.otman@uob.edu.ly

2. طالبة دراسات عليا – كلية الأقتصاد -جامعة بنغازي.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6809 | **Published: 27.07.2024**

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية, ولتحقيق أهداف الدراسة اعتمد على المنهج الوصفي التحليلي، واستخدمت الاستبانة أداةً الدراسة من خلال استطلاع رأي عينة مكونة من: (213) مفردة، مكونة من خبراء ماليين في المحاكم والمدراء الماليين في المصارف التجارية وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة ومراجعو من ديوان المحاسبة و المراجعين الخارجيين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي, حيث استخدمت بعض الأساليب الإحصائية المناسبة وطبقت من خلال برنامج (SPSS) في تحليل النتائج, و قد اختبرت فرضيات الدراسة المتمثلة في: الفرضية الرئيسية (يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة ادارة الارباح في المصارف التجارية الليبية)، ويتفرع من الفرضية الرئيسية الأولى اربع فرضيات فرعية.

وتوصلت الدراسة الى أنه يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية، وكما بينت الدراسة أن تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية وأساليبها لها دور في تقديم القوائم المالية بصورة عادلة ونزيهة، وأن المحاسب القضائي يقدم رأيه في القضاء بوصفه خبيراً مالياً في القضايا المالية، وأن ظاهرة إدارة الأرباح أثرت على العديد من المصارف من خلال جودة القوائم المالية الصادرة عنها، كما أوصت الدراسة بضرورة تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرفية، واعتماد مادة المحاسبة القضائية باعتبارها منهجاً تعليمياً بالجامعات، والاستفادة من تجارب الدول السابقة في تطبيق المحاسبة القضائية لما لها من دور فعال في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: المحاسبة القضائية، إدارة الأرباح، المصارف التجارية الليبية.

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



The Role of Forensic Accounting in Reducing the Practice of Earning Management in Libyan Commercial Banks.

[1]Dr. Khaled Abedlkader El-Areibi, [2] Aya Awad Najm.

1. Assistant Professor-Faculty of Economics- University of Benghazi.

2. Postgraduate student -Faculty of Economics -University of Benghazi.

Abstract

The purpose of the study to know the role of forensic accounting in reducing the practice of earnings management in Libyan commercial banks. The study employed a descriptive analytical approach to meet its goals, and the questionnaire served as a research instrument to survey a sample of 213 individuals —including financial experts from the courts, financial bank managers, academic staff in accounting department, auditors from the Audit Bureau, and external auditors have registered with Libyan central bank. The study hypothesis was tested, namely: the main hypothesis (there is a role for forensic accounting in limiting the practice of earnings management in Libyan commercial banks), and four sub-hypothesis branches out from the main hypothesis.

The study concluded that there is a role for forensic accounting in reducing the practice of earning management in Libyan commercial banks. The study also, showed that using forensic accounting procedures and techniques can help present financial statements in a fair and impartial manner, that the forensic accountant presents his opinion to the judiciary as a financial expert on financial issues, and that the phenomenon of earnings management has affected many banks through the quality of the financial statements issued by them. The study recommended that it be applied in the banking environment, that forensic accounting be included in university curricula, and that previous countries' experiences be leveraged, because forensic accounting has proven to be effective in decreasing the practice of earning management in Libyan commercial banks.

Keywords: Forensic Accounting, Earning Management, Libyan Commercial Banks.

1- المقدمة

يعد قطاع المصارف أحد أهم القطاعات الاقتصادية في اي دولة، وذلك من خلال تقديمه لمجموعة من الخدمات المتنوعة المتمثلة في الوساطة المالية وادارة المخاطر الائتمانية، وغيرها من الخدمات التي تساهم بشكل فعال في تسيير عجلة النمو الاقتصادي، لذا فان سلامة هذا القطاع واستقراره تؤثر بشكل إيجابي في سلامة الاقتصاديات المحلية واستقرارها، لذلك لابد من الحصول على تقارير مالية خالية من التلاعب تعبر بدرجة موثوق بها عن: المركز المالي، والأداء المالي للبنك، وهو ما يؤثر إيجابياً في: قرارات المستثمرين، وتنشيط سوق الاوراق المالية , وكذلك المحافظة على استمرارية نجاح البنوك وسمعتها الاقتصادية، وأن استخدام هذه المعلومات من قبلَ المستثمرين والمحللين والماليين وغيرهم من مستخدمي تلك المعلومات قد يخلق لدى الادارة الحافز لاتباع ممارسات إدارة الارباح، للتأثير في رقم الربح المستهدف؛ وذلك باستثمار المرونة المتاحة في معايير المحاسبة الدولية التي فتحت المجال للاجتهادات والتقديرات الشخصية لمعدي القوائم المالية، وسمحت باستخدام سياسات واجراءات محاسبية بديلة تخدم الادارة والمالكين (البطرني، 2023).

تعتبر الأرباح الهدف الرئيسي الذي تسعى إليه جميع المصارف، وكذلك المؤسسات المالية، إضافةً إلى ذلك فهي تسعى إلى زيادة أرباحها باستخدام الطرق والوسائل المتاحة والمختلفة أيضاً، وذلك من أجل استمرارية العمل المصرفي وتطويره)، حيث عرفت إدارة الأرباح:" هي وسيلة تقوم من خلالها أدارة الشركة

بالتلاعب بأرباحها بحيث تصبح الأرقام المنشورة في القوائم المالية تخدم أهداف الإدارة" (Healy and Wahlen, 2008)، وتجدر الاشارة إلى أن مشكلة الغش والتلاعب في التقارير المالية تعد من أهم الموضوعات المثارة في الفكر المحاسبي، والتي نتجت عن تضارب المصالح بين الإدارة والمساهمين، وبزوغ الأساس النفعي وفقا لنظرية الوكالة، هذا التلاعب والتضليل في التقارير المالية وصفه البحاث بعديد من المسميات، فقد وصفها بعض المحاسبين بالمحاسبة التعسفية، وبعضهم الاخر وصفها بالمحاسبة الابتكارية، أو إدارة الأرباح (أحمد وأخرون،2021)، نتيجة لذلك وفي ظل الانهيارات المالية للعديد من منشآت الأعمال العالمية بسبب الفساد المالي والتضليل في تقاريرها المالية ظهرت المحاسبة القضائية، والتي تعد من الأساليب الحديثة في المحاسبة (عبدالله،2020).

ولقد عرفت المحاسبة القضائية تعريفات متعددة منها تعريف مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي "American Institute of Certified Public Accounting (AICPA)" بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة, ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني CPA في جمع, وتحليل, وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة, أو الجهات القضائية التنفيذية الأخرى"، وحصيلة هذا يعتبر المحاسب القضائي خبيراً من الخبراء الذين تستعين بهم المحاكم ضمن الخبرة القضائية في فض النزاعات المرفوعة أمامها ضمن مجال خبرتهم، وتستخدم تسميات مختلفة في وصف من يقوم بأداء

خدمة مساعدة القضاء في التحقيقات في الجرائم التجارية ذات الطبيعة المالية، وتتضمن هذه التسميات ممتحن الاحتيال، ومراجع الاحتيال، المراجع القضائي، محاسب الاحتيال، محقق جرائم مالية ، ... الخ، وعلى الرغم من تعدد الاجراءات والاليات التي تتطرق لها المحاسبة القضائية؛ فإنه من ينخرط في هذا المجال لا بد أن يكون له مقومات مجددة وسمات مميزة ومستوى عالي من المهارات، ولا بد أن يكون ذو فكر بحثي واستكشافي، فلا يتقيد بمجال محدد، بل لديه نظرة ثاقبة ومهارات فكرية عالية مثل: الحصانة, والفراسة, والبصرية, والإبداع، ولديه الرغبة في التقصي، والقدرة على ربط الأشياء والحقائق بعضها البعض، بالإضافة إلى ما سبق فإن من سمات المحاسب القضائي أن يكون لديه القدرة على التفكير في الأمور بشكل متكامل (سامي، 2002).

حيث لوحظ في السنوات الاخيرة في ليبيا أن نسب التلاعب والاحتيال زادت بدرجات كبيرة وخصوصا في المصارف، وأصبحت مسألة إدارة الأرباح تمثل إشكالية في سياق إعداد التقارير المالية، وقد ثبت أنه موضوع مهم يتعلق بجودة التقارير المالية الليبية للمصارف التجارية من خلال معالجة مسألة إدارة الأرباح، بعد أن اتضح الضعف في التقارير المالية المنشورة من قبل المصارف التجارية الليبية (Barghathi *et al.*, 2016)، وبهذا برزت أهمية المحاسبة القضائية في ليبيا وهي من المجالات المهمة والحديثة والتي تحمل فرصاً عديدة لاحتياجات المستقبل، وتحديد المهارات المطلوبة والاساسية للمحاسب القضائي حيث انها تمثل اطار متكامل



للمحاسبة والقانون للعمل معا على تقديم تحريات اكثر عمقا واكثر ارتباطا بالدعاوي القضائية، حيث تنير الطريق للمحاسب القضائي لكي يكون مستشارا ماليا وقضائيا على مستوى عالٍ لذلك جاءت هذه الدراسة لتوضيح دور المحاسبة القضائية في الحد من إدارة الأرباح في المصارف التجارية، وكذلك تحاول ايجاد حلول مرضية وقابلة للتطبيق (شعبان، 2016).

2- الدراسات السابقة:

دراسة (Barghathi et al., 2016)

تهدف هذه الدراسة الى اكتشاف ما إذا كانت هناك ممارسات لإدارة الأرباح في سياق اعداد القوائم المالية للمصارف التجارية الليبية وتأثيرها على جودة التقارير المالية للمصارف التجارية الليبية، ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ إجراء مقابلات لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة لكي يتوافر لدى الباحث القُدرة على الرَّبط فيما بين جميع وجهات النظر؛ للتحقق من وجود إدارة الأرباح من أجل الخروج بالنتائج، وتوصلت الدراسة الى انه هناك ضعف في جودة التقارير المالية المصدرة من المصارف التجارية الليبية وذلك بسبب ممارسات أساليب إدارة الأرباح، كما أن هناك أدلة واضحة الظهور لممارسات إدارة الأرباح في القطاع المصرفي، كما وضحت مفهوم إدارة الأرباح، وأوصت الدراسة بالالتزام بمبادئ حوكمة الشركات وذلك الدور الذي تلعبه في تحسين جودة التقارير المالية وأوصت بضرورة أحذ المراجعين نتائج هذه الدراسة في الاعتبار وخصوصا في الأسواق الناشئة.

دراسة (عبدالله ، 2017)

تهدف هذه الدراسة الى معرفة أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين, ولتحقيق أهداف الدراسة تمّ تصميم استبانة لجمع البيانات المتعلقة بمتغيرات الدراسة، حيث تكوّن مجتمع الدراسة من المحاسبين القانونيين والعاملين في مكاتب تدقيق الحسابات المرخص لهم بمزاولة مهنة التدقيق في الأردن, وتوصلت الدراسة الى وجود ارتفاع في تأثير تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح والحد منها في الشركات المساهمة العامة الأردنية، وانخفاض المعوقات التي تحد من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الأردن، كما اوصى الباحث بتعزيز قيام المحاسبين القانونيين بتطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية والاستفادة منها في العملية التدقيقية وذلك من خلال البحث عن روابط منطقية بين البيانات, والتي يتم اكتشافها وتحليل الاختلافات واستخراج التباين بين البيانات، والاستفادة من تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات ادارة الارباح في الشركات المساهمة العامة الاردنية.

دراسة (الوكيل، 2018)

تهدف هذه الدراسة إلى وضع مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية، حيث اعتمد الباحث في الحصول على البيانات اللازمة للدراسة على أسلوب قائمة الاستبيان و توصلت الدراسة إلى: أن المتطلبات الأساسية للمحاسب القضائي تختلف عن المتطلبات

الأساسية للمراجع الخارجي، إذ يحتاج قيام المحاسب القضائي لمكافحة عمليات غسيل الأموال أو الحد منها إلى توافر مجموعة من الخصائص و المعارف والمهارات، كما أن هناك مجموعة من الاساليب والإجراءات التي يستخدمها المحاسب القضائي في مكافحة عمليات غسيل الاموال أو الحد منها ، بالإضافة الى أن استخدام المحاسبة القضائية في مكافحة عمليات غسيل الأموال في البيئة المصرية يحتاج إلى توافر مجموعة من المقومات من أهمها: إنشاء جمعية مهنية رسمية ومستقلة تحت مسمى جمعية المحاسبين القضائيين المصرية، إلزام المراجعين الراغبين في اعتمادهم محاسبين قضائيين أن يقضوا على الأقل 80 ساعة من التعليم المهني المستمر في مجال المحاسبة القضائية، وعلم الجريمة، وتكنو لوجيا المعلومات، ووسائل التحري، ومكافحة عمليات الاحتيال وغسيل الاموال، قيام الجامعات المصرية بتخصيص وتدريس مقررات خاصة بالمحاسبة القضائية.

دراسة (Sani et al., 2019)

هدفت هذه الدراسة الى معرفة ما إذا كان استخدام المحاسبة الجنائية وتطبيقها أثر في الكشف عن الاحتيال المالي في نيجيريا، واعتمدت الدراسة على الأدبيات السابقة المتعلقة بالمحاسبة الجنائية وتقنيات تطبيقها، وتوصلت الدراسة إلى أن التحقيق في المحاسبة الجنائية يعد خطوة إلى الامام بشأن اكتشاف الاحتيال المالي وغيره من العمليات الاحتيالية في نيجيريا، وأوصت الدراسة بتشجيع هيئات المحاسبة المهنية، مثل معاهد المحاسبين القانونيين في نيجيريا ورابطة المحاسبين الوطنيين في نيجيريا،

بالاهتمام بتخصص المحاسبة الجنائية والذي قد يساعد في الحد من الاحتيال المالي وما يتصل به من أنشطة احتيالية في كل من المنظمات العامة والخاصة في نيجيريا.

دراسة (الحربي، 2020)

تهدف الدراسة إلى تفسير الوضع الحالي للمراجعة وتحليله وذلك من خلال التعرف على إذا ما كان هناك قصوراً في إجراءات المراجعة المالية الحالية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الاعمال الكويتية, وكيف يمكن الاعتماد على المدخل المقترح للمراجعة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح و زيادة كفاءة وفعالية عملية المراجعة في بيئة الأعمال الكويتية، وقد اعتمد الباحث على استقراء الدراسات والكتابات السابقة التي يتضمنها الفكر المحاسبي في مجال المراجعة القضائية لتقديم مدخل للمراجعة القضائية يساعد في الحد من ممارسات إدارة الأرباح في بيئة الأعمال الكويتية، وتوصلت هذه الدراسة إلى أنه لا توجد اختلافات ذات دلالة إحصائية بين آراء عينة الدراسة حول أهمية تطوير ممارسة المراجعة القضائية للحد من ممارسة إدارة الأرباح ، كما اتفقت آراء عينات الدراسة الأربعة حول الأثر الإيجابي للأبعاد المقترحة استخدام المراجعة القضائية في الكشف والتقرير عن إدارة الأرباح في بيئة الاعمال الكويتية.

دراسة (احمد وأخرون, 2021)

تهدف هذه الدراسة إلي استكشاف دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح وذلك من خلال إجراء قائمة استقصاء واستطلاع رأي، تشير نتائج هذه

الدراسة إلى أن للمحاسبة القضائية دورا مهماً في الحد من ممارسات إدارة الأرباح من وجهة نظر عينة البحث لبيئتي الدراسة المصرية والسعودية ، كما ان المحاسبة القضائية تتطلب مزيجاً من المهارات المحاسبية ومهارة التحريات، وأن تطبيقها يواجه العديد من الصعوبات من أهمها: عدم وجود مقرر دراسي لها بالجامعات ، غياب التشريعات القانونية المنظمة لها، عدم وجود جمعية مهنية لمنح تراخيص مزاولة مهنة محاسب قضائي، عدم وجود معايير تحدد واجبات ومسؤوليات المحاسب القضائي، ضعف الوعي بثقافة مكافحة الغش والتلاعب والاحتيال المالي لدى المساهمين وغيرهم من أصحاب المصالح، وأوصت الدراسة بضرورة زيادة وعي الشركات والمستثمرين وأصحاب المصالح بأهمية ومزايا تطبيق المحاسبة القضائية في الكشف او منع الغش والاحتيال المالي والحد من ممارسة إدارة الأرباح ، وغيرها من الأدوار التي يختص بها المحاسب القضائي، وضرورة إنشاء معيار محاسبي لتنظيم ممارسات المحاسبة القضائية في مصر والسعودية .

دراسة (عبدالقادر، 2023)

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة واقع تطبيق تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري من وجهة نظر المهنيين والأكاديميين في الجزائر، كما ركزت على الإجراءات وأنشطة الرقابة القضائية التي يمكن أن يقوم بها المحاسب القضائي في الحد من ممارسات المحاسبة الاحتيالية. واعتمدت الدراسة على المنهج العلمي المعاصر، من خلال استقراء ما جاء في الدراسات الرائدة والمراجع العلمية

والدوريات المتعلقة بالمحاسبة القضائية والفساد المالي والإداري، بقصد استنباط ما يلائم الدراسة، وأسفرت نتائج الدراسة التطبيقية عن قبول فرضية الدراسة، وأشارت نتائج البحث إلى ظهور الحاجة إلى المحاسبة القضائية التحقيقية نتيجة تشعب العمليات المالية بين الشركات، لعل أهمها مساهمة المحاسبة القضائية في الحد من أساليب الاحتيال والفساد المالي والإداري على القوائم المالية، واوصت الدراسة بضرورة الاهتمام بمجال المحاسبة القضائية من قوانين وتشريعات تسهل عمل المحاسب القضائي وتمنحه صلاحيات بالإضافة الى ادخال المحاسبة القضائية ضمن المنهج التعليمي.

من خلال ما تناولته الدراسات السابقة نجد أن للمحاسبة القضائية دوراً في الحد من التلاعب والاحتيال وادارة الارباح في بيئات مختلفة، ولكن ما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تبحث عن دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة ادارة الارباح القطاع المصرفي في ليبيا، وذلك لزيادة موثوقية وجودة القوائم المالية.

3- مشكلة الدراسة:

يعتبر القطاع المصرفي القاطرة التي تنهض بالاقتصاد وتوفر متطلبات تحقيق النمو الاقتصادي وفي مقدمتها التمويل اللازم للاستثمار، في معظم اقتصاديات العالم المتقدمة والنامية على حد سواً، وبالرغم من أن القطاع المصرفي يعتبر من أهم القطاعات في ليبيا إلا أنه كغيره من باقي القطاعات يعاني من تفشي ظاهرة الفساد، فقد أشار ديوان المحاسبة في تقريره السنوي لعام 2016 أن التجاوزات والمخالفات المرتكبة من

قبل القطاع المصرفي أحد أكبر مسببات تردي الوضع الاقتصادي الحالي، كذلك فإن قصور الدور الرقابي لمصرف ليبيا المركزي أدى إلى أنتشار الفساد في هذا القطاع (ديوان المحاسبة،2016)، وقد اشار(Barghathi et al., 2016) الى ان التقارير المصدرة من المصارف التجارية ضعيفة نتيجة التلاعب والغش في البيانات وممارسة إدارة الأرباح بها بالتالي تنعكس على النتائج المستمدة من هذه التقارير، وفي سبيل البحث عن السبل والطرق لمكافحة إدارة الأرباح نشير إلى دراسة (Enofe, **et al.**, 2015) حيث توصلت إلي أن هناك طلباً متزايداً لخدمات المحاسبة القضائية نتيجة زيادة ممارسة الاحتيال والغش في معظم الشركات والمؤسسات حول العالم في الآونة الاخيرة، لذلك أصبح التركيز مهماً على ضرورة تطبيق المحاسبة القضائية لما لها من دور في حل النزاعات التي تستدعي وصولها للمحكمة، فيقوم هو بدور الشاهد الخبير، كما لها دور في كشف حالات الغش والتزوير في البيانات المالية والسعي إلى إيصال بيانات مالية خالية من الغش والتلاعب لمستخدميها لتسهل عملية اتخاذ القرارات، ومن هنا تمثلت مشكلة الدراسة في السؤال التالي :

ما دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية ؟

4- فرضيات الدراسة:

تم صياغة الفرضية الرئيسية لتحقيق أهداف الدراسة على النحو الآتي:

يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

ويتفرع من الفرضية الرئيسية أربع فرضيات فرعية:

الفرضية الفرعية الأولى: يوجد دور لأساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثانية: يوجد دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الثالثة: يوجد دور لمهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

الفرضية الفرعية الرابعة: يوجد دور لمجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

5- اهداف الدراسة:

يتمثل الهدف الرئيسي للدراسة في التعرف على دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية، وذلك من خلال مجموعة من الاهداف الفرعية :

1- التعرف على دور أساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

2- التعرف على دور تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

3- التعرف على دور مهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

4- التعرف على دور مجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية.

6- اهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كونها تتناول موضوعاً حيوياً يتعلق بالقطاع المصرفي باعتباره ركيزة أساسية في أي دولة من ركائز النظام الاقتصادي والمالي؛ نظراً لما له من تأثير مهم في عملية التنمية الشاملة بشقيها الاقتصادي والاجتماعي، بالتالي فان نتائج هذه الدراسة ستساعد في تقديم المعلومات المحاسبية التي تعتمد عليها الجهات المهتمة بنتائج الوحدة الاقتصادية، وكذلك مساعدة الباحثين والمهتمين في التوصل إلى بعض المقترحات من خلال النتائج المقدمة التي يمكن الاستفادة منها في المستقبل ، كذلك توضح اهمية استخدام المحاسبة القضائية فى الحد من إدارة الأرباح في البيئة الليبية، والحاجة الماسة إلى محاسبين ومراجعين مؤهلين ومدربين ولديهم من الخبرات والمهارات ما يمكنهم من مكافحة أو الحد من هذه الممارسات واكتشافها والتقرير عنها، ويأمل أن تفيد هذه الدراسة جميع الأطراف المهتمة بمكافحة إدارة الأرباح.

7- الاطار النظري للدراسة:

بدأت المحاسبة القضائية في الظهور في عام 1718م بعد أن تم تسجيل أول قضية عرفت باسم قضية (ماير ضد سيفتون) والتي تتعلق بحدوث نزاع مالي بمحكمة كندية، وقد تم الاستعانة بخبرة محاسبية للتعرف على الجوانب المالية لهذه القضية (الجبوري وأخرون، 2013)، وتعددت مفاهيم المحاسبة القضائية حيث تناولتها العديد من الدراسات باللغتين العربية والأجنبية ومنها: بأنها عملية الفحص القانوني التي تقدم درجة عالية من التأكد، وهي شاملة وكافية وكاملة، ويمكن من خلالها الإدلاء برأي مهني مستقل وتقديم تقرير يساهم في تأييد الدعاوي القضائية

(غنيم،2014)، كما عرفها مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكي بأنها تطبيق المعرفة المتخصصة، ومهارات التحقيق التي يمتلكها المحاسب القانوني CPA في جمع، وتحليل، وتقييم المسألة بشكل واضح وتفسير وتوصيل النتائج التي يصل إليها للمحكمة، مجلس الإدارة، أو الجهات القضائية التنفيذية الاخرى, وعرفت أيضا بأنها استخدام المعلومات المحاسبية والمعلومات من المصادر الأخرى في تحديد الحقائق بصورة موضوعية وبطريقة تمكنها من أن تدعم المواقف المعقولة المتخذة في المحاكم، وايضا عبارة عن تطبيق المعرفة المتخصصة والمهارات المحاسبية والقانونية التي يمتلكها المحاسبين (الداود، 2014).

وجاء تعريف (الجليلي، 2012) بأنها مهنة تركز على تنفيذ المهارات والقدرات المتعلقة بالمحاسبة والمراجعة والامور المالية والحسابات الكمية واقسام من القانون والبحوث، والقدرات التحقيقية لجمع وتحليل وتقييم ادلة الاثبات، وتحليل النتائج وتفسيرها، والمحاسبة القضائية تمارس على شكل شهادة او استشارة، كما عرفت بأنها المحاسبة التي تبنى على تنفيذ اجراءات بحث خاصة وأساليب وقدرات تحقيق في المحاسبة والتدقيق والتمويل والأساليب الكمية والقانون، من أجل تحصيل وتحليل ومعالجة مسألة الاثبات وتفسير النتائج التي يمكن أن تستخدم في السياسات القانونية أو في حل النزاعات (Oyedokun, 2016)، وعرفت المحاسبة القضائية بأنها مجال أو فرع من فروع المعرفة المحاسبية المهتمة في تحديد الالتزامات التي تنتج عن النزاعات المتحققة أو المتوقعة بين

الأطراف المتنازعة للمحكمة، وكلمة "القضائية" تعني كيفية استخدام المحاسبة في المحاكم، وكلمة استقصائية أو تحقيقية تعني سياسات ومهارات التحقيق والتحري التي يمتلكها المحاسب القضائي (الجمال ، 2012).

كما بين (Weygandt et al., 2018) بأن المحاسبة القضائية هي ليست مجرد محاسبة فقط لأنها تهدف إلى ما هو أبعد من الأرقام في التعامل مع الأحداث الواقعية مما يلزم التحليل العلمي والتفصيلي لمعطيات ما لتساهم في الكشف عن المشاكل الكاملة في الأعمال التجارية والمالية بمساعدة القانون وأساليب التحري لتكون جاهزة في المحاكم لحل النزاعات بصورة عادلة. ويمكن النظر للمحاسبة القضائية، على أنها العلم الذي يمارس تطبيق المعرفة في فروع المحاسبة والتمويل والضرائب والتدقيق من أجل التحليل والتقصي والاستفسار بهدف الوصول للصدق الذي يساند المحاسب على تقديم رايه كخبير (Bhasin, 2007)، وفي الحقيقة ذكرت للمحاسبة القضائية عدة تسميات ومنها على سبيل المثال المحاسبة العدلية والمحاسبة التحقيقية والمحاسبة الاستقصائية، والمحاسبة القضائية وغيرها، كما أنها تعتبر فرع من فروع المحاسبة وكلمة الجنائية فيها تعني استخدامها بشكل أساسي لدى المحاكم أو القضاء لحل النزاعات، وكلمة عدلية أو تحقيقية أو استقصائية وغيرها ناتجة عن ممارسة تطبيقات وأساليب خاصة في المحاسبة وتدقيق الحسابات والمعرفة القانونية، والمهارات, التحقيقية لجمع أدلة الاثبات وتفسيرها وتحليلها وتقييم نتائجها، لذلك فإن مهمة

المحاسبة الجنائية يعد أكثر عمقا من المهام التدقيقية والمالية والقانونية الروتينية (McKittrick, 2009). ويرى الباحثان أن مفهوم المحاسبة القضائية تعني إطاراً من المعايير والخصائص يعمل من خلاله المحاسب القضائي في ظل ما يتمتع به من مهارات المحاسبة والمراجعة وأن يكون على دراية بفهم مبادئ المحاسبة وعلوم التكنولوجيا وعلم النفس بالإضافة الى الخدمات القانونية.

أهمية المحاسبة القضائية:

برزت أهمية المحاسبة القضائية مع ازدياد الدعاوي القضائية ذات الطابع المالي وانتشار عمليات الغش والاحتيال التي تبعها انهيارات اقتصادية حول العالم، والمحاسبة القضائية لا تقتصر فقط على كشف الغش والاحتيال في البيانات الرقمية ولكنها تقدم تقرير بالأدلة القانونية الكافية لتأييد الدعاوي القضائية و دعم قرارات القضاة لتحقيق العدالة واثبات الحق. ونتيجة للتغيرات الحاصلة في عالم التجارة والأعمال وزيادة مستوى وحجم ونطاق الأعمال التجارية، لذلك وجدت المحاسبة القضائية لمواجهة التطور في بيئة الأعمال، واستمدت المحاسبة القضائية أهميتها كونها الأكثر تكاملا بين "المحاسبة والقانون " وهي الأكثر عمقا وارتباطا في الدعاوي الجنائية ذات الصبغة المالية. وجاء في دراسة (عليمات، 2016) ان أهمية المحاسبة القضائية تكمن في حصر وتحديد مواطن أو الأنشطة غير القانونية التي تدعم حدوث الفساد والغش المالي وتجميع الأدلة الكافية، وتقديم تقرير يحتوي على رأي مهني وفني محايد يدعم الدعوى الجنائية ويساعد على كشف الفساد المالي, والتركيز على إطار

التحقيق والتحري الذي يهدف إلى تحديد الخسائر والالتزامات ومدى الالتزام في تطبيق الاتفاقيات المبرمة، وتقديم الحلول اللازمة لحل المشاكل، ويظهر دور المحاسب بشكل رئيسي في إعداد وتجهيز وفحص المعلومات وتوضيح الأمور القانونية أكثر من اهتمامه بتوفير معلومات لمستخدمي القوائم المالية.

أهداف المحاسبة القضائية:

تهدف المحاسبة القضائية إلى تقييم الأعمال, حيث يقوم المحاسب الجنائي بتقييم القيمة الحالية للأعمال، وذلك لأغراض قانونية أو لصالح مجموعة مختلفة من الأطراف، وتقييم الأعمال سواء لأغراض قانونية أو لأغراض أخري لا يختلف في طبيعته، ويحدث لأغراض قانونية بشكل متكرر كنتيجة للخصومات مع المساهمين، أو لتصفية الشركة، أو لوجود مشاكل تتعلق بالمعاملات الخاضعة للضريبة، ولذلك يتم التعاقد مع المحاسب الجنائي ليقوم بتحديد واضح لمثل هذه الأوضاع، بعد أن يقوم بتجميع معلومات دقيقة عن البنود, وهذه المعلومات لها أبعاد مالية, وتعاقدية, وقانونية, وتشغيلية, وتاريخيا للأعمال محل التقييم، وتستخدم لتطوير تقييمات وفق تقنيات مقبولة عموم، الحكم في ممارسات الإهمال المهني حيث يساعد المحاسب الجنائي في تحديد إذا كان هناك مخالفة للأخلاقيات المهنية وغيرها من المعايير المهنية، مثل الفشل في تطبيق معايير المراجعة المقبولة عموما من قبل المحاسب القانوني عند أدائه لعملية المراجعة، كما أن المحاسب الجنائي يساعد في قياس الخسائر الناجمة عن ذلك، الفصل في النزاعات حيث يتم تعيين المحاسب الجنائي أحيانا للمساعدة في توفير

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

حل بديل للنزاع من خلال توفير حل وسط يسمح للأفراد أو الأعمال بحل النزاع بشكل فوري وبحد أدني من الخلافات (قمبر، جميلة 2014).

أساليب المحاسبة القضائية:

المحاسب القضائي عند قيامه بمهمة ما يجب ان يأخذ إجراءً او أسلوباً معيناً يتبعه لاكتشاف الاحتيال والغش وتجميع الأدلة المناسبة، وتتمثل اساليب المحاسبة القضائية وفقا لما حدده مكتب (Young & Ernst) الأمريكي عام 2011:

1- المراجعة التفاعلية وهي التي تهدف إلى إجراء التحريات اللازمة عن المناطق أو الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها للتأكد من وجود أو عدم وجود غش بها، وتحديد الاشخاص والمسؤولين عن ذلك، وجمع الأدلة المناسبة والمقبولة لتأييد الدعاوى القضائية.

2- المراجعة البعدية وهي التي تهدف إلى الفحص من عدة جوانب مختلفة، وتتضمن ما يأتي: المراجعة التشريعية, والالتزام المنظم, والاداة التشخيصية, والتحري عن الادعاءات.

وكذلك اشار معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي (AICPA) إلى أساليب اخرى للمحاسبة القضائية تتمثل في (سالم، 2010): الفحص المستندي, المقابلة الشخصية مع المسؤولين, التحليل المعملي للأدلة, ومراقبة العمليات والاشخاص, والاجراءات التحليلية.

تقنيات المحاسبة القضائية:

تعتبر تقنيات المحاسبة والمراجعة التقليدية مثل تقنية النسب المالية، وتقنية التدفق النقدي، والاختبارات الإحصائية القياسية للأدلة من الأدوات المستخدمة في المحاسبة القضائية، وفي الحالات التي

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452



تتضمن كميات كبيرة من البيانات، فإن المحاسب القضائي لديه العديد من التقنيات التي تمكنه من الحصول علي البيانات أو تحديد مصدرها وتحليلها واستخراج وترتيب نتائجها من خلال تطبيقات برامج المراجعة بالحاسوب والتقنيات المختلفة الأخرى، و لهذا فإن المحاسب القضائي يمكنه التحديد بدقة سرقة الأصول لغرض الوفاء بالسندات، والبرهنة علي خسائر التأمين أو اكتشافها من خلال المقاضاة، والمدفوعات غير القانونية للشركات، وغيرها من المخالفات الغير قانونية (Mehta, Mathur, 2007). وكذلك أشار (مسعود, 2016) في دراسته الى بعض تقنيات المحاسبة القضائية المعتمدة أمام المحاكم والقانون: المراقبة المستمرة, وتحليل التسلسل الزمني, وتتبع الجداول, وتحليل الصلة, والمراقبة, والدليل النقدي, والخريطة التنظيمية, وأدوات إدخال الصحيح – الخاطئ, واكتشاف النماذج الشاده, واختبار الأعداد المضاعفة, واختبار الاعداد المقربة, وتحليل الفجوة, وتحليل أسلوب الحياة, ومعاينة الصفات, وخريطة المستند تحليل الاحداث, ومقارنة تطابق النسب المئوية, وتحليل صافي القيمة, وتقنيات التحليل, ونظرية عامل الحجم النسبي, والأدوات الحاسوبية المساعدة للمراجع, وتقنية التنقيب عن البيانات.

مقومات المحاسبة القضائية:

إن المحاسبة القضائية تحتاج إلى توفر مجموعة من المقومات الأساسية لممارسة هذه المهنة، ولم تقتصر هذه المقومات على الخبرة واحتراف المحاسبة والتدقيق فقط, بل تتطلب الفهم الصحيح للبيانات المالية



والقدرة على استيعابها بعمق وتحليلها بشكل صحيح، ومن المقومات اللازمة:

المؤهلات العلمية:

توفر المؤهلات العلمية والعملية ومن أبرزها أن يمتلك المحاسب المعرفة بالقانون والقضايا المحاسبية، والقدرة على التقدير والتنظيم والقدرة على إيجاد البدائل بشكل عادل, وأكد معهد المحاسبين القانونيين الامريكي على اهمية حصول المحاسب القضائي على المؤهلات المهنية الكافية لممارسة عمله والتي تتضمن: شهادة المحاسب القانوني (CPA)، وشهادة فاحص الغش القانونية (CFE) ، وشهادة الخبرة بنظم المعلومات (CISA)، بالإضافة الى شهادة المراجع الداخلي (CIA)، كما اختصت كل من (CPA)، والهيئة الدولية لفاحصي الغش القانونيين (NACFE) بتقييم المحاسب القضائي وتحديد مهاراته في اجراء التحريات اللازمة، والاتصال الفعال، واعطائه شهادة فاحص للغش (CFE) (السيسي،2006).

المهارات والقدرات والمعرفة:

إن المحاسب القضائي يجب أن يتمتع بالإصرار والثقة بالنفس وحب الاستطلاع والصدق والسرية والأمانة والشك المهني والأخلاق والعمل بروح الفريق والذكاء وقوة الملاحظة (Prabowo, 2013) حيث ان المحاسب القضائي يجب ان يكون لديه إلمام بالمعارف الأتية: المعرفة المحاسبية, مهارات المراجعة, المعرفة القانونية, المهارات التحقيقية, المعرفة بعلم الجريمة, معرفة بمهارات تكنولوجيا المعلومات, المعرفة بمهارات الاتصال الشفهية, مهارات الاتصال الكتابية (عليمات, 2016؛ نور، العواودة، 2017؛ عمار،2021).

المقومات البيئية:

ترتكز المقومات البيئية التي تسهل من تطبيق المحاسبة الجنائية وعمل المحاسب الجنائي على الجانب الاول وهو البيئة الاقتصادية حيث تشير البيئة الاقتصادية إلى خصائص وعناصر النظام الاقتصادي في مكان ما، ومن الأمثلة على ذلك: معدلات التضخم، متانة الاقتصاد، معدلات البطالة, والنمو الاقتصادي، إضافة إلى أنها مسؤولة عن الوفاء بكافة متطلبات ممارسة المهنة وبيئة تطبيق وتهيئة وإصدار اللوائح والتشريعات التي تنظم عمل وواجبات وحقوق المحاسب الجنائي (أحمد، وخضير، 2010)،والجانب الثاني يتعلق بالقوانين والتشريعات وهي مجموعة القوانين الصادرة من الجهات المسؤولة وهي التي تحدد العالقة بين الافراد والبيئة المحيطة بهم وحتى تتمكن من تحقيق الأهداف المرجوة من اي مهنة في العالم فلابد من تنظيم عملياتها، لذلك تكمن أهمية القوانين والتشريعات في أنها تنظم عمل مهنة المحاسبة الجنائية (المدحجي، 2010).

مجالات تطبيق المحاسبة القضائية:

بسبب التوسع في مختلف المجالات الاقتصادية الحاصلة باتت المحاسبة القضائية في معظم القطاعات أمر مهم، وبسبب تعاظم المشاكل في شتى المجالات مما زاد من حدة العلاقات بين الاطراف المختلفة، لذلك حددت المجالات التي يمكن تطبيق المحاسبة القضائية ومنها(Messmer,2004) تقديم الاستشارات النزاعات ذات الطابع المالي: يرتكز المحاسب القضائي في تقديم رايه على البيانات المالية ووقائع معروفة، وفي حال أن الوقائع لم تكن معروفة فيقوم المحاسب القضائي في

تحويل فكره نحو التحقيق في بيانات المالية محل النزاع فيقوم بالاستناد إلى التحقيقات في تقديم رايه، وأيضا يتضمن رايه في استشارات مجال التقاضي في حال المسؤولية المهنية والدعوى القضائية, وشهادة خبرة في الشؤون المالية: يقوم المحاسب القضائي في القيام بدور الخبير في حالة التقاضي، التي تحتوي المحاسبة والشؤون المالية، ودراسة ما إذا كان هناك نشاط اجرامي داخل الشركة بعد فحص وتحليل ودراسة الضوابط الداخلية للتأكد من خلو الشركة من نشاط اجرامي, والبحث عن المخالفات المحاسبية, ومكافحة غسيل الأموال, وفض القضايا التي تنشأ مع شركات التأمين, وفض القضايا ذات الطابع المالي التي تنشأ بين اصحاب المصالح, ودعم وتوجيه الاستشارات القانونية.

8- منهجية الدراسة:

اعتمد الباحثان في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بناء على طبيعة الدراسة التي من خلالها يتم اختبار دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة ادارة الارباح في المصارف التجارية الليبية. وتم جمع المعلومات الثانوية من خلال الاطلاع على الأدبيات، والدراسات السابقة، والكتب، والدوريات العلمية المتعلقة بموضوع الدراسة؛ لغرض وضعها في إطار نظري مناسب، أما المعلومات الأولية فتم الحصول عليها عن طريق الاستبانة تم توزيعها على عينة الدراسة، ثم عولجت البيانات باستخدام البرنامج الإحصائي Statistical.Package.for.Social .Science28

مجتمع وعينة الدراسة:

تكوّن مجتمع الدراسة من المصارف التجارية الليبية ، ومكاتب

المراجعة، وديوان المحاسبة، الخبراء الماليين في المحاكم وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة - جامعة بنغازي، فيما يخص المصارف التجارية الليبية قد اقتصرت الدراسة على المدراء الماليين في المصارف التجارية الليبية الواقعة ضمن إداراتها أو إدارة فروعها في مدينة بنغازي، والمتمثلة في (مصرف الوحدة، مصرف التجارة والتنمية، مصرف الاجماع، مصرف المتوسط، مصرف الجمهورية، مصرف شمال افريقيا، مصرف الصحاري، مصرف السراي، مصرف التجاري الوطني، مصرف الأمان)، والخبراء الماليين في المحاكم مدينة بنغازي والمتمثلة في (محكمة الجنوب، محكمة الشمال، محكمة الاستئناف، محكمة شرق بنغازي)، وأعضاء هيئة التدريس في قسم المحاسبة في كلية الاقتصاد- جامعة بنغازي، ومكاتب المراجعين المسجلين في مصرف ليبيا المركزي، ومراجعي ديوان المحاسبة في مدينة بنغازي، وبعد تحديد عدد مفردات عينة الدراسة الذي بلغ عدده (478) مبحوثًا، تم اختيار عينة عشوائية عددها (213) حسب جدول تحديد حجم العينة الذي حدده (Krejcie & Morgen, 1970).

وسيلة جمع البيانات:

تم الاعتماد على أداة الاستبانة باعتبارها وسيلة لجمع البيانات اللازمة لتحقيق أهداف الدراسة التي من مزاياها توفير الوقت، والجهد، وتم تطويرها بالاعتماد على مراجعة الدراسات السابقة (أحمد،2021، وصديق، 2022، وعبدالقادر،2023)، وتم تقسيم الاستبانة إلى جزأين، الجزء الأول شمل المعلومات العامة عن المشاركين في الدراسة، أما الجزء الثاني شمل

العبارات الخاصة بمتغيرات الدراسة، وعددها (40) عبارة مقسمة على أربعة مجالات المحاسبة القضائية ودورها في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف الليبية التجارية كالآتي:

المحور الأول: أساليب المحاسبة القضائية ويتكون من (10) عبارات.

المحور الثاني: تقنيات المحاسبة القضائية، ويتكون من (10) عبارات.

المحور الثالث: مهارات المحاسب القضائي ، ويتكون من (10) عبارات.

المجال الرابع: مجالات المحاسبة القضائية ، ويتكون من (10) عبارات.

توزيع الاستبانة:

تم توزيع عدد (213) استمارة استبانة يدوية على المشاركين، وتم الإجابة عن (185) استمارة ويوضح الجدول الآتي ذلك:

جدول رقم (1) توزيع استمارات الاستبانة

البيان	العدد	النسبة المئوية
الاستمارات الإجمالية	213	%100
الاستمارات المستلمة	185	%88.6

الأساليب الإحصائية المستخدمة:

لتحقيق أهداف الدراسة، وتحليل البيانات التي تم جمعها، تم استخدام العديد من الأساليب الإحصائية المناسبة، حيث تنوعت الوسائل الإحصائية المستخدمة في تحليل البيانات بتنوع أهداف الدراسة، فقد استخدم ما يأتي:

- معامل الفا كرونباخ لمعرفة ثبات فقرات الاستبانة.
- التكرارات والنسب المئوية؛ لوصف المتغيرات الديموغرافية لأفراد عينة الدراسة.
- اختبار تبعية البيانات للتوزيع الطبيعي.

- المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والوزن النسبي للتعرف على دور محاور الدراسة، محور أساليب المحاسبة القضائية ، ومحور تقنيات المحاسبة القضائية ، ومحور مهارات المحاسب القضائي ، ومحور مجالات المحاسبة القضائية، ودور المحاسبة القضائية.
- استخدم اختبار (T-test) لعينة واحدة؛ لتحديد دلالة الفروق في دور المحاسبة القضائية؛ وفقًا للمتوسط النظري (3) لمقياس ليكرت الخماسي.

بعد توزيع الاستمارات، وفرزها، وتحديد الاستمارات الصحيحة التي تم الاعتماد على الإجابات الواردة فيها في عملية التحليل، تم استخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية Statistical.Package.for.Social Science SPSS 28؛ لتحليل البيانات التي جُمعت من عينة الدراسة، وتم استخدام نموذج لتحليل الإجابات عن فقرات استمارة الاستبانة لتحديد آراء المشاركين بالاعتماد على مقياس ليكرت الخُماسي لكونه أكثر المقاييس استخدامًا، حيث يُعطى لكل إجابة درجة على النحو الآتي:

تدرج غير موافق بشدة تُعطى درجة (1)، غير موافق تعطى درجة (2)، محايد تعطى درجة (3)، موافق تعطى درجة (4)، وموافق بشدة تعطى درجة (5)، ويوضح الجدول رقم (2) كيفية توزيع مستويات مقياس ليكرت، والوزن النسبي

جدول (2) مستويات مقياس ليكرت، والوزن النسبي

مقياس ليكرت	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
درجة الموافقة	1	2	3	4	5
مدى المتوسط المرجح	1.79-1	0 .59-1.80	3.39-2.60	4.19-3.40	5-4.20

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

مدى الوزن النسبي	%(36-20)	%(52-36)	%(68-52)	%(84-68)	%(100-84)
وصف المستوى	منخفض جدًا	منخفض	متوسط	مرتفع	مرتفع جدًا

اختبار صدق، وثبات أداة الدراسة:

للتأكد من صدق أداة الدراسة تم عرض الاستبانة على مجموعة محكمين من الأساتذة الأكاديميين في جامعة بنغازي، بغرض تحكيمها، وإبداء أي تعديلات لازمة بشأنها, وقد عُدلت هذه الأداة بناء على ملاحظاتهم، لتصبح أكثر وضوحاً، وفهماً لدى أفراد عينة الدراسة، وأكثر صدقاً في قياس موضوع هذه الدراسة. كما تم التحقق من صدق أداة الدراسة باستخدام الصدق الإحصائي، فهو مقياس يستخدم لمعرفة درجة صدق المبحوثين من خلال إجاباتهم، ويحسب صدق المقياس من خلال معادلة الجذر التربيعي لمعامل الثبات، وتتراوح قيمة كل من الثبات والصدق بين الصفر، والواحد الصحيح، وللتحقق من صدق أداة الدراسة تم استخدام طريقة الصدق (Validity Statistical)، كما هو موضح بالجدول (3)، وتراوحت قيم معاملات الصدق ما بين (0.895)، و(0.950)، وبلغت قيمة معامل صدق أداة دور المحاسبة القضائية (0.990)، وهذا يبرر صدق الأداة، وأن فقرات الاستبانة تعكس قدرتها على قياس ما صممت من أجله.

وللتحقق من ثبات أداة الدراسة أجريت دراسة استطلاعية على عينة بلغ قوامها (30) مفردة من مجتمع الدراسة، وطبقت معادلة (ألفا كرونباخ) لحساب معاملات ثبات أبعاد الأداة، وقد تراوحت قيم معاملات الثبات ما بين (0.802)، و(0.904)، وبلغت قيمة معامل ثبات أداة دور المحاسبة القضائية (0.982)، وهي درجات ثبات عالية، حيث إن كلما اقتربت درجة الثبات من الواحد

الصحيح دل ذلك على أن استمارة الاستبيان على درجة عالية من الثبات (السردي، 2012)، وذلك كما هو موضح بالجدول (3).

جدول (3) قيم معامل الثبات، والصدق لأداة الدراسة

ابعاد الدراسة	العبارات	معامل الثبات	معامل الصدق
دور اساليب المحاسبة القضائية	10	0.904	0.950
دور تقنيات المحاسبة القضائية	10	0.886	0.938
دور مهارات المحاسب القضائي	10	0.874	0.932
دور مجالات المحاسبة القضائية	10	0.802	0.895
المحاسبة القضائية	40	0.982	0.990

من الضروري اختبار اعتدالية البيانات قبل الشروع في التحليلات الإحصائية، لأن معظم الاختبارات المعلمية تشترط أن يكون توزيع البيانات طبيعياً، فإذا كانت البيانات تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات البارامترية هي الأنسب فى الاستخدام والتطبيق، أما إذا كانت البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي فإن التطبيقات اللابارامترية هى الأنسب في الاستخدام والتطبيق، حيث يمكن معرفة البيانات تتبع التوزيع الطبيعي باستخدام اختبارشابيرو- وليكس (Shapiro-Wilk) عندما يكون حجم البيانات أكبر من 100 مفردة، والجدول رقم (4) يوضح اختبار اعتدالية البيانات لعينة الدراسة.

جدول (4) اختبار اعتدالية البيانات

البيان	شابيرو- وليكس		
	إحصائي الاختبار	درجة الحرية	الدلالة الإحصائية
المحاسبة القضائية	0.063	185	0.070

من الجدول رقم (4) يتضح من نتائج اختبار (شابيرو-وليكس)، على أنه دال إحصائياً، حيث إن قيمة الدلالة الإحصائية أصغر من مستوى المعنوية 1%، مما يعني أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي وهذا يعني استخدام الاختبارات اللابارامترية هي الأنسب في اختبار فرضيات الدراسة.

9. تحليل بيانات الجزء الاول من الاستبانة المتعلق بالمتغيرات الديموغرافية للمشاركين:

تم تحليل البيانات الأولية للمشاركين في الدراسة كما وردت في أداة الدراسة (الاستبانة)، وذلك على النحو الآتي:

جدول (5): توزيع عينة الدراسة حسب المتغيرات الديموغرافية

البيان	الفئة	العدد	النسبة المئوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	29	15.7
	ماجستير	84	45.4
	بكالوريوس	58	31.4
	دبلوم عالي	14	7.6
	المجموع	**185**	**100.0**
التخصص	محاسبة	156	84.3
	تمويل ومصارف	14	7.6
	إدارة أعمال	15	8.1
	المجموع	**185**	**100.0**
الوظيفة	خبير مالي قضائي	**27**	**14.6**
	مدير مالي	**39**	**21.1**
	مراجع ديوان المحاسبة	**45**	**24.3**

	مراجع خارجي	42	22.7
	عضو هيئة التدريس	32	17.3
	المجموع	185	100.0
سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	29	15.7
	من 5 إلى أقل من 10	59	31.9
	من10 إلى أقل من 15	57	30.8
	من15 فاكثر	40	21.6
	المجموع	185	100.0

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

من الجدول (5)، الذي يتضمن تحليل البيانات الديموغرافية للمشاركين بالدراسة يتبين أن النسبة الأعلى لمتغير المؤهل العلمي كانت لحملة الماجستير، وبلغت نسبته (45.4%)، وهي تمثل تقريبا نصف حجم العينة، وفي المرتبة التي تليه حملة البكالوريوس، وبلغت نسبتهم (31.4%)، ويليه، وبنسبة (15.7%) حملة الدكتوراه ، وجاء في المرتبة الأخيرة حملة الدبلوم العالي، وبنسبة بلغت (7.6%)؛ بناء على ذلك يمكن القول إن البيانات تم الحصول عليها من أصحاب المؤهلات العليا، ونستطيع الاعتماد على اجاباتهم.

وبالنسبة لمتغير التخصص، يلاحظ من الجدول (5) أن النسبة الأعلى كانت لتخصص المحاسبة، وبلغت (84.3%)، وتشكل هذه النسبة أكثر من ثلاثة أرباع حجم العينة, يليها تخصص إدارة أعمال ، بنسبة بلغت (8.1 %)، وفي المرتبة الأخيرة جاء تخصص التمويل، وبنسبة (7.6%)، ويعتقد الباحثان أن أغلب تخصصات المشاركين لها ارتباط بموضوع الدراسة, مما يعطي مصداقية جيدة للاجابات؛ لأن لديهم معرفة جيدة بالقطاع المصرفي, وهذا مؤشر جيد بحكم درايتهم وفهمهم بالقوائم المالية، وأخيرا فيما يخص تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص.

وفيما يخص متغير المسمى الوظيفي كانت النسبة الأعلى (مراجع ديوان المحاسبة)، وبلغت نسبتها (24.3%)، وهي تمثل أقل بقليل من ربع حجم العينة، يليها المسمى الوظيفي (مراجع خارجي)، وبنسبة بلغت (22.7%)، ثم المسمى الوظيفي (مدير مالي)، وبلغت نسبته (21.1%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت الوظيفة (عضو هيئة التدريس) وبنسبة بلغت (17.3%), وفي المرتبة الأخيرة جاء المسمى الوظيفي (خبير مالي قضائي)، وبنسبة بلغت (14.6%)، وهذا يعني أن

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

كل المشاركين في الدراسة يشغلون وظائف ذات ارتباط بموضوع الدراسة، وهذا يرفع من قيمة إجاباتهم عن عبارات الاستبانة.

وأخيرا فيما يخص تحليل توزيع عينة الدراسة حسب متغير التخصص، وذلك كما هو موضح بالجدول يتبين أن النسبة الأعلى كانت لسنوات الخبرة (من 5 إلى أقل من 10 سنوات) وبلغت (31.9%)، وفي المرتبة التي تليها جاءت سنوات الخبرة (من 10إلى أقل من 15 سنة) وبنسبة بلغت (30.8%)، ثم يليها جاءت سنوات الخبرة (15 سنة فأكثر) وبنسبة بلغت (21.7%)، في المرتبة الأخيرة جاءت سنوات الخبرة (اقل من 5 سنوات) وبلغت نسبته (15.7%) من إجمالي عينة الدراسة, وبذلك يمكن القول إن نسبة المشتركين الذين يمتلكون خبرة من 5 سنوات، وأكثر بلغت (84.3%)، وهذا مؤشر جيد للدراسة على أن هذه الفئة أكثر خبرة بالمجال، ويمكن الاعتماد على إجابتهم.

10- الإجابة عن تساؤلات الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة والاجابة عن أسئلتها واختبار فرضياتها تم استخدام المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لتفسير الإجابة الخاصة بآراء المشاركين فيما يتعلق بقياس فقرات الاستبيان، وقد تم تصنيف إجابات أفراد العينة وذلك على النحو الاتي:

السؤال الرئيسي للدراسة: ما دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية ؟

للإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية للأبعاد المكونة لهذا المحور، وذلك على النحو التالي

جدول (6) المتوسطات والانحرافات والأوزان النسبية لدور المحاسبة القضائية

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

م	الابعاد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي	الرتبة
.1	دور اساليب المحاسبة القضائية	4.14	0.18	82.8	4
.2	دور تقنيات المحاسبة القضائية	4.80	0.14	96.0	1
.3	دور مهارات المحاسب القضائي	4.26	0.17	85.2	3
.4	دور مجالات المحاسبة القضائية	4.41	0.18	88.2	2
المستوى العام لدور المحاسبة القضائية		4.40	0.94	88.2	-

يتضح من الجدول (6) أن بُعد دور تقنيات المحاسبة القضائية جاء في المرتبة الأولى، وبلغ متوسطة الحسابي (4.80) بانحراف معياري (0.14)، ووزن نسبي (96.0%)، وجاء في المرتبة الثانية بُعد دور مجالات المحاسبة القضائية وبلغ متوسطة الحسابي (4.41) بانحراف معياري (0.18) ووزن نسبي(88.2%)، وجاء في المرتبة الثالثة بُعد دور مهارات المحاسب القضائي وبلغ متوسطة الحسابي (4.26) بانحراف معياري (0.17) ووزن نسبي (85.2%)، وفي المرتبة الأخيرة جاء بُعد دور أساليب المحاسبة القضائية وبلغ متوسطة الحسابي (4.14) بانحراف معياري (0.18) ووزن نسبي (82.8%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لدور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة الأرباح قد بلغ (4.40) بانحراف معياري (0.94) ووزن نسبي (88.2%)، وهو مرتفع جداً مقارنة بمستوى الوزن النسبي، مما يشير إلى أن افراد العينة لديهم اتجاهات إيجابية وتوافقاً على أن المحاسبة القضائية لها دور في الحد من إدارة الأرباح.

كما تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والأوزان النسبية لفقرات أبعاد المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات ادارة الأرباح وذلك على النحو الآتي:

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

جدول (7) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعد أساليب المحاسبة القضائية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تجميع الأدلة المناسبة والكافية لتأييد الدعاوي القضائية.	4.86	0.43	97.2
.2	التحري عن الأنشطة غير القانونية والمشكوك فيها.	4.63	0.59	92.6
.3	التحليل المعملي للأدلة للتأكد من صحة وسلامة المستندات والوثائق.	4.28	0.70	85.6
.4	الفحص المستندي بهدف الحصول على معلومات.	4.85	0.35	97.0
.5	المقابلة الشخصية مع المسؤولين بهدف استخلاص الحقائق.	3.36	0.65	67.2
.6	التحريات اللازمة عن الشكاوي والادعاءات المقدمة للقضاء.	4.11	0.37	82.2
.7	المراجعة التشريعية لتقييم نظام الرقابة الداخلية.	3.80	0.80	76.0
.8	أسلوب الأداة التشخيصية لتحديد المخاطر الناتجة عن الغش.	4.10	0.47	82.0
.9	أسلوب الالتزام المنظم عند صرف او اثبات المدفوعات الحكومية.	3.45	0.73	69.0
.10	الإجراءات التحليلية لكشف حالات الغش او ادارة أرباح.	4.05	0.55	81.0
	المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل	**4.14**	**0.18**	**82.8**

يتضح من الجدول (7) أن المتوسطات الحسابية لعبارات أساليب المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين (3.36-4.86)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.35-0.80)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة " الاولى" بمتوسط حسابي (4.86)، وانحراف معياري (0.43)، ووزن نسبي (97.2%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "الخامسة"، وبلغ متوسطها الحسابي (3.36) بانحراف معياري (0.65)، ووزن نسبي (67.2%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبعد أساليب المحاسبة القضائية قد بلغ (4.14) بانحراف معياري (0.18)، ووزن نسبي (82.8)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات أساليب المحاسبة القضائية ؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023

توافق على دور لبعد أساليب المحاسبة القضائية في في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

جدول (8) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعد تقنيات المحاسبة القضائية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تحليل الفجوة في البحث عن المستندات المفقودة التي يجب أن يكون لها تسلسل رقمي.	4.86	0.37	97.2
.2	برامج حاسوبية يستخدمها المراجع كجزء من إجراءات المراجعة.	4.82	0.42	96.4
.3	أداة تحليل الرابط لإظهار العلاقة بين الأشخاص وصلتها بالبيانات المالية.	4.78	0.49	95.6
.4	التنقيب عن البيانات ذات الحجم كبير من البيانات المخفية أو المعلومات غير المتوقعة.	4.80	0.46	96.0
.5	الدليل النقدي للتحقق من أن الحسابات النقدية في الدفاتر متفقة مع العمليات النقدية المسجلة بسجلات المصرف.	4.84	0.43	96.8
.6	تحليل النسب للبيانات المالية للحصول على مؤشرات على وجود الاحتيال من عدمه.	4.78	0.50	95.6
.7	المراقبة المستمرة لاكتشاف الاحتيال وسوء الاستخدام للأصول.	4.75	0.56	95.0
.8	أداة التشكيك في الوثائق للتأكد من صحتها.	4.80	0.46	96.0
.9	تحليل التسلسل الزمني لفحص التفاصيل من بداية حدوث الاحتيال حتى تحديد المتسبب في الاحتيال.	4.87	0.35	97.4
.10	تسلسل الدليل المالي لحماية الأدلة من التلاعب والاتلاف.	4.79	0.47	95.8
المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل		**4.80**	**0.14**	**96.0**

يتضح من الجدول (8) أن المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين المتوسطات الحسابية لعبارات تقنيات (4.87-4.75)، بانحرافات معيارية

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

تراوحت ما بين (0.35-0.56)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة " التاسعة" بمتوسط حسابي (4.87)، وانحراف معياري (0.35)، ووزن نسبي (97.4%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "السابعة"، وبلغ متوسطها الحسابي (4.75) بانحراف معياري (0.56)، ووزن نسبي (95.0%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبعد تقنيات المحاسبة القضائية قد بلغ (4.80) بانحراف معياري (0.14)، ووزن نسبي (96.0)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات تقنيات المحاسبة القضائية ؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة توافق على دور لبعد تقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

جدول (9) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعد مهارات المحاسب القضائي

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	الشهادة العلمية والمؤهلات المهنية التي يمتلكها المحاسب القضائي.	4.50	0.50	0.90
.2	المعرفة المحاسبية للمحاسب القضائي على تحليل وتفسير المعلومات المالية المتعلقة بالجرائم المالية	3.94	0.49	78.8
.3	الالمام بالمعايير المحاسبية الدولية والمبادئ الأساسية بمهنة المحاسبة	4.19	0.40	83.8
.4	المعرفة بالمراجعة وأساليب العمل بها.	4.26	0.50	85.2
.5	فهم القوانين واجراءات المحاكم لتحديد نوع الادلة اللازمة التي يحتاجها القاضي.	4.68	0.62	93.6
.6	المعرفة بالقانون وبنصوصه المختلفة وبالجوانب الفنية والفلسفية الدقيقة فيه.	4.23	0.51	84.6

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

.7	مهارة المقابلات والاستجواب والقدرة على تحليل وتقييم والربط بين الاحداث.	4.08	0.50	.681
.8	الالمام بعلم النفس لمرتكبي الجرائم المالية.	4.22	0.45	84.4
.9	المعرفة بتكنولوجيا المعلومات لوجود بعض البيانات والادلة والجرائم المالية التي تأخذ شكل الكترونيا.	4.36	0.57	87.2
.10	مهارة الاتصال الشفهية والكتابي.	4.19	0.51	83.8
المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل		4.26	0.17	85.2

يتضح من الجدول (9) أن المتوسطات الحسابية لعبارات أساليب المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين (3.94-4.68)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.40-0.62)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة " الخامسة" بمتوسط حسابي (4.68)، وانحراف معياري (0.62)، ووزن نسبي (93.6%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "الثانية"، وبلغ متوسطها الحسابي (3.94) بانحراف معياري (0.49)، ووزن نسبي (78.8%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبعد مهارات المحاسب القضائي قد بلغ (4.26) بانحراف معياري (0.17)، ووزن نسبي (85.2)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات مهارات المحاسب القضائي ؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة توافق على دور لبعد مهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

جدول (10) المتوسطات، والانحرافات، والأوزان النسبية لبعد مجالات المحاسبة القضائية

م	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوزن النسبي
.1	تقديم الاستشارات للنزاعات ذات الطابع المالي.	4.80	0.46	0.96
.2	القيام بدور خبير في حالة التقاضي.	4.84	0.42	96.8

.3	تقديم المساعدة في المفاوضات ومناقشة التسوية لفض النزاع بين الأطراف المتنازعة.	4.50	0.70	90.0
.4	جمع الأدلة بالنيابة عن الجهات القانونية للفصل في الدعاوي المرفوعة امام القضاء	3.52	0.76	90.4
.5	البحث عن المخالفات المحاسبية.	4.29	0.70	85.8
.6	فض القضايا التي تنشا مع شركات التامين.	4.18	0.52	83.6
.7	وضع الشكل المناسب لأسئلة التحقيق التي سيتم طرحها بناء على الأدلة المالية.	4.08	0.80	81.6
.8	مساعدة القضاء في توفير المعلومات المالية اللازمة وتحليلها وتفسيرها.	4.80	0.46	96.0
.9	التحري عن عمليات التلاعب لتحديد ما اذا كان هناك نشاط اجرامي مرتبط بالسجلات المالية للمصرف.	4.34	0.56	86.8
10	التحقق من حالات اشهار الإفلاس.	4.73	0.49	49.6
المتوسط الحسابي، والانحراف المعياري، والوزن النسبي بالكامل		4.41	0.18	88.2

يتضح من الجدول (10) أن المتوسطات الحسابية لعبارات مجالات المحاسبة القضائية قد تراوحت ما بين (3.52-4.84)، بانحرافات معيارية تراوحت ما بين (0.42-0.80)، وجاءت في المرتبة الأولى العبارة " الثانية" بمتوسط حسابي (4.84)، وانحراف معياري (0.42)، ووزن نسبي (96.8%)، في حين جاءت في المرتبة الأخيرة العبارة "الرابعة"، وبلغ متوسطها الحسابي (3.52) بانحراف معياري (0.76)، ووزن نسبي (90.4%)، وبوجه عام فإن المتوسط العام لبعد مهارات المحاسب القضائي قد بلغ (4.41) بانحراف معياري (0.18)، ووزن نسبي (88.2)، وهو مرتفع بناء على مستوى الوزن النسبي الموضح في الجدول (2)، وهذا يدل على موافقة المشاركين على أغلب عبارات مهارات المحاسب القضائي ؛ مما يعني أن آراء المشاركين في الدراسة توافق على دور لبعد مجالات المحاسبة

القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

11- اختبار الفرضيات:

يتناول هذا الجانب التحقق من صحة فرضيات الدراسة، وذلك على النحو الآتي:

اختبار الفرضية الرئيسة:

التي تنص على أنه " **يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية** "

جدول رقم (11) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور اساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور المحاسبة القضائية	185	4.40	0.09	3	184	203.734	0.000

يتضح من الجدول رقم (11) أن المتوسط الحسابي لدور المحاسبة القضائية قد بلغ (4.40) بانحراف معياري (0.09)، وبلغت قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور أساليب المحاسبة القضائية (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (203.734) (t)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 =α حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الرئيسية؛ مما يدل على أنه يوجد دور للمحاسبة

القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية حسب آراء المشاركين في الدراسة.

ويتفرع من الفرضية الرئيسية اربع فرضيات فرعية:

1.اختبار الفرضية الفرعية الأولى:

التي تنص على أنه " **يوجد دور لأساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية**".

جدول رقم (12) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور اساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور اساليب المحاسبة القضائية	185	4.15	0.185	3	184	84.645	0.000

يتضح من الجدول رقم (12) أن المتوسط الحسابي لدور أساليب المحاسبة القضائية قد بلغ (4.15) بانحراف معياري (0.185)، وبلغت قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور أساليب المحاسبة القضائية (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (84.645) (t)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)،

وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الأولى, مما يدل على أنه يوجد دور لأساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية حسب آراء المشاركين في الدراسة.

2. اختبار الفرضية الفرعية الثانية:

التي تنص على أنه " **يوجد دورلتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية**"

جدول رقم (13) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دورلتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية"

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور تقنيات المحاسبة القضائية	185	4.81	0.143	3	184	172.136	0.000

يتضح من الجدول رقم (13) أن المتوسط الحسابي لدور تقنيات المحاسبة القضائية قد بلغ (4.81) بانحراف معياري (0.143)، وبلغت قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور تقنيات المحاسبة القضائية (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (172.136) (t)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة 0.05 =α حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثانية؛ مما يدل على أنه دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية حسب آراء المشاركين في الدراسة.

الفرضية الفرعية الثالثة:

التي تنص على أنه " **يوجد دورلمهارات المحاسب القضائي في**

الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية "

جدول رقم (14) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور مهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور مهارات المحاسب القضائي	185	4.26	0.176	3	184	97.733	0.000

يتضح من الجدول رقم (14) أن المتوسط الحسابي لدور مهارات المحاسب القضائي قد بلغ (4.26) بانحراف معياري (0.176)، وبلغت قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور مهارات المحاسب القضائي (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (97.733) (t)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الثالثة؛ مما يدل على أنه يوجد دور لمهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية حسب آراء المشاركين في الدراسة.

الفرضية الفرعية الرابعة:

التي تنص على أنه " **يوجد دور لمجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.** "

جدول رقم (15) نتائج اختبار (T-test) لعينة واحدة حول دور لمجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

البيان	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الوسط الفرضي	درجة الحرية	قيمة (t)	مستوى الدلالة
دور لمجالات المحاسبة القضائية	185	4.41	0.189	3	184	101.548	0.000

يتضح من الجدول رقم (15) أن المتوسط الحسابي لدور مجال التسليم، والخدمة، والدعم قد بلغ (4.41) بانحراف معياري (0.189)، وبلغت قيمة الوسط الفرضي لأداة قياس دور مجال التسليم، والخدمة، والدعم (3)، وباختبار دلالة الفروق الإحصائية بين المتوسطين بلغت قيمة (101.548) (t)، وهي قيمة دالة إحصائيًا عند مستوى دلالة $\alpha = 0.05$ حيث بلغ مستوى الدلالة الإحصائية (0.000)، وهي أصغر من مستوى الدلالة (0.05)، وهذا يعني قبول الفرضية الفرعية الرابعة؛ مما يدل على أنه يوجد دور لمجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية حسب اراء المشاركين في الدراسة.

12- نتائج الدراسة النظرية واختبار الفرضيات

من خلال دراسة الإطار النظري، والتحليل لبيانات الدراسة تم التوصل إلى مجموعة من النتائج التي أيدت فرضيات الدراسة، واتفقت مع الدراسات السابقة على أنه يوجد دور للمحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف التجارية الليبية.

1- أن تطبيق المحاسبة القضائية يحد من ممارسة إدارة الأرباح في المصارف من خلال (الأساليب والتقنيات المحاسبة القضائية) مع توفر المقومات في المحاسب القضائي من ناحية الخبرة والكفاءة في مجال المحاسبة والمراجعة والقانون.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

2- إن ظاهرة إدارة الأرباح أثرت على العديد من المصارف، من خلال جودة القوائم المالية الصادرة عنها، بالتالي فان للمحاسبة القضائية دور في اكتشاف الغش والتلاعب في البيانات المالية قبل نشرها.

3- قبول الفرضية الرئيسية أنه "يوجد دور لتطبيق المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية بالمصارف التجارية الليبية".

4- قبول الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على أنه " يوجد دور لاساليب المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية ".

5- قبول الفرضية الفرعية الثانية التي تنص على أنه " يوجد دور لتقنيات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية ".

6- قبول الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على أنه " يوجد دور لمهارات المحاسب القضائي في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية ".

7- قبول الفرضية الفرعية الرابعة التي تنص أنه " يوجد دور لمجالات المحاسبة القضائية في الحد من ممارسة إدارة الأرباح بالمصارف التجارية الليبية ".

13- التوصيات

في ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة يمكن اقتراح بعض التوصيات:

1. ضرورة العمل على تطبيق المحاسبة القضائية في البيئة المصرفية لما لها من دور في الحد من إدارة الأرباح.

2. إقامة محاضرات تثقفية وتوعوية للموظفين في المصارف عن خطر التلاعب بالبيانات في المدى البعيد.

3. الاستفادة من تجارب الدول المجاورة في تطبيق المحاسبة القضائية وانعكاس تطبيقها على البيئة الاقتصادية.

4. ضرورة اعتماد مادة المحاسبة القضائية في المنهج التعليمي بالجامعات للخروج بأجيال تواكب التطور المالي، وتكون لديها قدرة لاكتشاف أي تلاعب أو غش أو احتيال في البيانات المالية التي امامها قبل أن تتحول إلى قضايا مالية تهدد الوضع المالي، ولحل أي نزاع مالي يعرض عليها.

5. تشجيع المحاسبين بالالتحاق بالدورات التي تساعدهم في التعامل مع المعاملات المالية وخاصة التي يكون المصرف طرف فيها.

قائمة المراجع:

أولا: المراجع العربية

– أحمد، موفق، و خضير، حلا (2010). الاستثمار الأجنبي وأثره في البيئة الاقتصادية، مجلة الإدارة والاقتصاد، المجلد (7)، العدد (20)، ص 136-156.

– أحمد، نبيل ياسين، سرور، عبير عبدالكريم إبراهيم (2021). دور المحاسبة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الأرباح: مجلة المحاسبة والمراجعة، العدد (3), ص 424-558.

– نور، عبدالناصر إبراهيم, العواودة، حنان (2017). إدارة الأرباح واثرها على جودة الأرباح المحاسبية: دراسة اختبارية على الشركات الصناعية الأردنية المساهمة العامة, المجلة الأردنية في ادارة الأعمال, المجلد (13)، العدد (2), ص 161-179.

– البطرني, رنا محمد (2023). قياس درجة ممارسات ادارة الارباح في القطاع المصرفي المصري, المجلة العربية للإدارة، المجلد (43)، العدد (2), ص 51-63.

– الجليلي، مقداد أحمد، وجميل، رافي نزار(2012). دور المحاسب القضائي في الكشف والتصدي لعمليات غسيل الاموال- دراسة حالة في مكتب التحقيقات الفدرالي، مجلة الادارة والاقتصاد، كلية الإدارة والاقتصاد ، جامعة الموصل، السنة (35)، العدد (93)، ص107 - 138

– الحربي، عيد عوض(2020). مدخل مقترح لأثر استخدام المراجعة القضائية في الحد من ممارسات إدارة الارباح بالتطبيق على البيئة الكويتية، رسالة دكتوراه في المحاسبة غير منشورة، كلية التجارة، جامعة بنها.

– الداود، رولا خالد (2014). المشكلات والتحديات التي تواجه مهنة المحاسبة، المؤتمر العربي السنوي العام الاول، المنظمة العربية للتنمية الادارية، العراق.

– السردي، همام عبد الله علي (2012). تقييم أدوات البحث المستخدمة في البحوث التربوية لدى طلبة الدراسات العليا في الجامعة الإسلامية بغزة. رسالة ماجستير، جامعة الإسلامية، غزة.

– السيسي، نجوى أحمد (2006). دور المحاسبة القضائية في الحد من ظاهرة الغش في القوائم المالية - دراسة ميدانية، المجلة العملية للاقتصاد والتجارة، المجلد (1) ، العدد (1)، الصفحات 33-84.

– المدحجي، محمد (2010). أهمية التشريعات والمعايير التخطيطية في الحفاظ على البيئة الحضرية، مجلة العلوم والتكنولوجيا، المجلد (15)، العدد(2)، الصفحات 3-18.

– الوكيل، حسام (2018). مدخل مقترح لاستخدام المحاسبة

القضائية في مكافحة عمليات غسل الاموال في البيئة المصرية, مجلة الفكرالمحاسبي, المجلد (22), العدد (6), ص 165- 252.

– سالم، أحمد محمد كامل (2010). خدمة التقصي المالي القانوني في مصر: الطلب على الخدمة والتنظيم المهني لها في بيئة الممارسة المهنية، المجلة العلمية التجارة والتمويل، كلية التجارة، جامعة قنطا، العدد (1), ص 1-69.

– سامي، مجدي محمد (2002). دور المحاسبة القضائية في تشخيص واكتشاف عمليات الاحتيال والخداع المالي, مجلة البحوث التجارية، المجلد (4)، العدد (1). ص 133-171.

– شعبان، انعام عثمان (2016). مدى توافر مقومات تطبيق المحاسبة القضائية لاكتشاف حالات الاحتيال المالي في الوحدات الاقتصادية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – الجامعة الاسلامية، غزة.

– صديق، محمد أبكر (2022). واقع تطبيق المحاسبة القضائية في المصارف السودانية, المجلة العربية للنشر والتوزيع, المجلد (5)، العدد (42)، ص 863-880.

– عبدالقادر، حيرشي (2023). دور تقنيات المحاسبة القضائية التحقيقية في الحد من ممارسات الفساد المالي والإداري، مجلة المقريزي للدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد (7)، العدد (1)، ص 310-332

– عبدالله، منى (2017). أثر تطبيق تقنيات المحاسبة الجنائية في الكشف عن ممارسات إدارة الأرباح في الشركات المساهمة العامة الأردنية من وجهة نظر المحاسبين القانونيين,

المجلة العالمية للاقتصاد والأعمال، المجلد (7), العدد (1), ص 199- 225.

– عبدالله، خالد امين (2020). اصول المحاسبة، كلية الاقتصاد والتجارة الجامعة الاردنية. ط2. جمعية عمال المطابع التعاونية. عمان. الأردن.

– عليمات، طارق (2016). دور تطبيق المحاسبة القضائية في الشركات الصناعية المساهمة الاردنية في الحد من التهرب الضريبي - من وجهة نظر المحاسبين القانونيين الأردنيين. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة آل البيت، المفرق، الأردن.

– عمار،غازي إبراهيم (2021). إدارة المعرفة المحاسبية ودورها في تطوير الكوادر المحاسبية في المؤسسات الحكومية العراقية . https://uofbejar.net/index.php/new/article/view/9

– غنيم، محمود رجب يس (2014). نحو إطار متكامل لاستخدام المراجعة القضائية في منع واكتشاف الغش في البيئة المصرية، المجلة العلمية للاقتصاد والتجارة، كلية التجارة، جامعة عين شمس، العدد (4)، ص 137-228.

– قمبر، جميلة سعيد (2014). قياس مدى إدراك أهمية المحاسبة الجنائية وضرورة دمجها في مناهج التعليم العالي لدى أعضاء هيئة التدريس بأقسام المحاسبة في الجامعات الليبية بالمنطقة الغربية، المجلة الجامعة، المجلد (1)، العدد (16)، ص 213-242.

– مسعود، احميد السنوسي (2016). مدى إدراك الخبير الحسابي الليبي لمتطلبات المحاسبة القضائية -

دراسة استكشافية ، رسالة ماجستير، الأكاديمية الليبية، مصراته.

– تقرير ديوان المحاسبة الليبي 2022-2021

ثانيا : المراجع الاجنبية :

–Barghathi, Y., Collison, D., & Crawford, L. (2017). Earnings management in Libyan commercial banks:perceptions of stakeholders', Int. J. Accounting, Auditing and PerformanceEvaluation, Vol. 13, No. 2, pp. 123-149.

–Bhasin, M. L. (2007). Forensic Accounting: A New Paradigm for Niche Consulting the Chartered Accountant, (Unpublished master's thesis), University Utara Malaysia, Malaysia.

–Enofe, A. O., Omagbon, P., & Ehigiator, F. A. (2015). Forensic Audit and Corporate Fraud, IIARD International Journal of Economics and Business Management, Vol. 1, No. 8, pp. 55-64.

–Ezekwesilr.(2021). Forensic Accounting and Corporate Governance in Nigerian Banking Sector, African journal of Business and Economic Development, Vol. 1, No. 10, pp.16–26.

–Healy, P.M., & Wahlen, J.M., (2008). A review of the earnings management literature and its implications for standard

–Messmer, M. (2004). Exploring Options in Forensic Accounting,

–National Public Accountant, Vol. 5, No. 3, pp. 19-20.

–Oyedokun, G. E. (2016). Forensic Accounting Investigation Techniques: Any Rationalization? Available at: https://ssrn.com/ abstract=2910318: 1-17.

–Prabowo, H. Y. (2013). Better, Faster, Smarter Developing a Blueprint for Creating Forensic Accountants, Journal of Money Laundering Control, Vol. 16, No. 4, pp. 353-378.

–Sani S., Ibrahim,S., & Sule, A. (2019). The Effect of setting, Accounting Horizons, Vol. 13, No. 4, pp. 365–383.

–Krejcie, R. V., & Morgan, D. W. (1970). Determining sample size for research activities. Educational and Psychological Measurement, Vol. 30, No. 3, pp. 607–610.

–Mckittrick, C. (2009). Forensic Accounting it's Broader Than You Think and Can

–Help Your Organization. Journal of Forensic Accounting, Vol. 1, No. 1, pp. 3-4.

–Mehta, G.S., &Mathur, T. (2007). Preventing financial fraud through forensic accounting. The chartered accountant, pp. 1575-1580.

–Weygandt, J., Kimmel, Paul, D., & Kieso, D. E. (2018). Accounting Principles, (13th Edition), Hoboken, New Jersey, United States: Wiley.

Forensic Accounting Investigation in Detecting Financial Fraud: A Study in Nigeria, International Journal of Academic Research in Business and Social Sciences, Vol. 9, No. 2, pp. 545-553.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



أثر تطبيق متطلبات الحوكمة على جودة التقارير المالية: "دراسة على المصارف التجارية الليبية"

[1]أ.جمعة محمد الأوجلي، [2]د. عبد السلام أحمد الكزة، [3]د.أنس عبد القادر عامر.

1.محاضر مساعد – كلية الأقتصاد – جامعة بنغازي.

2.أستاذ مشارك – قسم المحاسبة – جامعة بنغازي- abdelsalam.alkizza@uob.edu.ly.

3.أستاذ مساعد – قسم المحاسبة – جامعة بنغازي- Anas.amer@uob.edu.ly.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6811 Published: 27.07.2024

الملخص:

اهتمت العديد من الدراسات باختبار تأثير تطبيق أدوات الحوكمة على الجوانب المختلفة لأنظمة وإداء المؤسسات. تهدف هذه الدراسة إلى استكشاف تأثير تطبيق دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي على جودة التقارير المالية المنشورة من ناحية العرض والتصنيف والافصاح. استخدمت الدراسة مدخل دراسة الحالات المتعددة للتحقق بشكل معمق من وجود علاقة بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة (التي تم استكشافها من خلال مقابلات شخصية مع أمناء سر وأعضاء مجلس إدارة وهيئة مراقبة في المصارف الثلاثة المشاركة) والبيانات المالية المنشورة والتي تم وتقييم جودتها وفق متطلبات معايير المحاسبة الدولية. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها أن المصارف تحت الدراسة ملتزمة إلى حد بعيد بمتطلبات دليل الحوكمة الصادر عن المصرف المركزي مع اختلافها في تاريخ التطبيق، كما أن تطبيقها للمتطلبات عزز من جودة البيانات المالية المنشورة.

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: لا يوجد

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



The Impact of Applying Corporate Governance Requirements on Financial Reports Quality of the Libyan Banks

[1]Mr. Jummah Mohammed Alwjali, [2] Dr. Abdelsalam Ahmed Alkizza, [3] Dr. Anas Abdulgader Amer.

1. Assistant Lecturer- University of Benghazi.
2. Associate Professor-Accounting Department-University of Benghazi- abdelsalam.alkizza@uob.edu.ly.
3. Assistant Professor-Accounting Department-University of Benghazi- Anas.amer@uob.edu.ly.

Abstract

Previous research test the impact of corporate governance on different aspects of organizational systems and performance. This study aims to test the impact of the application of governance guidance issued by Libyan Central Bank on the quality of the financial reports of Libyan commercial banks. For this purpose, the study uses a multiple case study approach to deeply investigate and explore this supposed relationship. Semi-structured interviews with board members show that the participated banks are, to a very large extend, follow the Central Bank governance guidance. Moreover, the content analysis revealed that the application of corporate guidance has led to an improvement in the quality of the published financial reports.

Keywords: None.

1.مقدمة

اهتم البحث في المجال الإداري والمالي بتأثير الحوكمة ومتطلباتها على أنشطة المؤسسات وأنظمتها وممارساتها وأدائها وتقاريرها. والمحاسبة كنظام للمعلومات تأثرت كغيرها بتطبيقات الحوكمة وحظيت بنصيبها المهم من البحث والذي تميل نتائجه بشكل كبير إلى وجود علاقة إيجابية بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة وتحسن وتطور الأنظمة والتطبيقات المحاسبية والمالية.

تأتي هذه الدراسة كمساهمة في الجهد البحثي من خلال تبني اسلوب الحالات المتعددة Multiple case-study approach لاستكشاف العلاقة بين الالتزام بمتطلبات دليل الحوكمة المصرفي الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وجودة التقارير الختامية لعدد من المصارف التجارية الليبية. استخدمت الدراسة أداتين رئيسيتين لجمع البيانات. استهدفت المقابلة الشخصية شبه المنظمة Semi-structured interview أعضاء مجالس إدارة وامناء سر المصارف الثلاثة للوقوف على مدى التزام المصارف بمتطلبات الحوكمة، فيما استهدف تحليل محتوى التقارير الختامية مدى تطور وتحسن محتواها واستيفائها لمتطلبات الحوكمة ومعايير المحاسبة الدولية.

2.مراجعة الأدب

يعتبر هدف تحسين جودة البيانات المالية من أهم الأهداف التي ابرزت الحاجة إلى تطوير وتبني مبادئ حوكمة المؤسسات. اوجد ذلك علاقة افتراضية بين تطبيق مبادئ الحوكمة وجودة البيانات المالية، قادت الباحثين إلى قياسها في بيئات اقتصادية متقدمة ونامية. على مستوى الاقتصاديات المتقدمة، يؤكد Cohen وآخرون (2011)، اعتماداً على استبيان شمل 342 رجل أعمال امريكي، أن هناك تأثيراً إيجابياً لتطبيق متطلبات حوكمة الشركات (متمثلة في حجم واستقلالية مجلس الإدارة، ملكية المديرين التنفيذيين للأسهم، وخبرة لجنة المراجعة) على جودة التقارير المالية. كما يرى Bonetti وآخرون (2016) أن وجود مجلس إدارة قوي له تأثير إيجابي على جودة التقارير المالية أقوى من فرض الدولة لمعايير المحاسبة الدولية أو مبادئ الحوكمة. أيضاً، يخلص Hussainey & Barakat (2013) إلى أن استقلالية مجلس الإدارة، وزيادة فعالية لجنة المراجعة تساهم في

تحسين جودة تقارير المخاطر في المصارف الأوروبية.

أيضا، أهتم البحث المحاسبي في الاقتصاديات النامية بالعلاقة بين الحوكمة والبيانات المالية بأبعادها المختلفة (محتوى التقارير، توقيت إصدارها، موضوعية البيانات، ومدى ملائمة المعلومات المالية لقرارات الاستثمار، وغيرها). يخلص عثمان (2016) إلى أن معظم الشركات المدرجة بالأسواق المالية العربية ملتزمة بتطبيق مبادئ الحوكمة (ربما يعزى ذلك للإلزام الذي تفرضه تشريعات الأسواق المالية)، وأن عوامل مثل حجم مجلس الإدارة واستقلاليته غير مؤثرة على جودة التقارير المالية مؤكداً وجود إدارة للأرباح بدرجات متفاوتة بين هذه الشركات. يستنتج عبدالله (2016) أن لجان الحوكمة، وخاصة لجنة المراجعة، تساهم في تعزيز الإفصاح والشمول في التقارير المالية.

تؤكد دراسة عبد الفتاح (2013) على أن حجم لجنة المراجعة والخبرة المالية لأعضائها تؤثر ايجابياً على جودة التقارير المالية وبالتالي تقرير المراجع الخارجي. في دراسة على عدد 112 شركة غير مالية مدرجة في البورصة المصرية، توصل عزازي (2019) إلى أن الحوكمة الفعالة تلعب دوراً محورياً في تحسين جودة البيانات المالية خاصة من حيث توقيت النشر. كما وجد غريب وآخرون (2020) أن هناك علاقة إيجابية بين وجود آليات حوكمة (مثل لجان المراجعة، ونظام رقابة داخلية فعال، وغيرها) وجودة التقارير المالية وتحسين مستويات الربحية. تدعم دراسة حسين (2020) التي شملت 56 شركة مصرية هذه العلاقة، حيث وجدت أن الالتزام بآليات الحوكمة تدعم جودة التقارير المالية، ومع وجود إدارة تنفيذية كفؤة، يرتفع مستوى كفاءة القرارات الاستثمارية. بالمقابل، توصل عطية (2021)، في دراسته التي

شملت 30 شركة مدرجة بالبورصة المصرية، إلى وجود تأثير سلبي للجان المراجعة على توقيت إصدار التقارير المالية.

أكدت نتائج عدد من الدراسات الدور الذي تلعبه حوكمة المؤسسات في الحد من ممارسة الأرباح (بن لسود، 2015)، وتحسين جودة ودقة البيانات المالية (عاد وآخرون، 2018؛ لمين، 2021؛ نورالدين وبن زاف، 2019؛ مكاوي، 2019؛)، وتحسين الأداء المالي (البشيري، 2017)، وتطوير مهنة المحاسبة والمعلومات المالية (بوقندورة، 2021)، وتوفير تقارير ملائمة وذات صلة بالقرارات الاستثمارية (خيرالله، 2021). كما خلصت دراسة حديثة قام بها المطيري (2022) إلى أن الحوكمة الالكترونية تساهم في تحقيق النزاهة والموضوعية وتزيد من درجة ملائمة المعلومات المحاسبية وموثوقيتها.

دراسة الحربي (2021) والتي شملت المصارف المدرجة بسوق المال السعودي توصلت إلى وجود تأثير إيجابي لبعض آليات الحوكمة (حجم مجلس الإدارة واستقلالية لجنة المراجعة) على جودة التقارير المالية، بينما لا يوجد أي تأثير لآليات أخرى (استقلالية مجلس الإدارة، دورية اجتماعات لجنة المراجعة، ودورية اجتماعات مجلس الإدارة) على جودة التقارير.

3.مشكلة الدراسة:

تحظى مبادئ وآليات الحوكمة باهتمام كبير من قبل الباحثين، في بيئات اقتصادية متقدمة ونامية، خاصة وأنها اقترحت كحل للمشاكل التي عانت منها المؤسسات الاقتصادية وأدت إلى فشل العديد منها. على سبيل المثال، تم اختبار تأثير خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة على جودة التقارير المالية (Cohen وآخرون، 2011؛ عبدالفتاح،



2013؛ Hussainey & Barakat، 2013؛ Bonetti وآخرون، 2016؛ عبدالله، 2016؛ البشيري، 2017؛ عاد وآخرون، 2018؛ نورالدين وبن زاف، 2019؛ مكاوي، 2019؛ عامر، 2020؛ خيرالله، 2021؛ عطية، 2021؛ الحربي، 2021)، ودراسة تأثير تبني آليات الحوكمة الداخلية والخارجية (المراجعة الداخلية والخارجية والرقابة الداخلية، والافصاح والشفافية) على جودة التقارير المالية (بن لسود، 2015؛ غريب وآخرون، 2020؛ الدرباق والعبيدي، 2021)، وقياس تأثير تطبيق حوكمة الشركات على جودة المعلومات المحاسبية من حيث التوقيت (عزازي، 2019)، ومن حيث الاعداد والافصاح (لمين، 2021)، ومن حيث الملائمة والموثوقية (المطيري، 2022) برغم ذلك، يمكن ملاحظة ندرة البحث في هذا المجال على مستوى المؤسسات الليبية. ربما يعود ذلك لتأخر تطبيق آليات الحوكمة في هذه المؤسسات بشكل عام، وفي القطاع المصرفي على وجه الخصوص؛ حيث صدر القرار 134 لعام 2006م الذي يلزم الشركات الليبية بتطبيق حوكمة الشركات، تلاه إصدار دليل حوكمة المصارف عام 2010. يؤكد جبريل (2018) أن هناك قصوراً في تطبيق آليات الحوكمة في معظم المؤسسات المالية، ويخلص الدرباق والعبيدي (2021) إلى وجود قصور في تطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة من قبل المصرف المركزي والمصارف التجارية الليبية. بالمقابل، أجرى عامر (2020) دراسة شملت ثلاث آليات حوكمة داخلية (مجلس الإدارة، لجنة المراجعة، وجودة وظيفة المراجعة الداخلية) ووجد أن لها تأثيراً إيجابياً على جودة التقارير المالية المنشورة والحد من الفساد المالي والتجاوزات الإدارية. في ضوء ذلك، تحاول هذه الورقة البحثية استكشاف **"مدى تأثير متطلبات الحوكمة المطبقة في**

المصارف التجارية الليبية على جودة تقاريرها المالية المنشورة"

4.أهداف الدراسة:

تحاول هذه الدراسة بيان تأثير تطبيق متطلبات الحوكمة على جودة تقارير المصارف التجارية المنشورة. لتحقيق ذلك، تهدف إلى التعرف على مدى تقبل ومستوى تطبيق المصارف لمتطلبات الحوكمة، والوقوف على جودة التقارير المالية المنشورة من حيث العرض والتصنيف والافصاح.

وتعد هذه الدراسة امتداداً للاهتمام البحثي المتزايد المتعلق بمحاولة الوصول إلى إطار نظري يشرح العلاقة بين تطبيق متطلبات وآليات الحوكمة وتأثيرها الإيجابي على الأداء المؤسسي بجوانبه المختلفة المتضمنة إعداد التقارير، الإنتاجية والعمليات الداخلية، الأداء المالي، رضا العاملين والعملاء والملاك. عليه، يمكن أن تشكل الدراسة إضافة للبحث وأساس لدراسات مستقبلية في هذا المجال، كما يمكن ان تمثل دليلاً عملياً مدعوماً بمنهجية علمية موثوقة يساعد القائمين على المؤسسات الاقتصادية على تطوير وتبني آليات حوكمة تناسب أهدافها وتطلعاتها.

5.منهجية الدراسة:

تحاول هذه الدراسة الاستكشافية إيجاد علاقة موضوعية بين متغيراتها من خلال قياس مدى التزام المصارف بمتطلبات دليل الحوكمة الصادر عن مصرف ليبيا المركزي وربطه بمقاييس جودة التقارير المالية التي تفرضها معايير المحاسبة الدولية والمتعلقة بالعرض والتصنيف والإفصاح. لتحقيق ذلك، تستخدم الدراسة مدخل الحالات المتعددة Multiple case-studies approach مع طرق مختلفة لتجميع البيانات وتحليلها احصائياً.

6.حالات الدراسة:



ارتكزت الدراسة على ثلاثة حالات دراسية تعتبر من أكبر المصارف التجارية في ليبيا وهي:

-**مصرف الجمهورية:** مصرف مملوك للقطاع العام وتقع إدارته الرئيسية بمدينة طرابلس. يعتبر من أكبر مصارف ليبيا بحجم أصول بلغ 20 مليار دينار ليبي وعدد فروع 146.

-**مصرف التجارة والتنمية:** قطاع خاص وتقع إدارته الرئيسية بمدينة بنغازي وعدد فروعه 16.

-**المصرف التجاري الوطني:** مصرف مملوك للقطاع العام وتقع إدارته الرئيسية بمدينة البيضاء وعدد فروعه69.

7.طرق جمع البيانات:

اعتمدت الدراسة على المقابلة الشخصية والتقارير المالية كمصادر رئيسية لجمع البيانات. استخدمت الدراسة أسلوب المقابلة الشخصية على مرحلتين؛ بدأت بمقابلات مفتوحة مع أمناء سر مجالس إدارة المصارف الثلاثة المشاركة، هدفت إلى تجميع معلومات أولية حول بداية التطبيق الفعلي لدليل الحوكمة ومدى التزام المصارف بمتطلباته بشكل عام، وشكلت أساساً ساعد بشكل كبير في تصميم أسئلة المقابلة الشخصية المنظمة semi-structured interview والتي استهدفت 39 مشاركاً (21 عضو مجلس إدارة، 15 مدير إدارة، 3 موظفين إدارة مراجعة داخلية). كما استخدمت الدراسة أسلوب تحليل المحتوى content analysis للتقارير المالية المنشورة للفترات التالية لتطبيق دليل الحوكمة من حيث العرض والافصاح والمحتوى بالمقارنة مع متطلبات معايير المحاسبة الدولية ذات العلاقة (المعيار رقم 1: عرض القوائم المالية، والمعيار رقم 9: الأدوات المالية). جدول (1) يبين التقارير المالية التي تم تحليلها لكل مصرف من المصارف المشاركة.

جدول رقم (1): التقارير المالية المستخدمة في تحليل المحتوى

البيان	التقارير المالية المتوفرة بعد تطبيق الحوكمة
مصرف الجمهورية	التقارير المالية للأعوام 2012 إلى 2017
مصرف التجارة والتنمية	التقارير المالية للأعوام 2011 إلى 2020
المصرف التجاري الوطني	بدأ تطبيق دليل الحوكمة عام 2021

7.تحليل البيانات:

يبين هذا الجزء تحليلاً وصفياً للجزء المتعلق بالبيانات الديموغرافية للمشاركين في الدراسة، والتي تم جمعها من خلال استمارة المقابلة الشخصية المُهيكلة حيث تعكس البيانات الواردة في الجزء الأول من استمارة الاستبيان مجموعة من المتغيرات وهي: (المؤهل العلمي، التخصص، الوظيفة، الخبرة، والمشاركات في الدورات والندوات التخصصية).

جدول (2): معلومات عن المشاركين في الدراسة

المؤهل العامي	دكتوراه	ماجستير	بكالوريوس	ليسانس	دبلوم عالي
	% 33.3	% 30.8	%23.1	% 7.7	%5.1
التخصص	المحاسبة	إدارة الأعمال	التمويل والمصارف	اقتصاد	القانون
	%48.7	%23.1	%7.7	%12.8	%7.7
الوظيفة	عضو مجلس إدارة	مدير إدارة عليا	مراجع داخلي		
	%53.8	%38.5	%7.7		
سنوات الخبرة	أقل من 5	5 إلى 10	10 إلى 20	أكثر من 20	
	%12.8	%41	%20.6	%25.6	
المشاركة في الدورات والندوات	صفر	1 إلى 5	6 إلى 10	أكثر من 10	
	%7.7	%12.8	%30.8	%48.7	

يبين جدول (2) أن جميع المشاركين في الدراسة من ذوي المؤهلات الجامعية في التخصصات ذات العلاقة بمهامهم (العلوم الإدارية والمالية

والاقتصاد والقانون)، حوالي 64% منهم يحملون مؤهلات عليا (دكتوراه وماجستير)، أكثر من نصفهم أعضاء مجالس إدارة، معظمهم يملكون خبرة تتجاوز خمسة أعوام ومشاركون في دورات وندوات تدريبية في مجالهم الوظيفي.

جدول (3): استقصاء عن التزام المصارف المشاركة بتطبيق أساسيات دليل الحوكمة

	البيان	مصرف الجمهورية	مصرف التجارة والتنمية	المصرف التجاري الوطني
1	بداية تطبيق دليل الحوكمة	عام 2012	عام 2010	عام 2021
2	عدد أعضاء مجلس الإدارة	9	9	9
3	دورية اجتماعات مجلس الإدارة (كل شهرين على الأقل)	نعم	نعم	نعم
4	عدد أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	3	2	3
5	اجتماعات مجلس الإدارة كافية لأداء المهام المنوطة به؟	نعم	نعم	نعم
6	تم تكوين لجان الحوكمة الأساسية وفق ما يتطلبه دليل الحوكمة	نعم	نعم	نعم
7	تم تكوين لجان الحوكمة مباشرة بعد تطبيق الدليل	نعم	نعم	نعم
8	باشرت لجان الحوكمة اجتماعاتها بمجرد تكوينها	نعم	نعم	نعم
9	تجتمع اللجان وفق متطلبات دليل الحوكمة	نعم	نعم	نعم
10	كون مجلس الإدارة لجان حوكمة اختيارية	نعم	0	0
11	يوجد قصور في تطبيق دليل الحوكمة	نعم	نعم	نعم
12	يوجد أعضاء مستقلين ضمن لجان الحوكمة	نعم	نعم	نعم

اختلفت استجابة المصارف المشاركة في الدراسة لتعليمات المصرف المركزي فيما يتعلق بتطبيق دليل الحوكمة. مصرف التجارة والتنمية باشر تطبيق الدليل بمجرد صدوره، ومصرف الجمهورية بعده بعامين، فيما تأخر التجاري الوطني في تطبيق الدليل إلى عام 2021. ربما يدل ذلك على عدم وجود علاقة بين طبيعة ملكية المصرف (عامة أو خاصة) والالتزام بتطبيق متطلبات المصرف المركزي. بالمقابل، تأخر تطبيق المصرف التجاري الوطني لدليل الحوكمة يجعل من غير الممكن قياس التأثير على البيانات المالية المنشورة. عليه استبعد

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

المصرف من دراسة العلاقة بين تطبيق الدليل وجودة البيانات المالية.

من خلال الجدول يمكن القول إن تطبيق المصارف المشاركة للدليل مقبول إلى حد كبير من ناحية حجم مجلس الإدارة، دورية الاجتماعات وكفايتها، وجود أعضاء مستقلين وعددهم، تكوين لجان الحوكمة الأساسية واجتماعاتها. باستثناء مصرف الجمهورية، لم تعمد المصارف المشاركة في الدراسة إلى تكوين لجان اختيارية. مع ذلك، يرى أمناء سر مجالس الإدارة ان هناك قصوراً في تطبيق دليل الحوكمة في المصارف الثلاثة.

جدول (4) يبين بتفصيل أكثر آراء المشاركين في الدراسة حول تطبيق متطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة. يلاحظ تأكيد جميع المشاركين بأن مجلس الإدارة يقوم باختيار رئيسه، وعدم وجود علاقة قربى لأي من أعضاء المجلس والمراجعين الخارجيين، وعدم ارتباطهم بأي أطراف لها مصالح اقتصادية مع المصرف، والتأكيد على استقلالية إدارة الامتثال وإدارة المراجعة الداخلية، وتقيد مراجعي الحسابات بالمعايير والتشريعات التي تحكم عملهم.

جدول (4): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بمجلس الإدارة

	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	يقوم مجلس الإدارة باختيار رئيس المجلس	3.00	0
2	تتمتع إدارة الامتثال بدرجة عالية من الاستقلالية	2.92	0.35
3	لا يرتبط أعضاء المجلس بعلاقة قربى بالمراجع الخارجي	2.90	0.31
4	لا يرتبط أعضاء المجلس بأي أطراف لها مصالح اقتصادية مع المصرف	2.87	0.41
5	يتقيد مراجعي الحسابات بجميع المعايير والتشريعات التي تحكم عملهم	2.85	0.37
6	يدعم مجلس الإدارة استقلالية إدارة المراجعة الداخلية	2.79	0.61

جدول (5) يعرض مدى التزام المصارف المشاركة بمتطلبات دليل الحوكمة فيما يتعلق بلجنة المراجعة. يبين الجدول أن الإجابات تدعم الالتزام بالدليل حيث حصل متطلب تقديم توصيات بتكليف مدير المراجعة الداخلية واعفاءه على أعلى نسبة موافقة بمتوسط حسابي بلغ 2.92 وانحراف معياري 0.27، يليه متطلب التوصيات بخصوص تعيين المراجع الخارجي وتحديد اتعابه وتقييم كفاءته، ثم الرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية، يليها دراسة برنامج المراجعة الخارجية وإبداء الرأي حياله، ثم تقييم وظيفة المراجعة الداخلية، وأخيراً دراسة المخاطر المصرفية وفقاً لمقررات لجنة بازل بمتوسط حسابي بلغ 2.54 وانحراف معياري 0.72.

جدول (5): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة المراجعة

	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقدم لجنة المراجعة توصيات فيما يتعلق بتكليف مدير المراجعة الداخلية وإعفاءه	2.92	0.27
2	تقدم لجنة المراجعة توصيات بخصوص تعيين المراجع الخارجي وتحديد اتعابه	2.87	0.34
3	تتولى لجنة المراجعة تقييم كفاءة واستقلالية المراجع الخارجي	2.87	0.34
4	تقوم لجنة المراجعة بالرقابة على عدالة وشفافية البيانات المالية	2.82	0.56
5	تقوم لجنة المراجعة بدراسة برنامج المراجعة الخارجية وإبداء رأيها حياله	2.79	0.41
6	تتولى لجنة المراجعة تقييم أداء وظيفة المراجعة الداخلية	2.72	0.60
7	تتولى لجنة المراجعة دراسة المخاطر المصرفية وفقا لمقررات لجنة بازل	2.54	0.72

يدعم جدول (6) التزام المصارف المشاركة بمتطلبات دليل الحوكمة المتعلقة بلجنة المخاطر حيث يتراوح المتوسط الحسابي من 2.97 (انحراف معياري 0.16) الخاص بإجابات المشاركين عن متطلب تقييم اللجنة السنوي لمهام وخطط وإجراءات وهيكل المخاطر وتعديلها وفق الظروف

المحيطة، إلى 2.64 (انحرف معياري 0.78) الخاص بمتطلب مساعدة مجلس الإدارة في رسم سياسة المخاطر. يلاحظ من الجدول أن جميع المهام المناطة بلجنة المخاطر متبناه من قبل المصارف المشاركة بناءً على آراء المشاركين في الدراسة واهمها، عقد اجتماعات دورية ربع سنوية للجنة، تشكيل اللجنة بأغلبية أعضاء مجلس إدارة مستقلين، تأهيل أعضاء اللجنة في مجال المخاطر المصرفية، كفاية العنصر البشري والموارد الأخرى اللازمة لعمل إدارة المخاطر، وغيرها من المتطلبات التي تعكس علاقة لجنة المخاطر مع الإدارة التنفيذية من جهة وعلاقتها مع مجلس الإدارة من جهة أخرى

جدول (6): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة المخاطر

	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تعقد لجنة المخاطر اجتماعات دورية ربع سنوية على الأقل	2.74	0.59
2	اغلب أعضاء اللجنة من أعضاء مجلس الإدارة المستقلين	2.69	0.66
3	تساعد اللجنة مجلس الإدارة في رسم سياسة المخاطر	2.64	0.78
4	تشرف اللجنة على عمل الإدارة العليا في مجال المخاطر	2.85	0.54
5	لدى أعضاء اللجنة معرفة وإلمام كافي بطبيعة المخاطر المصرفية	2.90	0.31
6	تراجع اللجنة، سنوياً على الأقل، سياسة المخاطر الخاصة بالمصرف وتقترح التوصيات	2.79	0.47
7	تتطلع اللجنة على تقارير إدارة المخاطر الدورية وتراجعها قبل عرضها على مجلس الإدارة	2.92	0.27
8	تراجع اللجنة سنوياً مسؤوليات ومهام مدير المخاطر وتقترح التعديلات اللازمة	2.85	0.43
9	تقيم اللجنة سنوياً مهام وخطط وإجراءات وهيكل المخاطر وتعدلها وفق الظروف المحيطة	2.97	0.16
10	تقيم اللجنة سنوياً كفاية العناصر البشرية وغيرها من متطلبات عمل إدارة المخاطر	2.87	0.41

يبين الجدول (7) أن أراء المشاركين تدعم التزام المصارف تحت الدراسة بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بلجنة التعيينات والمكافآت. من خلال آراء المشاركين، يلاحظ التزام اللجنة بمتابعة السياسات والاجراءات المتعلقة بالتعيينات والمكافآت وتحديد المؤهلات المطلوبة والمعايير الأساسية لتقييم شاغلي الوظائف العليا، كما تضع سياسات واضحة تنظم مكافآت أعضاء مجلس الإدارة وبرامج التدريب المستمر لهم، وتقدم التوصيات اللازمة بخصوص تعيين أو اقالة المدير العام والإدارات العليا.

جدول (7): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة التعيينات والمكافآت

	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تقوم اللجنة بمراجعة ومتابعة السياسات والإجراءات المتعلقة بالتعيينات والمكافآت	2.97	0.16
2	تقوم اللجنة بتحديد المؤهلات المطلوبة للوظائف العليا وتراجعها سنوياً	2.90	0.31
3	تضع اللجنة سياسات واضحة للمكافآت والتعويضات والمرتبات للموظفين	2.90	0.31
4	تضع اللجنة المعايير الأساسية لتقييم شاغلي الوظائف العليا	2.79	0.41
5	تضع اللجنة سياسات واضحة تنظم المكافآت الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة	2.67	0.62
6	تقوم اللجنة بالتأكد من إعداد خطط وبرامج تدريب مستمر لأعضاء مجلس الإدارة	2.67	0.48
7	تقدم اللجنة التوصيات اللازمة بخصوص تعيين أو إقالة المدير العام والإدارات العليا	2.46	0.79

فيما يتعلق بلجنة الحوكمة، يلخص جدول (8) آراء المشاركين التي تبين مساهمة اللجنة في اعداد ومراجعة اخلاقيات عمل مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية، ومراجعة اللوائح التنفيذية المتعلقة بمهام لجان الحوكمة، وسياسات الإفصاح الخاصة بإجراءات الحوكمة، وتقدم التوصيات بشأن عضوية لجان مجلس الإدارة وتداول عضويتها.

جدول (8): آراء المشاركين حول متطلبات الحوكمة المتعلقة بلجنة الحوكمة

	البيان	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
1	تساهم اللجنة في إعداد ومراجعة المعايير الأخلاقية التي تحكم عمل المجلس والإدارة التنفيذية	2.97	0.16
2	تراجع اللجنة اللوائح التنظيمية المتعلقة بمهام لجان الحوكمة وتتابع عملها	2.97	0.16
3	تراجع اللجنة وتتابع سياسات وإجراءات الإفصاح وتقترح التعديلات ان وجدت	2.97	0.16
4	تضع اللجنة إطاراً عاماً لأسس الحوكمة في المصرف وتقوم بتعديلها إذا لزم الأمر	2.87	0.34
5	تقدم اللجنة توصيات بشأن عضوية لجان مجلس الإدارة والنظر في إمكانية تداول عضويتها	2.85	0.37
6	بالاشتراك مع إدارة المصرف، تعد اللجنة وتراجع الإفصاحات الخاصة بإجراءات الحوكمة	2.82	0.39

8.جودة التقارير المالية:

في هذا الجزء من الدراسة العملية تم تحليل المحتوى المعلوماتي للتقارير المالية للمصارف المشاركة ومدى تلبيتها لمتطلبات الحوكمة المتمثلة في العرض والتصنيف والإفصاح وفقا لمعايير المحاسبة الدولية ودليل حوكمة المصارف الليبي. تم تحليل محتوى التقارير المالية لمصرف الجمهورية والتجارة والتنمية، فيما استبعد المصرف التجاري الوطني من التحليل بسبب تأخر تبني المصرف لمتطلبات دليل الحوكمة إلى عام 2021؛ الأمر الذي جعل من غير الممكن دراسة تأثير ذلك على التقارير المالية المنشورة.

9.جودة العرض:

تحليل محتوى التقارير المالية يبين التزام مصرف الجمهورية بمتطلبات الحوكمة فيما يتعلق بإعداد ونشر القوائم المالية المطلوبة وفق معايير المحاسبة الدولية، فيما يلاحظ عدم التزام مصرف التجارة والتنمية بإعداد قائمتي التدفقات النقدية والتغير في حقوق الملكية. عدا ذلك، يلتزم المصرفان باحتواء التقارير على ملخص للسياسات المحاسبية ومقارنات مع سنوات سابقة والالتزام

بأساس الاستحقاق وتقييم فرض الاستمرارية عند الاعداد.

جدول (9): عرض القوائم المالية

	البيان	مصرف الجمهورية	مصرف التجارة والتنمية
1	القوائم المالية المعتمدة بعد تطبيق دليل الحوكمة	2012 إلى 2017	2011 إلى 2020
2	يتم إعداد ونشر قائمة المركز المالي	نعم	نعم
3	يتم إعداد ونشر قائمة الأرباح والخسائر	نعم	نعم
4	يتم إعداد ونشر قائمة التغير في حقوق الملكية	نعم	لا
5	يتم إعداد ونشر قائمة التدفقات النقدية	نعم	لا
6	تتضمن القوائم ملخص للسياسات المحاسبية	نعم	نعم
7	تتضمن القوائم المالية مقارنات مع فترات سابقة	نعم	نعم
8	يقيم فرض استمرارية المنشاة عند اعداد البيانات المالية	نعم	نعم
9	تعد البيانات المالية على أساس الاستحقاق	نعم	نعم

10.جودة التصنيف:

بالنظر إلى عامل تصنيف القوائم المالية يلاحظ اختلافاً كبيراً بين المصرفين. يفصل مصرف الجمهورية الأصول المتداولة عن غير المتداولة، وكذلك الأمر بالنسبة للالتزامات؛ بينما لا يوجد فصل لهذه البنود في تقارير مصرف التجارة والتنمية. هذا الاختلاف لا ينتقص من درجة التزام المصرفين بمعايير المحاسبة الدولية التي تسمح للمنشآت المالية بتصنيف أصولها وخصومها إلى متداولة وغير متداولة أو عرضها حسب درجة سيولتها، حيث ينص معيار المحاسبة الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية على: "فيما يخص بعض المنشآت المالية، يوفر عرض الأصول والالتزامات بحسب الترتيب التصاعدي أو التنازلي للسيولة معلومات يمكن الاعتماد عليها وأكثر ملائمة من العرض بحسب المتداول/ غير المتداول وذلك لأن

المنشأة لا تقدم سلعاً قابلة للتحديد بشكل واضح".

بناء عليه، يمكن إرجاع الاختلاف في تصنيف البنود إلى الأساس المتبع لكل مصرف؛ حيث يصنف مصرف الجمهورية بنود الأصول والالتزامات إلى متداولة وغير متداولة فيما يعتمد مصرف التجارة والتنمية درجة سيولة البند كأساس لترتيب البنود ضمن قائمة المركز المالي.

جدول (10): تصنيف القوائم المالية

	البيان	مصرف الجمهورية	مصرف التجارة والتنمية
1	تعرض الأصول المتداولة منفصلة عن الأصول غير المتداولة	نعم	لا
2	تعرض الالتزامات المتداولة منفصلة عن الالتزامات غير المتداولة	نعم	لا
3	تصنف الاستثمارات العقارية كأصول غير متداولة	نعم	لا
4	تصنف الأصول المتوقع تحصيلها خلال سنة متداولة	نعم	لا
5	تصنف الأصول المتوقع تحصيلها بعد أكثر من سنة غير متداولة	نعم	لا
6	تصنف الالتزامات المتوقع سدادها خلال سنة متداولة	نعم	لا
7	تصنف الالتزامات المتوقع سدادها بعد أكثر من سنة غير متداولة	نعم	لا

11.جودة الإفصاح:

يبين جدول (11) التزام المصارف المشاركة في الدراسة بالإفصاح عن القوائم المالية المعتمدة من المراجع الخارجي على الموقع الرسمي مع عرض الإيضاحات المتممة حسب معايير المحاسبة الدولية. بالمقابل، لا يلتزم المصرفان بالإفصاح عن المعايير الأخلاقية المطبقة، وعن مدى فعالية إجراءات الحد من المخاطر المصرفية، وعن مكافآت ومزايا أعضاء مجلس الإدارة، وعن الأهداف الاستراتيجية وهيكل المساهمات الرئيسية للمصرف وتركيبة مجلس الإدارة ولجانه من حيث الاستقلالية. ينفرد مصرف الجمهورية بالإفصاح عن ممارسات الحوكمة المتبناة، وعن السياسات المعتمدة في حال تضارب المصالح، وعن

آلية الترشح لعضوية المجلس وكيفية تكوين اللجان المنبثقة عنه. بالمقابل، ينفرد مصرف التجارة والتنمية بالإفصاح عن سياسات التوظيف وبرامج التطوير، وعن المخاطر المحيطة بالمصرف.

جدول (11): الإفصاح في القوائم المالية

	البيان	مصرف الجمهورية	مصرف التجارة والتنمية
1	الإفصاح عن القوائم المالية المعتمدة من المراجع الخارجي	نعم	نعم
2	الإفصاح عن التقارير المالية على الموقع الرسمي للمصرف	نعم	نعم
3	عرض الإيضاحات المتممة حسب معايير المحاسبة الدولية	نعم	نعم
4	الإفصاح عن ممارسات الحوكمة التي يتبناها المصرف	نعم	لا
5	الإفصاح عن المعايير الأخلاقية التي يتبناها المصرف	لا	لا
6	الإفصاح عن مدى فعالية إجراءات الحد من المخاطر المصرفية	لا	لا
7	الإفصاح عن السياسات المعتمدة في حال تضارب المصالح	نعم	لا
8	الإفصاح عن سياسات التوظيف وبرامج التطوير.	لا	نعم
9	الإفصاح عن الأهداف الاستراتيجية للمصرف	نعم	نعم
10	الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمصرف	لا	نعم
11	الإفصاح عن هيكل المساهمات الرئيسية في المصرف	نعم	نعم
12	الإفصاح عن آلية الترشح لعضوية مجلس الإدارة	نعم	لا
13	الإفصاح عن كيفية تكوين مجلس الإدارة واللجان المنبثقة عنه	نعم	لا
14	الإفصاح عن تركيبة مجلس الإدارة ولجانه من حيث الاستقلالية	نعم	نعم
15	الإفصاح عن مكافآت ومزايا رئيس وأعضاء مجلس الإدارة	لا	لا

12.النتائج:

من خلال تحليل البيانات، يلاحظ التزام المصارف المشاركة في الدراسة إلى حد بعيد بالمتطلبات الواردة بدليل الحوكمة الصادر عام 2010م عن مصرف ليبيا المركزي وأهمها عدد أعضاء مجلس الإدارة، دورية اجتماعات المجلس، وجود أعضاء مستقلين، تكوين لجان الحوكمة الأساسية ودورية اجتماعات

اللجان وتوصياتها للمجلس. قد يعزى ذلك إلى صدور الدليل وفرضه من قبل جهة عليا لها سلطة الاشراف والرقابة على المصارف. مع ذلك، يلاحظ التفاوت في تواريخ بدء تطبيق الدليل بين المصارف تحت الدراسة؛ فمصرف التجارة والتنمية بدأ تطبيق الدليل عام 2010م (بمجرد صدوره)، ومصرف الجمهورية في 2012م، بينما لم يطبق المصرف التجاري الوطني الدليل إلا عام 2021م؛ مع الاخذ في الاعتبار أن عدد ممن شاركوا في المقابلات الشخصية يقرون بالقصور وعدم الفعالية في تطبيق الدليل.

كما تبين وجود تعارض بين بعض متطلبات الحوكمة والتشريعات المنظمة لعمل المصارف. فمثلا، يلاحظ الاختلاف بين التشريعات فيما يتعلق بالحد الأدنى والاعلى لعدد أعضاء مجلس الإدارة المنصوص عليه في دليل الحوكمة مع ما ينص عليه قانون المصارف والنظم الأساسية. يتطلب ذلك ضرورة القيام بمراجعة التشريعات ذات العلاقة لتعزيز التوافق والحد من تضارب نصوص التشريعات العامة والخاصة.

بالرغم من المستوى المرضي لتطبيق متطلبات الحوكمة في المصرف التجاري الوطني إلا أن تأخر البدء في تطبيق الدليل إلى عام 2021م حد من إمكانية قياس تأثيره على جودة البيانات وتحسين محتواها وطريقة عرضها كهدف رئيسي للدراسة. عليه، تم استبعاد المصرف من تحليل محتوى القوائم المالية.

تحليل المحتوى من حيث العرض والتصنيف والافصاح يبين تحسن انتظام نشر البيانات المالية الختامية للمصارف المشاركة بشكل ملحوظ في الفترات المالية اللاحقة لتطبيق دليل الحوكمة. فيما يتعلق بالقوائم المالية المطلوب إعدادها ونشرها وفقاً لمعايير المحاسبة الدولية، يلاحظ التزام مصرف الجمهورية

باستيفاء هذا المتطلب (قائمة المركز المالي، قائمة الدخل، قائمة التدفقات النقدية، وقائمة التغير في حقوق الملكية)، فيما يعد مصرف التجارة والتنمية قائمتي المركز المالي والدخل فقط.

من حيث التصنيف، تبين ارتفاع درجة التزام مصرف الجمهورية بالمقارنة بمصرف التجارة والتنمية مع الاخذ في الاعتبار ما تم الإشارة إليه سابقاً من اتاحة معايير المحاسبة الدولية للمؤسسات المالية للاختيار بين تصنيف بنود قائمة المركز المالي إلى متداولة وغير متداولة والتي يستخدمها مصرف الجمهورية، أو ترتيبها حسب سيولتها والتي يستخدمها مصرف التجارة والتنمية. مع ذلك، خلص التحليل إلى وجود انحراف عن معايير المحاسبة الدولية في معالجة وتصنيف بعض العمليات المالية منها على سبيل المثال تصنيف فائض إعادة تقييم الأصول غير المتداولة ضمن المخصص العام بدلاً من تصنيفها ضمن حقوق الملكية تحت بند فائض أو احتياطي إعادة تقييم الأصول غير المتداولة.

بينت الدراسة تحسناً نسبياً فيما يتعلق بجودة الإفصاح ووجود قصور بالنظر إلى متطلبات دليل حوكمة المصارف الليبي ومعايير المحاسبة الدولية على حد سواء. أهم أوجه القصور تمثلت في ضعف الإفصاح عن المخاطر المحيطة بالمصرف، مدى فعالية الإجراءات المتبعة للحد من المخاطر المصرفية، المعايير الأخلاقية المطبقة، المكافآت والمزايا الممنوحة لأعضاء مجلس الإدارة والإدارة التنفيذية العليا للمصرف، سياسات توظيف وتدريب العاملين. بالمقابل، وجدت الدراسة اهتماماً متزايداً في الإفصاح عن أهداف المصرف الاستراتيجية. نسبياً، جودة التقارير المالية من ناحية الإفصاح لمصرف التجارة والتنمية أفضل منها بالنسبة لمصرف الجمهورية. وهنا تجدر الإشارة

إلى عامل آخر هو ملكية مصرف التجارة والتنمية للقطاع الخاص المهتم أكثر بالبيانات المالية وغير المالية عن استثماراته وجدواها.

تربط عديد الدراسات بين ممارسة حوكمة المؤسسات وجودة التقارير المالية من حيث العرض والتصنيف والافصاح (عبدالله، 2016؛ البشيري، 2017؛ عاد وآخرون،2018؛ نور الدين وبن زاف، 2019؛ عزاوي، 2019؛ لمين، 2021؛ غريب وآخرون، 2020؛ عطية، 2021). تعزز نتائج الدراسة هذه الارتباط إلى درجة كبيرة، حيث أن التزام المصارف المشاركة بمتطلبات الحوكمة قادها إلى زيادة الاهتمام بتحسين جودة ممارساتها وانظمتها الداخلية، والذي نتج عنه تحسن في أنظمة معلوماتها وأهمها المعلومات المالية.

13.خاتمة

حاولت الدراسة استكشاف العلاقة بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة وجودة التقارير المالية الختامية لعدد من المصارف التجارية الليبية مستخدمة مدخل دراسة الحالات المتعددة. تم تجميع البيانات باستخدام المقابلة الشخصية شبه المنظمة والقوائم المالية للمصارف المشاركة للفترات التالية للبدء في تطبيق دليل الحوكمة. توصلت الدراسة إلى نتائج أهمها وجود علاقة إيجابية بين الالتزام بمتطلبات الحوكمة وجودة التقارير المالية من نواحي العرض، التصنيف والافصاح. هذه العلاقة بدأت واضحة لدى المشاركين في المقابلة الشخصية ومن خلال التقارير المالية، بالرغم من وجود بعض القصور في التطبيق. بالإضافة لذلك، أوضحت الدراسة وجود تضارب في بعض التشريعات المنظمة للنشاط المصرفي، الأمر الذي

يتطلب أجراء مراجعة وتعديلها وتطويرها بما يحقق الاتساق بينها، ويخدم القطاع المصرفي بشكل عام.

14.المراجع:

- البشيري، زبيدي (2017)، **دور حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية وتحسين الأداء المالي**، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد بوضياف بالمسلة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، الجزائر.
- بن لسود، ياسر عبدالله احمد (2015)، دور آليات حوكمة المراجعة في الحد من ممارسات إدارة الأرباح، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.
- بوقندورة، رانية (2021)، حوكمة الشركات ودورها في تحقيق جودة المعلومات المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر.
- جبريل، وائل محمد (2018)، أثر سلوكيات المواطنة التنظيمية على تطبيق مبادئ الحوكمة بالمصارف التجارية الليبية، مجلة أفاق اقتصادية، المجلد (4) العدد (8): 1- 49.
- حسين، محمد إبراهيم محمد (2020)، قياس تأثير جودة التقارير المالية، واليات حوكمة الشركات، وخصائص المديرين التنفيذيين على كفاءة القرارات الاستثمارية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
- الحربي، آلاء واصل (2021)، أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية، مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الاقتصادية والإدارية، المجلد (29) العدد (3): 223 -253.
- خيرالله، سليمان إدريس رزق (2021)، ركائز حوكمة الشركات ودورها في جودة التقارير المالية، رسالة

ماجستير غير منشورة، جامعة النيلين، السودان.

- الدرباق، أمين مرعي والعبيدي عادل عطية (2021)، مدى التزام القطاع المصرفي الليبي بتطبيق الآليات المحاسبية للحوكمة، مجلة دراسات الاقتصادية والأعمال، مجلد (8) العدد (1): 310- 334.
- عطية، متولي السيد متولي (2021)، أثر فعالية لجان المراجعة وجودة المراجعة الخارجية على توقيت إصدار التقرير المالي السنوي، المجلة العلمية للدراسات المحاسبية، مجلد (3) العدد (1): 32- 95.
- عاد، أسماء، دويس، فوزية، وغوار، منية (2018)، دور تطبيق مبادئ حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الشهيد حمه لخضر، الجزائر.
- عامر، انس (2020)، تأثير تطبيق آليات حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية المنشورة بسوق الاوراق المالية في ليبيا، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة عين شمس، مصر.
- لمين، علون (2021)، مساهمة آليات حوكمة الشركات في تحقيق جودة المعلومات المحاسبية، مجلة نور للدراسات الاقتصادية، مجلد (5) العدد (8): 48- 68.
- عبدالله، انتصار حسين علي (2016)، لجان المراجعة في ظل حوكمة الشركات وأثرها علي جودة التقارير المالية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الرباط الوطني، السودان.
- عثمان، قمر احمد (2016)، أثر حوكمة الشركات علي جودة التقارير المالية، رسالة ماجستير، جامعة تشرين، سوريا.

- عزازي، سليم أيمن عطوة (2019)، مدى تأثير آليات الحوكمة الداخلية وخصائص المراجع الخارجي على توقيت إصدار التقارير المالية، مجلة الفكر المحاسبي، مجلد (23) العدد (1): 291- 333.
- عبدالفتاح، محمد عبدالرحمن (2011)، نموذج مقترح لقياس اثر آليات الحوكمة علي جودة الأرباح المحاسبية بالقوائم المالية لشركات المساهمة المصرية، مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية، جامعة أسيوط، العدد (50): 94- 149.
- غريب، احمد، الميهي، رمضان والجوهري، لطفي (2020)، أثر آليات الحوكمة الداخلية على جودة التقارير المالية ومعدل صافي الربح السنوي بالتطبيق على بعض الشركات المصرية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مجلد (7) العدد (2): 39- 64
- مكاوي، فريد عثمان (2019)، انعكاس حوكمة الشركات على جودة التقارير المالية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة العربي بن مهيدي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارة وعلوم التسيير، الجزائر.
- المطيري، عبدالله (2022)، اثر تطبيق الحوكمة الالكترونية على تحسين جودة التقارير الحكومية بالهيئات الكويتية، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، مجلد (13) العدد (2): 2101- 2133
- نور الدين، احمد قايد وابن زاف، لبنى (2019)، مساهمة حوكمة الشركات في تحقيق جودة التقارير المالية، المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات، مجلد (2) العدد (6): 61- 78
- Barakat, A. and Hussainey, K., (2013), Bank governance, regulation, supervision, and risk reporting:

Evidence from operational risk disclosures in European banks. **International Review of Financial Analysis**, Vol.30, December: 254- 273.

- Cohen, A. Gaynor, L. Krishnamoorthy, G. and Wright, A., (2011). The Impact on Auditor Judgments of CEO Influence on Audit Committee Independence. Auditing A Journal of Practice & Theory, Vol. 30(4): 129- 147

- Bonetti, P., Magnan, M. and Parbonetti, A., (2016), The influence of country and firm—level governance on financial reporting quality: revisiting the evidence, Journal of Business Finance & Accounting, Vol. 43(0): 1059- 1094.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا(Covid-19)

[1]أ.كريمة جمعة إبراهيم، [2]د.زينب عمر العموري، [3]أ.وفاء أمراجع البركي.

1. محاضر مساعد بقسم المحاسبة- كلية الأقتصاد- جامعة بنغازي.

2. أستاذ مساعد بقسم المحاسبة- كلية الأقتصاد- جامعة بنغازي.

3.محاضر مساعد بقسم المحاسبة- كلية الأقتصاد- جامعة بنغازي.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6803

Published: 27.07.2024

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة مستوى الإفصاح عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا (covid-19)، ولغرض تحقيق هذا الهدف تم الاعتماد على المنهج التحليلي الوصفي، وجمعت البيانات بواسطة استمارة استبيان وزعت على العاملين بقسم المحاسبة بالفروع الرئيسية للمصارف التجارية، تم تحليل 38 استبانة من أصل 40، حيث استخدام اختبار t لعينة واحدة (one simple t-test) للتعرف على مستوى الافصاح، وتوصلت الدراسة إلى نتيجة مفادها، وجود مستوى جيد للإفصاح عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية اثناء جائحة كورونا، كما أوصت الباحثتان بضرورة قيام الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية المعنية بشؤون مهنة المحاسبة بالدولة بدراسة التأثيرات المترتبة على الأنشطة الاجتماعية في أوقات الحروب والكوارث البيئية والصحية وغيرها وبيان كيفية الإفصاح عنها بالتقارير .

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: المسؤولية الاجتماعية، الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية، جائحة كورونا.

©2024 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



The impact of the Corona pandemic (Covid-19) on the disclosure of social responsibility in the financial reports of Libyan commercial banks

[1]Mr. Kareemah Jummah Abraheem, [2] Dr. Zaineb Omare Abugenah. [3]Mr. Wafa Emragi Mohammed Elbreki.

1. Assistant lecturer Accounting Department - University of Benghazi.

2. Assistant Professor Accounting Department - University of Benghazi.

3. Assistant lecturer Accounting Department - University of Benghazi.

Abstract

This study aims to know the level of.social responsibility disclosure concept in the financial reports of companies in light of the Corona pandemic (covid-19), and to achieve this goal the descriptive analytical method was used. Data were collected by means of a questionnaire distributed to the accounting department employees of four Libyan commercial banks, 38 out of 40 questionnaires were analyzed and a One-sample t-test was used, to find out the level of social disclosure. The study concluded that there is a good level of disclosure of the concept of social responsibility in corporate financial reports, during the Corona.

Keywords: social responsibility, disclosure of social responsibility, corona virus pandemic

المحور الأول: الإطار العام للدراسة:

مقدمة:

لقد شـهِد العالم العديد من الأزمات والأوبئة مند القدم وحتى وقتنا الحاضـر، التي كان لها أثار سـلبية على كافـة نـواحي الحيـاة الاجتـمـاعـيـة والاقتصـادية والسـياسـية، وهو ما يعيشـه العالم الأن من خلال تفشـي مرض الجهـاز التنفسـي أو مـا يعرف بفيروس كورونا المسـتجد الذي يحمل المصـطلح العلمي (covid-19) والذي وصـفته منظمة الصـحة العالمية



بالجائحة وذلك في مارس 2020م بسبب سرعة انتشاره وحالة الطوارئ الذي تسبب بها لعدم القدرة على السيطرة عليه منذ اكتشافه، فمنذ ذلك الوقت والدول تواجه تطورات متسارعة سواء على الصعيد الصحي أو البيئي أو الاجتماعي أو الاقتصادي، فقد أتبعت حكومات الدول المتأثرة بهذا الوباء القاتل مجموعه من الإجراءات التي من شأنها الحد من انتشاره والوقاية منه والتي كان من أهمها اتباع سياسة الاغلاق الكامل لبعض القطاعات وشل حركة التنقل بفرض حضر التجوال بالداخل والخارج وذلك بتوقف الطيران لمنع التنقل بين الدول، الأمر الذي تسبب بدوره بتدهور اقتصاديات تلك الدول وكساد نشاط بعض القطاعات المتأثرة بعملية الاغلاق وخسارتها وتعرضها للإفلاس.

وفي هذا الشأن كان من المهم أن تولي مؤسسات الاعمال اهتمام أكثر بعملية الإفصاح عن أبرز التطورات التي حدثت والمتوقع حدوثها، والتي لها تأثير على نشاط الشركة حتى يكون مستخدمي البيانات المالية من ذوي المصلحة على بينه بحقيقة الوضع المالي لها وما قد تؤول إليه نتيجة أعمالها جراء تأثرها بسياسة الاغلاق المتبعة. ومما لا شك فيه بأن هذه الجائحة قد فرضت صورة جديدة للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للشركات "Corporate Social Responsibility" بكافة مجالاتها والتي عرفها البنك الدولي بأنها ": إلتزام أصحاب النشاطات التجارية بالمساهمة في التنمية المستدامة من خلال العمل مع مواطنيهم وعائلاتهم والمجتمع المحلي والمجتمع ككل لتحسين مستوى معيشة الناس بشكل

يخدم التجارة والتنمية في ان واحد" كما عرفتها منظمة التجارة العالمية World Tared Organization (WTO) بأنها: " جميع المحاولات التي تساهم في تطوع الشركات لتحقيق تنمية ذات إعتبارات أخلاقية واجتماعية "(السعداوي، 2013: 35).

فالمسؤولية الاجتماعية بمفهومها الأخلاقي تستمد جدورها بالنسبة لنا كمجتمعات عربية من الشريعة الإسلامية القائمة على مبادئ العدالة والتكاتف الاجتماعي وإعمار الأرض والقيم والعادات التي تحث على الإحسان للغير، فلا يمكن الحديث عن الأثار السلبية لجائحة كورونا دون أن نربطها بمفهوم المسؤولية الاجتماعية فكلاهما وجهان لعملة واحدة، فقد أصبحت إدارة المؤسسة مسؤولة أمام موظفيها وعملائها والبيئة التي تعمل بها والمجتمع ككل في ظل هذه الجائحة بالمساهمة بكافة النشاطات سواء كانت مادية أو معنويه للحد من أثارها السالبة.

1.مشكلة الدراسة:

إن مهنة المحاسبة شأنها شأن أي مهنة تتأثر بالبيئة المحيطة وتؤثر بها، فقد كان لها نصيب هي الأخرى من التأثر بفيروس كورونا سواء كان من جانب القياس الكمي أو الإفصاح عن الأثار الاقتصادية في بيئة الاعمال، فعلى الرغم من أنه لا توجد إرشادات واضحة حتى الأن حول كيفية تقديم الإفصاح عن نوعية الأثر إلا إن إدارة الشركة يجب أن تكون واضحة ومسؤولة أمام ذوي المصلحة وتتسم بياناتها المالية بالشفافية والوضوح، فقد شجعت المنظمة الدولية لهيئة الأوراق المالية (IOSCO) على الإفصاح العادل على الأثار المرتبطة ب-COVID 19، حيث أشارت إلى أن المستثمرين



وغيرهم من أصحاب المصلحة هم بحاجة إلى معلومات مالية عالية الجودة وفي الوقت المناسب وإيضاح تداعيات الأزمة على الأداء التشغيلي والمركز المالي والسيولة والتنبؤات المستقبلية، سواء كان الإفصاح بشكل مادي أو وصفي فالشفافية باتت مطلبا مهما في بيئة الأعمال التي يغمرها الشك وحالة عدم التأكد. والقطاع المصرفي وعلى راسه المصرف المركزي، باعتباره من اهم القطاعات المحركة للاقتصاد، تقع على عاتقه مسؤولية كبيرة عندما تقع مثل هذه الكوارث الصحية والبيئية _على غرار تفشي فايروس كورونا_ فمن المهم ان يوضح للفئات ذات المصلحة أبرز الخطط والأنشطة التي مارسها في مواجهة تداعياتها، ومن المفترض ان يصدر المصرف المركزي في هذا الشأن العديد من القرارات التي تعبر عن تضامن القطاع والتزامه بمسؤوليته الاجتماعية حيال البيئة والمجتمع الذي تعمل بها كافة المصارف الذي يشرف على عملها،

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في محاولة معرفة مستوى الإفصاح عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل تداعيات انتشار فيروس كورونا، ويمكن صياغتها بطرح السؤال التالي:

ما هو مستوى الإفصاح عن مفهوم المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية؟ في ظل جائحة كورونا؟ وللإجابة عن هذا السؤال تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1.ماهو مستوى الإفصاح عن مجال الموارد البشرية في ظل جائحة كورونا؟

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



2.ما هو مستوى الإفصاح عن مجال العملاء أو الخدمة في ظل جائحة كورونا؟

3.ما هو مستوى الإفصاح عن الإفصاح عن مجال المساهمات العامة في ظل جائحة كورونا؟

2.أهداف الدراسة:

تهدف هده الدراسة إلى تسليط الضوء على تداعيات جائحة كورونا على بيئة الأعمال الليبية وحجم الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية اثناء هذه الازمة من وجهة نظر موظفي قسم المحاسبة في المصارف التجارية الليبية. ويتفرع من هذا الهدف الرئيسي الأهداف الفرعية التالية:

1.التعرف على مستوى الإفصاح عن مجال الموارد البشرية خلال تفشي فيروس كورونا.

2.التعرف على مستوى الإفصاح عن مجال المنتج أو المستهلك خلال تفشي فيروس كورونا.

3.التعرف على مستوى الإفصاح عن مجال العامة خلال تفشي فيروس كورونا.

3.أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من الأهمية الخاصة بالإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات في ظل جائحة كورونا، والتعرف على مستوى هذا الإفصاح ليشمل كافة المعلومات التي يحتاجها ذوي المصلحة والتي من شأنها أن تعبر بوضوح وشفافية عن الوضع المالي الحالي والمستقبلي للمؤسسة سواء كان الإفصاح بشكل مادي أو وصفي.

4.الدراسات السابقة:

لقد حظى موضوع الافصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالكثير من

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الاهتمام بين البحاث والأكاديميين ومنها دراسة (الأمين، 2020) والتي هدفت إلى التعرف على أهم الأثار والتحديات التي تواجهها المنظمات إبان جائحة كورونا والتي توصل الباحث من خلالها إلى أنه توجد تأثيرات كبيرة للجائحة على مستوى الإفصاح البيئي والاجتماعي والحوكمة، كما أوصت بضرورة العمل بشكل مضاعف لإبراز الإجراءات الاحترازية وتأثيراتها على نشاط الشركة الاجتماعي والبيئي بصورة تجعل من التقارير المالية تمتاز بالشفافية والوضوح. بينما هدفت دراسة (السمادوني وعبد السيد، 2021) إلى التعرف على مستوى الإفصاح عن المخاطر الغير مالية والافصاح عبر الإنترنت اثناء جائحة كورونا في بيئة الأعمال المصرية والتي توصلت إلى نتيجة مفادها أنه يوجد أثر إيجابي لانتشار الجائحة على مستوى الإفصاح عن هذه المعلومات. أما دراسة (Jabin، 2021) فقد هدفت إلى تحديد أثر تفشي فيروس كورونا على مهنة المحاسبة وتوصلت إلى نتيجة تنص على وجود أثر كبير لهذه الجائحة على المهنة فقد كانت هناك صعوبات في أداء مهنة المحاسبة بسبب انعدام الأمن الصحي وقلة التوعية والتدريب على العمل في مثل هذا المناخ، وانعدام الأمن السيبراني. بينما ركزت دراسة(Sanchez،2021) على اثار الجائحة على الأداء الاجتماعي للشركات في بيئة الأعمال الإسبانية والتي نتج عنها التزام الشركات بالمسؤولية الاجتماعية تجاه المجتمع وذوي المصلحة. في حين هدفت دراسة (سامية، 2021) إلى محاولة تطوير الإفصاح في تقرير الاستدامة من خلال الإفصاح عن الربح الاقتصادي والقيمة المحققة ضمن المؤشرات



الاقتصادية ودورها في تعزيز شفافية المعلومات المحاسبية أثناء الجائحة وتوصلت الدراسة إلى أن الالتزام لازال قويا قبل الجائحة وبعد انتشارها. كما أجرى (شحاته،2021) دراسة هدفت إلى عرض وتحليل أثار الجائحة الحالية والمحتملة وتداعياتها على بيئة التقارير المالية وبيان محددات الإفصاح المحاسبي عن covid-19 في ضوء هذه التداعيات وتحديد أهم المشاكل التي تعيقها، وتوصل الباحث إلى نتيجة مفادها وجود تأثير ذو دلالة معنوية بين الإفصاح عن معلومات جائحة كورونا والقيمة السوقية لأسهم الشركات المقيدة بالسوق المالي المصري.

من خلال تحليل الدراسات السابقة التي تم تناولها في هذه الدراسة نجد أنها تدور حول دراسة موضوع الإفصاح عن الأداء الاجتماعي سواء تأثره بجائحة كورونا أو تطوير مستوى الإفصاح وأنها تم دراستها في بيئات مختلفة، غير أن الدارسة الحالية تهدف إلى التعرف على حجم هذا الإفصاح (سواء كان بشكل كمي أو سردي) في ظل تداعيات الجائحة في بيئة الأعمال الليبية وفي المصارف التجارية بوجه خاص والتعرف على أبرز النشاطات الاجتماعية المفعلة حيال ذلك، لذلك كان لابد من القيام بهذه الدراسة لتغطية الفجوة البحثية في هذا الجانب.

5.فرضيات الدراسة:

في ضوء الدراسات السابقة للموضوع وتحقيقا لهدف الدراسة، تمت صياغة الفرضيات الدراسة بالشكل التالي:

الفرضية الرئيسية: لا يوجد مستوى ذو دلالة إحصائية للإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير

المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا.

الفرضيات الفرعية:

-الفرضية الفرعية الأولى: لا يوجد مستوى ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا.

-الفرضية الفرعية الثانية: لا يوجد مستوى ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مجال المستهلك أو الخدمة بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا.

-الفرضية الفرعية الثالثة: لا يوجد مستوى ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مجال المساهمات العامة بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا.

5.منهجية الدراسة:

تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي تحقيقا لهدف الدراسة ألا وهو معرفة مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في لا يوجد مستوى ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية في ظل جائحة كورونا.

6.حدودالدراسة:

اقتصرت الدراسة على تحقيق الهدف الرئيسي منها، وهو التعرف على مستوى الإفصاح مجالات المسؤولية الاجتماعية في التقارير المالية في ظل تفشي فيروس كورونا Covid-19، دون التطرق الى جانب القياس الكمي والمتعلق بكيفية احتساب التكاليف الاجتماعية، كما اقتصرت على دراسة مستوى الإفصاح عن ثلاث مجالات فقط من مجالات



المسؤولية الاجتماعية وهي مجال الموارد البشرية، مجال المستهلك او الخدمة، مجال المساهمات العامة، دون التطرق الى مجال الموارد الطبيعية والبيئة وذلك لعدم مطابقة مفهومه لطبيعة النشاط المصرفي، وفيما يتعلق بالحدود المكانية والزمنية فقد اقتصرت الدراسة على عينة من المصارف التجارية الليبية التي تقع ادارتها الرئيسية في المنطقة الشرقية، وتشمل العينة مصرف الوحدة ، المصرف التجاري الوطني، مصرف الاجماع العربي، مصرف المتوسط، اما فيما يتعلق بفترة الدراسة فقد كانت خلال عام 2022م.

المحور الثاني: الإطار النظري:

1.جائحة كورونا و اثارها الاقتصادية على بيئة الأعمال الدولية والمحلية:

اكتشف فيروس كورونا مؤخرا بالتحديد في أواخر عام 2019 بمدينة ووهان الصينية، ويعد هذا الفيروس فصيلة من سلسلة الفيروسات واسعة الانتشار تسمى بالفيروسات التاجية، وسجلت أول حالة إصابة لعدوى الفيروس التاجي بها (COV H) مع مطلع الستينات حيث تم الإبلاغ عنها في عام 1960 لمريض يعاني من نزلة برد شديدة أدت إلى التهاب حاد بالقصبات الهوائية وبعد الاختبارات المعملية اكتشف انه مرض معدي ناتج عن انتقال الفيروس من الطيور وخاصة الدجاج الى البشر، على غرار ذلك فإن فيروس كورونا الذي ظهر بمدينة ووهان والذي يشتهر أهلها بتناول جميع أنواع الحيوانات الامر الذي تسبب في انتقال الفيروس من الحيوانات وبالتحديد طائر الخفاش الى البشر حسب ما وصفته منظمة الصحة العالمية بتقاريرها (خلالف وبالقاضي، 2020:



143)، ومند تلك اللحظة بدأ الفيروس في الانتشار من شخص مصاب الى اخر ومن مدينة لأخرى حتى صار وباء يصعب التحكم به مسببا ازمة صحية عالمية لعدم وجود لقاح مضاد له من ناحية، ومدة الحضانة التي تتراوح ما بين 15 – 20 يوم، الامر الذي يجعل وقت الإصابة به والوقاية منه للحد من انتشاره امرا صعبا من ناحية أخرى، فقد أعلنت الدول حالة الطوارئ واتخاد الإجراءات الاحترازية للحد من تفشيه والتي كانت أولها الزام المواطنين بإجراءات الحجر الصحي بمنازلهم، واتباع سياسة الاغلاق الكامل جوا وبحرا وارضا لمنع التنقل بين الدول الموبوءة، وغيرها من الإجراءات التي من شأنها الوقاية من الإصابة بالفيروس والحد من انتشاره.

قد سبب فيروس كورونا (COVID-19) العديد من التداعيات السلبية في الاقتصاد العالمي، ففي الواقع كانت توجد مخاوف من حدوث أزمة اقتصادية بسبب القيود على حركة النقل التي أجبرت عليها الدول لمنع انتقال الوباء اليها، كما إن القيود المفروضة على السفر والحجر المنزلي أدت الى توقف بعض القطاعات عن العمل وانخفاض الإنتاج، وارتفاع معدل البطالة (بسبب تصريف العمال) مما سبب في حالة دعر بين المواطنين لتخوفهم من عدم سد كفايتهم من تلك السلع التي ارتفعت أسعارها بسبب ارتفاع الطلب عليها لقلة المعروض منها، وهذا ما اشارت اليه منظمة اليونيسيف للحقوق الإنسان في تقريرها عام 2020 والذي ينص على إن " فئة الفقراء والمحرومين هم الذين تكبدوا بشكل كبير عبء الاثار الاجتماعية والصحية والاقتصادية لتفشي فيروس كورونا "



(sera، 2020)، كما تقدر الأمم المتحدة ان ما يقارب من نصف العمال قد يفقدون وظائفهم بسبب سياسات الحجر(UN NEWS, 2020).

كما تسببت الجائحة في انتشار حالة من عدم اليقين في الوسط الاقتصادي، مما أدى الى صعوبة التنبؤ بالمستقبل، وازدادت الحاجة الى اتخاذ التدابير اللازمة للحد من الخسائر الناجمة عن الاثار السلبية على بيئة الاعمال، ومن الأمثلة على هذه الأثار حسب تقديرات بعض المنظمات الدولية على رأسها: صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، ومنظمة السياحة العالمية، ومنظمة التجارة العالمية ما يلي:انخفاض حجم التجارة الدولية على مستوى العالم بنسب تتراوح بين 13%-32% .

✓تجاوز الدين العام العالمي 101,5%.

✓انكماش عدد السياح العالميين بحوالي 97%.

✓انخفاض معدل التضخم على مستوى العالم ليسجل 3% عام 2020 بسبب انخفاض الطلب.

✓أدى انتشار الجائحة لإغلاقات صارمة مما سبب اضطرابات حادة في سوق العمل العالمي مما تسبب في خسارة أكثر من 130 مليون وظيفة بدوام كامل. (السمدوني وعبد السيد، 2021: 10)

وطال هذا الأثر بطبيعة الحال بيئة الاعمال الليبية، فدولة ليبيا على الرغم من أنها لم تعاني من الجائحة إلا في الوقت متأخر نسبيا، إلا إن هذا الوباء بدأ في الانتشار سريعا مع بداية شهر يوليو 2020م وزادت حالات الإصابة به لتصل إلى أكثر من 57975 حالة في اليوم وفقا لإحصائيات

وزارة الصحة الليبية في تلك الفترة (الفيتوري، 2020).

وعلى الرغم من الوضع السياسي للبلاد وما كانت تعانيه من انقسام (وجود حكومتين احدهما في غرب البلاد والأخرى في شرقها) في فترة بداية انتشار الفيروس، إلا إن هذا لم يمنع الحكومتان من اتباع التدابير اللازمة لمواجهة هذا الوباء، فقد أغلقت المدارس، والمؤسسات ت الخدمية والإنتاجية والمصانع والمقاهي والمطاعم باستثناء محال البقالة العامة والصيدليات، فأصبحت البلاد تسودها حالة من الاغلاق الشبه كامل داخليا وخارجيا، فقد أقفلت الحقول والموانئ النفطية في السابع عشر من يناير 2020 وتوقف الانتاج والتصدير، باستثناء الحقول البحرية التي تنتج أقل من 100 الف برميل في اليوم ، وبالتالي انخفضت إيرادات النفط المصدر الأساسي والأول لتمويل الميزانية العامة للدولة (الشائبي،2020: 33).

2.الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا:

أ.مفهوم المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية للشركات ومجالاتها:

تعد المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية فرع من فروع المحاسبة الذي يهدف الى ابراز الجانب الاجتماعي لأداء الشركات اتجاه الأطراف المهتمة، وقد عرفها الباحثون بأنها تمثل " نظاما يهدف لتوفير البيانات والمعلومات المحاسبية الخاصة بالنشاط الاجتماعي للوحدة الاقتصادية، ويتضمن مجموعة من الإجراءات والأنشطة ذات العلاقة بجوانب المسؤولية الاجتماعية للوحدة وفرض الرقابة عليها" (السعداوي، 2013:38).



ويذكر الأدب المحاسبي العديد من المزايا التي تعود على الشركات من وراء التزامها بمسؤوليتها الاجتماعية والتي تعبر عن أهميتها، فالإفصاح عنها من شأنه أن يعمل على تحسين سمعة الشركة من خلال رفع مستوى الجودة في تقديم الخدمات للعملاء، وزيادة الثقة بين إدارة المؤسسة وأصحاب المصالح، بالإضافة الى رفع مستوى الشفافية في التعامل ومعرفة الاعتبارات البيئية واهتمامها بالاستثمار في الموارد البشرية، الامر الذي من شأنه أن يعطي انطباع حسن في السوق مما يحقق لها مزايا مستقبلية، كما يمكنها ان تبني علاقات قوية مع الدولة حتى تتمكن من الحصول على المساعدة اللامة لحل مشاكل المنعات القانونية التي قد تتعرض لها اثناء مزاولتها لنشاطها، أو التمكن من الحصول على التمويل اللازم من البنوك العاملة بالدولة أو الحصول على ميزة الاعفاء الضريبي، الأمر الذي من شأنه أن يشجع باقي الشركات على أداء نشاطها الاجتماعي اتجاه بيئتها التي تعمل بها(سامية، 2020).

ومجالات المحاسبة الاجتماعية كما حددتها بعض الدراسات مثل: دراسة مجمع المحاسبين القانونيين الأمريكيين (AICPA) عام 1937 هي: مجال الموارد البشرية، مجال العملاء والمنتجات، مجال الموارد غير المتجددة، مجال البيئة، ومجال المجتمع؛ بينما صنفتها دراسة لجنة المحاسبة عن الأداء الاجتماعي التابعة للجمعية القومية للمحاسبين بأمريكا (NAA) في المجالات الأتية: المساهمة في تنمية الموارد البشرية، المساهمة في تنمية الموارد الطبيعية والبيئة، التفاعل مع

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

المجتمع، والارتقاء بمستوى جودة المنتجات؛ ولخصتها جمعية المحاسبة الأمريكية (AAA) عام 1976 في خمسة أنشطة كالاتي: الرقابة على البيئة، المسؤولية اتجاه المجتمع، توظيف الأقليات، خدمة المجتمع، تحسين الخدمة، وقد أجمعت معظم الدراسات المهتمة بالبحث في هذا الموضوع على إن مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية تتلخص في أربعة مجالات وهي:

1. مجال الموارد البشرية: والذي يشير الى الالتزامات المنظمة اتجاه العاملين وكيفية تطويرها.

2. مجال المنتج أو الخدمة: والذي يوضح أهم الأنشطة التي من شأنها أن تعزز من جودة المنتج وتحسن الخدمة بشكل يعمل على إرضاء العملاء.

3. مجال البيئة والموارد الطبيعة: ويشمل الأنشطة التطوعية للمنظمة اتجاه البيئة والتي من شأنها أن تمنع أو تخفض من التدهور البيئي الناتج عن أدخنة المصانع ومخلفاتها، بالإضافة الى المساهمة في اكتشاف مصادر جديدة للطاقة.

4. مجال المساهمات العامة: يعبر عن جميع الأنشطة التي تهدف الى تحقيق الرفاهية الاجتماعية لأفراد المجتمع مثل: توفير الرعاية لبعض الفئات كذوي الإعاقة، دعم الهيئات الخاصة بالرعاية الصحية، المساهمة في رصف الطرق ودعم برامج الإسكان، دعم برامج رعاية الطفولة والمسنين.

ب.الإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية:

يقصد بالإفصاح المحاسبي عن المسؤولية الاجتماعية "عرض

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

البيانات والمعلومات المتعلقة بالنشاط الاجتماعي للشركة بشكل يمكن من تقويم أداء المشروع الاجتماعي" (اللولو، 2009: 65)، فلقد أشارت دراسة كل من الجمعية القومية للمحاسبين (NAA,1974)، وجمعية المحاسبين الأمريكية (AAA,1975)، والمعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين (AICPA,1973) إلى أهمية الإفصاح عن الأداء الاجتماعي؛ حيث اتجهت هذه الدراسات الى إرساء الأسس اللازمة لقياس فعالية البرامج الاجتماعية لمنظمات الاعمال والتي من شأنها أن تختبر العلاقة بين الالتزام المسؤولية الاجتماعية ونتائج الأداء المالي، وقد تعددت أساليب الإفصاح عن هذا النوع من المعلومات، فقد اتجهت بعض المنظمات الى الإفصاح عن نشاطها الاجتماعي من خلال أسلوب الدمج (عرض معلومات الأداء الاجتماعي مع الأداء الاقتصادي ضمن القوائم المالية للمحاسبة المالية)، ومنها ما اتبعت أسلوب الفصل (تعرض معلومات الأداء الاجتماعي في تقارير مستقلة عن التقارير المالية التقليدية)، ويتم ذلك إما بشكل تقرير وصفي تسرد فيه التكاليف الاجتماعية دون تحديد المنافع الاجتماعية المتوقعة منها، أو بشكل تقرير غير وصفي يتم من خلاله الإفصاح عن التكاليف والمنافع الاجتماعية ويعرف بتقرير المدخلات والمخرجات. (بدوي وعثمان، 2000: 447؛ أبو سمرة، 2009: 49؛ اللولو، 2009: 68).

ج.الافصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية من خلال تداعيات أزمة كورونا:

مما لا شك فيه أن أزمة كورونا قد كشفت أهمية إعادة النظر

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452



في أولويات الدول والمنظمات، فهي أبرزت الأنشطة الاجتماعية لمؤسسات الاعمال، فعلى الرغم من التأثير السلبي لهذه الجائحة؛ لشدة أثارها التي أوقعتها على كاهل المجتمعات والتحديات والصعوبات التي خلفتها على جميع الأصعدة، إلا ان هذا الأمر جعلها تتجه نحو ابراز كافة الاسهامات المجتمعية التي تكفل تعاون الجميع ضد هذا الوباء القاتل، والتي تعبر عن مجالات المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية وهو ما أوصت به العديد من المنظمات المهنية والحقوقية بتقريرها.

فالإفصاح عن الأثار الاقتصادية لجائحة كورونا لم تعد المطلب الوحيد للحكم على جودة المعلومات وشفافيتها من قبل دوي المصلحة، بل تجاوزته لتعزز مفهوم الإفصاح عن القضايا البيئية والاجتماعية لما لها من تأثير جوهري على مستقبل المنظمة واستمراريتها، ومن الأمثلة على الأنشطة الاجتماعية التي من شأنها أن تعبر عن حرص المنظمة على وقاية العاملين والعملاء، والبيئة المحيطة بها من الإصابة بفيروس كورونا الأتي:

1- توفير بيئة عمل صحية للعاملين من خلال توزيع الكمامات والقفرات ومواد التعقيم.

2- ضمان التأمين الصحي للعاملين لعلاج المصابين منهم.

3- نشر ثقافة الوقاية من الفيروس من خلال الدورات التوعوية.

4- اتباع نظام العمل في دوريات أو تقليص ساعات العمل.

5- توفير الخدمة للمستهلك بشكل يضمن سلامته من انتقال العدوى.

6- اتباع سياسة التباعد ووجود مسافة أمنة عند تلقي الخدمة أو الحصول على المنتج.

7- الحرص على توفير الخدمات الالكترونية للمستهلك للحصول على حاجته دون الحضور الشخصي للمكان.

8- المشاركة في حملات التنظيف والتعقيم للمرافق العامة بالبيئة المحيطة لضمان سلامة المواطنين.

9- دعم المنظمات الخيرية والصحية في توفير مستلزمات الوقاية من الفيروس.

10- دعم ومشاركة مؤسسات الدولة في توفير اللقاح المضاد للفيروس ومساعدتها في تنظيم حملات التطعيم ضده .

11- المشاركة في تجهيز أماكن للإيواء المصابين. (الأمين، 2020؛ السمادوني وعبد السيد، 2021).

المحور الثالث: الدراسة الميدانية:

1.مجتمع وعينة الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من العاملين بقسم المحاسبة بالفروع الرئيسية لأربع مصارف تجارية ليبية تقع ادارتها الرئيسية بالمنطقة الشرقية وهي مصرف الوحدة والمصرف التجاري الوطني، ومصرف الاجماع العربي، ومصرف المتوسط، حيث تم توزيع عدد 40 استمارة استبيان، استنادا على أسلوب العينة العشوائية البسيطة، متفاوتة العدد حسب عدد العاملين بقسم المحاسبة في كل إدارة لكل مصرف على حدى، وتم استرجاع 38 استمارة صالحة للتحليل، وهي نسبة معقولة قياسا بالأبحاث المماثلة

2.طرق تجميع البيانات:

لقد تم الاعتماد على مصادر البيانات الأولية للإلمام بالخلفية الأدبية للدراسة وذلك من خلال البحث في الكتب والدوريات والرسائل العلمية ذات العلاقة، ولغرض قياس المتغيرات وتجميع بياناتها فقد تم تصميم استمارة استبيان بالاستعانة بتجارب البحاث في مواضع ذات الصلة بالإضافة الي توصيات بعض المنظمات فيما يتعلق بالإفصاح عن الأداء الاجتماعي في ظل أزمة كورونا، وتم تحكيم هذه الاستمارة من قبل أعضاء هيئة تدريس بقسم المحاسبة في جامعة بنغازي، وتتكون استمارة الاستبيان من جزئيين كالاتي:

✓الجزء الأول: يوضح البيانات الديموغرافية لعينة الدراسة وهي (المؤهل العلمي، المسمى الوظيفي، الخبرة)

✓الجزء الثاني: خاص بالأسئلة المطروحة على عينة الدراسة والتي تعبر عن مشكلة الدراسة وتتفرع الي ثلاث محاور كالأتي:

1- **المحور الأول:** ما هو مستوى الإفصاح عن مجال الموارد البشرية في ظل الجائحة ؟

2- **المحور الثاني:** ما هو مستوى الإفصاح عن مجال الخدمة أو المستهلك في ظل الجائحة؟

3- **المحور الثالث:** ما هو مستوى الإفصاح عن الإفصاح عن مجال المجتمع أو المساهمات العامة في ظل الجائحة ؟

3.أسلوب التحليل المستخدم في الدراسة:

قد تم استخدام أسلوب التحليل الوصفي لتحليل بيانات العينة، من خلال استخدام مقياس ليكرث الخماسي المتدرج من 5



(موافق بشدة) الى 1 (غير موافق بشدة) لتحديد إجابات المشاركين، أما فيما يتعلق بالأساليب الإحصائية التي استخدمت في هذه الدراسة فهي تشمل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية، واختبار (one sample t-test) T :

4.تحليل البيانات واختبار الفرضيات:

تم إيجاد النسب المئوية لكل عبارة من عبارات كل فقرة والمتوسط الحسابي والانحراف المعياري لها، كما تم استخدام اختبار T(One Simple t-test) بهدف معرفة العبارات التي تؤيد محتوى كل فقرة، والفقرات التي لا تؤيد ذلك، فتكون الفقرة ايجابيه عندما يكون المتوسط الحسابي لها يساوي أو أكبر من 3، والعكس في حالة كان المتوسط اقل من 3 وسنعرض بهذا الجانب الخصائص الديمغرافية للمبحوثين، وتحليل البيانات واختبار الفرضيات.

1.4. الخصائص الديموغرافية للمبحوثين:

كما هو موضح بالجدول رقم (1) تم تصنيف هذه الخصائص الى المؤهل العلمي والتخصص الأكاديمي، وعدد سنوات الخبرة، وتشير النسب المئوية الى ان ما نسبته 50% من المشاركين بالدراسة هم من حملة المؤهل العلمي (بكالوريوس) مما يدل على انهم مؤهلين تأهيلا أكاديميا جيدا، الأمر الذي من شأنه أن يعزز الثقة في الإجابة عن أسئلة الاستبيان، كما إن ما نسبته 44,7% وهي النسبة الأكبر في فئة المؤهل العلمي، هم من تخصص المحاسبة وهو ما يشير الى توفر الخلفية العلمية عن موضوع الدراسة، أما فيما يتعلق بفئة عدد سنوات الخبرة فقد احتلت فئتي

(أقل من 5 سنوات/ من 5 : 10سنوات) أعلى النسب بمعدل (31% و 34%) والأمر الذي يرجع الى استعانة عينة الدراسة بشريحة الطلبة الجدد من ذوي التخصص والاعتماد عليهم في مجال العمل المصرفي.

الجدول رقم (1) الخصائص العامة للمشاركين بالدراسة

عنوان الفئة	الفئات	التكرار	النسبة %
المؤهل العلمي	دبلوم متوسط	12	31,1
	بكالوريوس	19	50,0
	ماجستير	6	15,0
	دكتوراه	1	2,6
المجموع		38	100,0
التخصص الأكاديمي	المحاسبة	17	44,7
	الاقتصاد	5	13,2
	إدارة الأعمال	12	31,6
	تمويل ومصارف	4	10,5
المجموع		38	100,0
عدد سنوات الخبرة	أقل من 5 سنوات	12	31,6
	من 5: 10	13	34,2
	من 11: 15	4	10,5
	أكثر من 15	9	23,7
المجموع		38	100,0

2.4. اختبار الفرضيات:

لاختبار الفرضية الفرعية الأولى التي تنص على : لا يوجد مستوى للإفصاح ذو دلالة احصائية عن مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية للشركات في ظل جائحة كورونا، تم

الاستعانة باختبار (One Simple T test) لمقارنة المتوسط الحسابي للعينة بالمتوسط الافتراضي عند مستوى الدلالة الإحصائية (sig)، بالنظر في الجدول رقم (2) نجد أن المتوسط العام للعينة ككل وهو4,000 أعلى من المتوسط الافتراضي 3 يشير توفر مستوى جيد للإفصاح عن مجال الموارد البشرية في فترة تفشي فيروس كورونا، ولتفسير هذه النتائج نجد أن العبارة الأولى بالجدول رقم (3) والمتعلقة بالإفصاح عن التزام القطاع المصرفي بتوفير بيئة عمل صحية للعاملين هي

الفئة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	One-simple test		
			قيمة T	قيمةSIG B-Value	القرار الإحصائي
الإفصاح عن مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية في ضل تداعيات كورونا	4,000	0,7229	8,528	0,000	معنوي

العبارة الأكثر تأثيرا مقارنه بباقي العبارات بمتوسط حسابي (4,316) تليها العبارة الخامسة بمتوسط (4,132)، وهو ما يدل علي حرص المصارف على سلامة موظفيها والتزامها بالإفصاح عن ذلك بالتقارير المالية، وبالنظر في نتائج الاختبار الاحصائي العامة لهذا الفئة بالجدول رقم (3) نجد ان المتوسط العام بقيمة (4,000) بشير إلى وجود مستوى معبر وجيد للإفصاح عن مجال الموارد البشرية، كما أن قيمة p-value التي تساوي 0,000 (p-value<0,05) تشير إلى رفض الفرضية الفرعية الأولى، أي أنه يوجد مستوى افصاح ذو دلاله إحصائية على الإفصاح عن مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية اثناء انتشار فيروس كورونا، وهي تتفق مع:

الجدول رقم (3) مستوى الإفصاح عن أنشطة مجال الموارد البشرية بالتقارير المالية للشركات في ظل جائحة كورونا

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن توفر بيئة عمل صحية للعاملين	4,316	0,7748	1
2	يتم الإفصاح عن حضر حركة العاملين جزئيا لمنع تفشي المرض بتخفيض ساعات العمل والعمل في دوريات	3,974	1,0777	4
3	يتم الإفصاح عن اتباع سياسة العمل عن بعد ببعض الوظائف	3,658	1,0724	6
4	يتم الإفصاح عن الالتزام بدفع مرتبات العاملين رغم الركود الاقتصادي بغالبية القطاعات	4,079	0,5393	3
5	يتم الإفصاح عن التأمين الصحي للعاملين المصابين وذويهم	4,132	0,8752	2
6	يتم الإفصاح عن تدريب ونشر ثقافة الوعي الصحي للوقاية من الإصابة بالفايروس(covid -19)بين العاملين	3,842	1,1035	5

بالنسبة للفرضية الثانية: لا يوجد مستوى افصاح ذو دلالة احصائية عن مجال المستهلك بالتقارير المالية للشركات في ضل الجائحة، لاختبار هذه الفرضية وفقا للنتائج الموضحة بالجدول رقم (4) فإن قيمة B = 0,000 وهو ما يشير الى معنوية الاختبار وبالتالي يتم رفض الفرضية الفرعية الثانية بالقول بأنه يوجد مستوى افصاح ذو دلالة معنوية عن مجال المستهلك أو الخدمة في ظل الجائحة، حيث اضهرت النتائج

التحليلية بجدول رقم (5) إن قيمة المتوسط عند جميع عبارات هذه الفئة تفوق القيمة الافتراضية 3 وكان المتوسط الأعلى من نصيب الفقرتين الثالثة والخامسة بمتوسطين (3,947/4,053) على التوالي، وهي النتيجة التي توصل اليها كل من السمادوني وعبد السيد (2021) والأمين (2022) حيث نصت على وجود دلاله إحصائية على أثر الحوكمة على هذا المجال باعتباره من أبرز المجالات المؤثرة على بيئة الأعمال

الجدول رقم (4) نتائج الاختبار الإحصائي لمستوى الإفصاح عن مجال المستهلك أو الخدمة بالتقارير المالية للشركات في ظل جائحة كورونا

الفئة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	One-simple test		
			قيمةT	قيمةSIG B-Value	القرار الإحصائي
أثر جائحة كورونا على تطور الإفصاح عن المستهلك أو الخدمة بالتقارير المالية	3,823	0,7002	7,298	0,000	معنوي

الجدول رقم (5) مستوى الإفصاح عن أنشطة مجال المستهلك أو الخدمة بالتقارير المالية للشركات في ظل جائحة كورونا

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن فتح وتفعيل البوابة الالكترونية للمتعاملين تفاديا للحضور الشخصي للمصرف	3,895	0,8315	4
2	يتم الإفصاح عن المحافظة على سلامة العملاء من خلال توزيع الأقنعة وتعقيم موقع تلقي الخدمة	3,947	0,8683	3
3	يتم الإفصاح عن تفعيل خدمة الدفع الالكتروني	4,053	0,7333	1

4	يتم الإفصاح عن تأجيل الأقساط والتيسير على المتعثرين خلال فترة الأزمة	3,526	0,9512	6
5	يتم الإفصاح عن تنظيم حركة العملاء ومنع الازدحام	3,947	0,0120	2
6	يتم الإفصاح عن منح السلف الاجتماعية للعملاء كنوع من الاعانة للمتضررين من تداعيات الجائحة	3,605	1,1517	5

ولاختبار الفرضية الفرعية الثالثة التي تنص على : لا يوجد مستوى ذو دلالة احصائية للإفصاح عن مجال المساهمات العامة بالتقارير المالية لعينة الدراسة في ظل الجائحة، فقد أوضحت نتائج التحليل الاحصائي في الجدول رقم (7) رفض الفرضية الفرعية الثالثة فقيمة B - VALUE = 0,000 تشير لمعنوية القرار، أو بمعنى أخر وجود مستوى افصاح ذو دلالة احصائية عن مجال المساهمات العامة بالتقارير المالية للشركات، حيث أن قيمة المتوسط الحسابي لمعظم إجابات افراد العينة في هذه الفئة تشير لتوفر الافصاح وبالنضر لقيمة متوسط المرجح في الجدول رقم (7) نجد العبارة المتعلقة بالإفصاح عن دعم حملات التطعيم ضد الفايروس قد حضت بأعلى متوسط من بين باقي المتوسطات في هذه الفئة بقيمة (4,184) وهو ما يشير الي دعم عينة الدراسة لمؤسسات المجتمع للوقوف ضد تفشي هذا الفايروس القاتل سواء بالمساعدة في توفير اللقاح المضاد له أو تنظيم حملات التطعيم والافصاح عن ذلك بتقاريرها المالية، وهذه النتيجة تتفق مع نتيجة كل من Sanchez (2021) و السمادوني وعبد السيد (2021) التي تشيران الى وجود أثر كبير لهذه الجائحة على الإفصاح عن دعم منظمات المجتمع.

الجدول رقم (6) : نتائج الاختبار الاحصائي لمستوى الإفصاح عن مجال المساهمات العامة بالتقارير المالية للشركات في ظل جائحة كورونا

الفئة	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	One-simple test		
			قيمةT	قيمةSIG B-Value	القرار الإحصائي
أثر جائحة كورونا على تطور الإفصاح عن المساهمات العامة بالتقارير المالية.	3,748	0,8438	5,465	0,000	معنوي

الجدول رقم (7) مستوى الإفصاح عن أنشطة مجال المساهمات العامة بالتقارير المالية للشركات في ظل جائحة كورونا

ت	العبارات	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
1	يتم الإفصاح عن المساهمة في تجهيز المستشفيات ومراكز الايواء والعزل.	3,921	1,1480	2
2	يتم الإفصاح عن تبرعات لوزارة الصحة لدعم الاحتياجات الدوائية للوقاية من تفشي الجائحة.	3,553	1,0830	5
3	يتم الإفصاح عن دعم المنظمات الحقوقية بتوفير الاحتياجات الدوائية والغذائية وللأسر الفقيرة والعمالة الوافدة.	3,526	0,9792	6
4	يتم الإفصاح عن دعم شركات الاتصالات لتوفير الانترنت مجانا للطلبة لمساعدتهم في الدراسة عن بعد.	3,447	1,0319	7
5	يتم الإفصاح عن توزيع المنشورات التوعوية بين المواطنين بجميع أشكالها.	3,816	1,0360	3
6	يتم الإفصاح عن المساهمة في المؤتمرات والندوات التي تقيمها المنظمات الصحية والخيرية للتعريف بالجائحة.	3,789	0,9907	4
7	يتم الإفصاح عن دعم حملات التطعيم ضد فايروس covid-19 .	4,184	0,8961	1

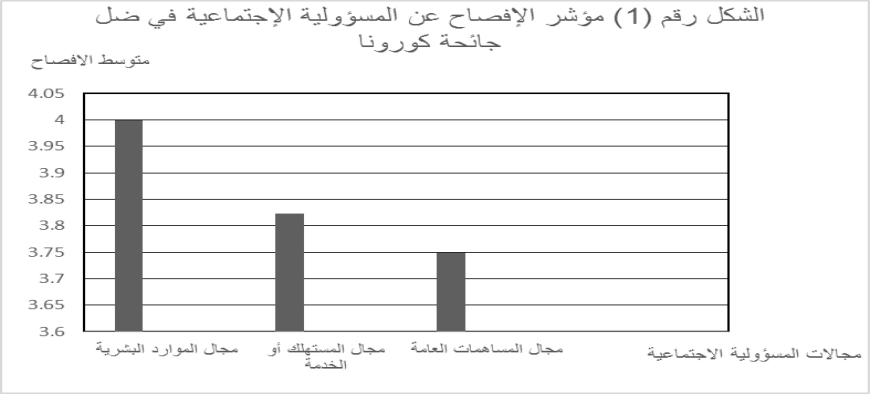
Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

وبهذا يمكن القول بأنه يوجد مستوى إفصاح دلالة احصائية عن الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية اثناء انتشار جائحة كورونا، أي اننا نرفض الفرضية الرئيسية التي نصت على عدم وجود مستوى جيد و دو دلالة احصائية، ويمكن توضيح ذلك من خلال مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية الذي تم ايجاده من خلال متوسطات الإفصاح عن المجالات الثلاث للعينة ككل كما هو موضح بالجدول رقم (8) والشكل رقم (1) .

جدول رقم (8) مستوى الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا لدى عينة الدراسة

المجال	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
مجال الموارد البشرية.	4,000	0,7229	1
مجال المستهلك أو الخدمة.	3,823	0,7002	2
مجال المساهمات العامة.	3,748	0,8438	3

الشكل رقم (1) مؤشر الإفصاح عن المسؤولية الإجتماعية في ضل جائحة كورونا



ولتحديد درجة تطور مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية خلال الجائحة للمصارف التجارية الليبية محل الدراسة، نجد إن

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

المصرف الاجماع العربي احتل الترتيب الأول كما هو موضح بالجدول رقم (9) تليه مصرف التجاري الوطني، ثم مصرف المتوسط، تم يأتي المصرف الوحدة وهو ما يشير الى إن مفهوم المسؤولية الاجتماعية لا يرتبط بحجم المصرف ولا حجم رأس ماله وحجم ودائعه انما يرجع الي سياسة الإدارة ووعيها بأهمية الالتزام بتطبيق هذا المفهوم والعمل على ابرازه في تقاريرها المالية سواء بشكل سردي أو كمي حتى يعزز مبدأ الإفصاح والشفافية بهذه التقارير المالية ويضفي عليها صفة الثقة والموضوعية.

الجدول رقم (9) تطور مستوى الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية للمصارف التجارية الليبية اثناء جائحة كورونا covid-19

المصرف	المتوسط المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
الوحدة	3,579	0,8272	4
التجاري الوطني	3,879	0,8311	2
الاجماع العربي	4,316	0,1289	1
المتوسط	3,797	0,6435	3

5.النتائج والتوصيات:

على ضوء الدراسة النظرية وما انتهت إلية الدراسة العملية، يمكن ايجاز أهم النتائج التي توصل الها الباحثان فيما يلي:

1.يوجد هناك إفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية بالتقارير المالية أثناء جائحة كورونا، وهذا ما يشير اليه المؤشر في الشكل رقم (1).

2.يعد مجال الموارد البشرية الأكثر إفصاحا بالتقارير المالية لعينة

الدراسة من بين المجالين الأخرين فقد كانت قيمة متوسط الإفصاح عنه 4,000 وهي الأعلى من بين باقي المتوسطات وهوما يشير الى الاهتمام بالعنصر البشري العامل والحرص على سلامته من الأوبئة والأمراض على غرار فايروس كورونا من خلال توفير جميع الإجراءات الوقائية له الامر الذي من شأنه أن يحقق للشركة عنصر الولاء وزيادة الإنتاجية في المقابل.

3.وجود وعي وخلفية علمية بمفهوم المسؤولية الاجتماعية وهذا يظهر جليا من خلال ارتفاع متوسطات الإجابة عن أسئلة الدراسة من قبل عينة الدراسة، فقد كانت معظم المتوسطات فوق المتوسط الافتراضي(3).

4.جائحة كورونا كانت العامل المؤثر والقوي على منظمات الاعمال وجبرها على الالتزام بمسؤوليتها الاجتماعية والافصاح عنها.

كما توصي الباحثتان بالآتي:

1.ضرورة أن تشمل التقارير المالية المعلومات المتعلقة بتداعيات جائحة كورونا سواء كانت على الصعيد الاقتصادي أو الاجتماعي وحجم المخاطر التي قد تنجم عنها بالشكل الذي من شأنه أن يرشد عملية اتخاذ القرارات.

2.مطالبة الهيئات والمنظمات العلمية والمهنية المعنية بشؤون مهنة المحاسبة بدراسة التأثيرات المترتبة على الأنشطة الاجتماعية وبيان كيفية الإفصاح عنها.

3.ينبغي على الجهات الرسمية بالدولة (وزارة الاقتصاد) أن تقوم بإصدار اللوائح والتعليمات التي تلزم منظمات الأعمال بتطبيق الأداء

الاجتماعي والإفصاح عنه في تقارير منفصلة في حالات الأزمات والحروب والأوبئة.

4.دراسة معوقات الإفصاح عن مجالات المسؤولية الاجتماعية بشكل منفصل وبتقارير خاصة بها.

قائمة المراجع:

1. المراجع العربية

-الأمين، غسان أحمد، (2020)، دراسة تحليلية للأثار المتوقعة على استدامه مستوى الإفصاح المحاسبي عن القضايا البيئية والاجتماعية والحوكمة في طل جائحة كورونا cooid-19، مجلة الحوكمة والمسؤولية الاجتماعية والتنمية المستدامة، العدد الأول، 1-

-السمادوني، حمادة فتح الله وأحمد السيد، (2021)، أثر جائحة كورونا covid-19 على مستوى الإفصاح الاختياري في التقارير المالية، المؤتمر العلمي الخامس لكلية التجارة –جامعة طنطا، تحت عنوان أثر الأزمة على الاقتصاد القومي المقترحات والحلول 15-16/9/2021

-السعداوي، كريمة جمعة، (2013)، دور الحوكمة في تعزيز الإفصاح عن الأداء الاجتماعي بالتقارير المالية للشركات، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد، جامعة بنغازي

-الشائبي، الصديق نصر، (2020)، الأثار المتوقعة لجائحة كورونا بعض المتغيرات المالية والاقتصادية في ليبيا، مؤتمر علمي حول جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

المتوسط، جامعة صبراتة، 14-15/ نوفمبر/2020

-الفيتوري، عطية المهدي، (2020)، مقال حول أثار الجائحة على الاقتصاد الليبي، مدونة مؤسسة فريد ريش البيرت، متاح على :// arhttps mena,fes,de/ar/blog-ar

-اللولو، محمد سالم، (2009)، مدى إمكانية تطبيق المحاسبة عن المسؤولية الاجتماعية من قبل الشركات المساهمة العامة، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة الإسلامية، غزة .

-أبو سمرة، حامد أحمد، (2009)، معوقات الإفصاح عن المسؤولية الاجتماعية في تقارير الشركات المساهمة العامة المدرجة بسوق فلسطين للأوراق المالية، رسالة ماجستير، كلية التجارة – جامعة الإسلامية، غزة.

-خلالف، عيادة وبالقاسم بالقاضي، (2020)، جائحة كورونا وتأثيرها على قطاع السياحة بتركيا، مؤتمر علمي حول جائحة كورونا الواقع والمستقبل الاقتصادي والسياسي لدول حوض المتوسط، جامعة صبراتة، 14-15/نوفمبر/2020

-سامية، قرارة، (2020)، تقييم دور تطوير الإفصاح ضمن تقارير المسؤولية الاجتماعية في ظل جائحة كورونا في تعي شفافية المعلومات المحاسبية، مجلة الباحث بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية، العدد 20، المجلد الأول.

-شحاته، محمد موسى علي، (2012)، أثر الإفصاح المحاسبي عن معلومات جائحة فيروس كورونا على القيمة السوقية للأسهم بالبورصة المصرية، المجلة العلمية للدراسات

والبحوث المالية والإدارية، العدد الأول، المجلد التاسع

-عبد العزيز، غريب محمد، 2020، معوقات الإفصاح المحاسبي عن فرض الاستمرارية في ظل حدث جائحة كورونا (corona-19)، مجلة الباحث المالية والتجارية، مجلد 22 العدد الثاني.

-محمود، عبد الواحد وعلي السندي، (2020)، موقف المنظمات المهنية المحاسبية من تأثيرات جائحة كورونا، ورقة عمل مقدمة للورشة الالكترونية، كلية الإدارة والاقتصاد – جامعة الموصل المتاحة على الموقع الالكتروني www, research gate, com

-سيسرك، (2020)، منظمة التعاون الإسلامي، متاحة على الموقع www.Sesric.com.

2.المراجع الأجنبية

-Isabel, M and Alejandra G ,(2020), Corporate social responsibility during Covid-19 pandemic, journal of open Innovation ,vol 6 p126

-Jabin, Shahima, (2021), The Impact of COVID-19 on the Accounting Profession in Bangladesh, journal of industrial Distribution and Business, vol 12p 7

-https://WWW.UN NEWS.org

-https://WWW.IFAS.org

-https://WWW.SEC.org

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1

Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi

https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



الآثار العكسية للتعامل الأوروبي مع المهاجرين على دول المتوسط: "دراسة الحالة الليبية" (2012-2022).

[1] د. الفيتوري صالح السطي.

1. أستاذ مساعد-قسم العلوم السياسية- كلية الاقتصاد- جامعة سرت- Alsati@ su.edu.ly

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6808 | Received: 09.02.2023 | Acceptance: 05.03.2023 | Published: 27.07.2024

الملخص:

مع ظهور البشـــرية وازدياد أعدادها ظهرت الهجرة والترحال في بقاع الأرض، وانتقال الإنسان من مكان إلى آخر لأسباب عدة منها طلبا للرزق، البحث عن حيـاة أفضـــل، وعن الأمـان، ومع ازديـاد عـدد المجتمعـات وتحولهـا من مجتمعات بسـيطة إلى كيانات سـياسـية، والتي صاحبها قيام الدول الحديثة وما نتج عنها من تقسيمات سياسية للدول، أصبحت تلك الكيانات السياسية تسعى للمحافظة على مجتمعاتها داخل نطاقها الســيـاســي المحدد. ونظرا لزيادة عدد الســكان، واكتظاظ بعض الأماكن دون غيرها ومحـدوديـة الموارد؛ بدأت تلك المجتمعات في البحث عن بديل لحياة أفضل، فجوبهت برفض من قِبل الكيانات الســيـاســـية التي تخطط وفق المتاح لديها من الموارد، من أجل تلبية احتياجات مجتمعاتها في حدود نطاقها السياسي.

وتعددت الظروف التي أســهمت في ظاهرة الهجرة منها: الطبيعية المتمثلة في: الجفاف، وقلة الأمطار والموارد، وزحف الصحراء، وأخرى سـياسـية: كالحروب، والنزاعـات، والفقر، والأنظمـة الـدكتـاتوريـة، ونظرًا لأن الشـــاطئ الشمالي من المتوسط يزخر بالثروات والتطور العلمي الهائل، والتقدم الصناعي، أما الشاطئ الجنوبي للمتوسط مصدر للبشر؛ نظرًا لحاجة كل منهما للآخر، غير أن لكل مجتمع حســاباته الخاصــة، لذلك قامت القارة العجوز بكبح المهاجرين وبكل قوة، ووصـل بها الأمر لتدخل في شـئون دول المصـدر ودول المعبر وزعزعت أمنها واســتقرارها، وانتهكت ســيـادتها من أجل تحقيق غايتها، فقامت بدعم مجموعات غير رسمية بعلم أو بدون علم المؤسسات الرسمية في الدول المعنية، مما كوّن مجموعات موازية للمؤســســات الرســمية، وأصــبحت تمتلك القوة والإمكانات تفوق ما تمتلكه المؤســســات الأمنية الرســمية، مما أســهم في عدم الاســتقرارالســيـاســي، وزاد من حدة الصــراع بين تلك القوي من أجل المزيد من السيطرة والنفوذ وأموال، وكل ذلك بمباركة من قوة إقليمية ودولية.

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: الهجرة غير الشرعية، الاتحاد الأوربي، ليبيا، دول المتوسط، دول المعبر، دول المصدر.

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



The Adverse Effects of the European Dealings with Immigrants on the Mediterranean Countries: Libya as A Case Study (2012-2022)

[1] Dr. Alfeetouri Salih Alsati.

1. Assistant Prof, Political Science Dept- Faculty of Economics- Sirte University.

Abstract

With the emergence of mankind and the increase in its numbers, migration and travelling appeared in the parts of the earth, and people moved from one place to another for several reasons, including: seeking livelihood, a better life, and security. And with the increase in the number of societies and their transformation from simple societies to political entities, which was accompanied by the establishment of modern states and the resulting political divisions of states, these political entities began to preserve their societies within their specific political scope. Due to the increase in population and overcrowding in some places, with limited resources, the members of those communities began to search for more resources and a better life. They were rejected by the political entities that plan according to the available resources they have in order to meet the needs of their communities within the limits of their political scope - the state.

There were many circumstances that contributed to the phenomenon of migration, including: natural, represented by drought, lack of rain, desert encroachment, and lack of resources, as well as political circumstances, such as: wars, conflicts, poverty, and dictatorial regimes. And given that the northern shore of the Mediterranean is full of privileges, in addition to the tremendous scientific progress, the industrial revolution, and the concentration of wealth in it. As for the opposite side in the southern Mediterranean, many migrations occurred from the south to the north because they need each other. However, each society has its own accounts, so the old continent suppressed immigrants with all force, and it reached the point of interfering in the affairs of the source and transit countries, destabilizing their security and stability, and violating their sovereignty in order to achieve its goal. It supported unofficial groups, with or without the knowledge of the official institutions in the concerned countries, which formed groups parallel to the official institutions and now possessed strength and capabilities that exceeded those possessed by the official security institutions. This contributed to political instability, and exacerbated the conflict within the supported power in order to obtain more control, influence, and money, all with the blessing of a regional power and international organizations.

Keywords: Illegal Immigration, European Union, Libya, Detention Center, Transit Countries, Source Countries .

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



مقدمة:

تعتبرأروبا من أكثر الدول مقصداً للمهاجرين من دول حوض المتوسط؛ نظراً لمجموعة من الأسباب يأتي على رأسها طول سواحلها المطلة على البحر المتوسط، وقربها من الدول الفقيرة، والتي يوجد بها ازدحام سكاني، وكذلك دول غير مستقرة سياسياً واقتصادياً، ووجود بعض الأزمات مثل: الجفاف، والمجاعات، ومختنقات اقتصادية، وحروب أهلية ... وغيرها، وفي المقابل لدى الدول الأوربية ارتفاع أجور العاملين والذي يمثل إغراء للمهاجرين عند تحويل العملة لبلدانهم الأصلية، وكذلك الحقوق التي تمنح للمهاجرين، وتوفر فرص العمل والمستوى الاقتصادي المرتفع والاهتمام الذي توليه المنظمات الأهلية والدولية بالمهاجرين القادمين إليها، الأمر الذي أسهم في زيادة عدد الهجرة غير الشرعية من قبل دول جنوب المتوسط من أجل فرص أفضل.

ومع الزيادة في أعداد المهاجرين غير الشرعيين بدأت مخاوف الدول الأوروبية من تغير في النسيج الاجتماعي (الديموغرافي)، وحدوث اضطرابات وعنف سياسي واجتماعي نظرًا لتأثر المهاجرين بالخلفية السياسية والاجتماعية في بلدانهم والتي تعاني من عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي والقلق والاضطراب النفسي المترتب على ذلك؛ قامت تلك الدول فيما بينها بتعزيز الإجراءات ووضع قوانين صارمة تحد من الهجرة، والتي تم اعتبارها مشكلة مقلقة وضعت على رأس الأولويات والمشاكل التي تواجه القارة، بجانب ظهور مشاكل عالمية أخرى، كالركود الاقتصادي، والتعصب الديني،

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

والجنسي ضد الأجانب، والإرهاب والتطرف.

ورغم أن بعض الدول الأوروبية لجأت فرادى لتوقيع بعض المعاهدات التي تحد من الهجرة غير الشرعية مع دول المعبر للمهاجرين كالمعاهدة الليبية الإيطالية - والتي نصت على الاستثمار في ليبيا كتعويض عن مرحلة الاستعمار، على أن تتعهد ليبيا في المقابل بالحد من الهجرة عبر سواحلها، وإعادة المهاجرين اليها - غير أن تلك المعاهدة لم يتم الالتزام بها أعقاب أحداث 2011 ، رغم مطالبة الطرف الإيطالي بالإسراع في تنفيذ بنودها (بوابة أفريقيا الإخبارية، 2008)؛ ولذلك لجاء الاتحاد الأوروبي لاتباع حزمة من الإجراءات والقوانين من أجل محاولة وقف تدفق المهاجرين، سواء كان ذلك عن الاتحاد الأوربي بشكل عام، أو من قبل بعض الدول، وشمل ذلك التعامل مع مؤسسات الدول الرسمية وغير الرسمية والتي لها علاقة بالهجرة وتهريب البشر، حتى أن الأمر قد وصل للتعامل مع أشخاص خارجين على القانون، ومطلوبين للسلطات الشرعية على ذمة قضايا تمس أمن الدولة.

لقد أثرت تلك التصرفات التي قامت بها الدول الأوربية على دول المتوسط، وبالأخص على سيادة تلك الدولة بالتدخل في سيادتها ومياهها الإقليمية ودعم جماعات غير رسمية، مما أدّى إلى تقوية تلك الجماعات وجعلها في مستوى موازي لمؤسسات الدولة الرسمية (الأمنية والشرطية)، الأمر الذي زاد من عجز تلك المؤسسات في تطبيق خططها الأمنية، وخير مثال على ذلك الحالة الليبية، وما تقوم به تلك الدول من انتهاك لسيادتها،

والتدخل في شؤونها دون الالتفات للدول واستقلالها، وذلك بتقديم دعم ومساعدات مالية كبيرة للجماعات المسلحة غير الرسمية، كي تعمل على الحد من الهجرة؛ ومنع المهاجرين من اجتياز الضفة الشمالية للمتوسط.

لم تكتف تلك الدول بذلك، بل زادت من تدخلها في الشؤون الداخلية دون إذن من الجهات الرسمية للدولة؛ حيث قامت بعقد اجتماعات مع زعماء القبائل وممثلين عنها بحجة تنمية مناطق الجنوب، والمحافظة على حقوق الأقليات والعمل المشترك من أجل رفع معاناة أهالي الجنوب، مما أثر ذلك سلباً في الترابط الاجتماعي، وأسهم في تقوية جماعات مسلحة موازية لمؤسسات الدولة.

1.إشكالية البحث:

اتبعت الدول الأوربية آليات عدة في مجال التعامل مع ملف الهجرة غير الشرعية وبشكل منفرد أو مجتمعة، بوصف الاتحاد الأوروبي بأنه يتعامل مع المؤسسات الرسمية بشكل جماعي حتي يكون أكثر تنسيقًا وفاعلية، غيرأن تلك القرارات أثرت سلبا على المؤسسات الرسمية (الأمنية) في دول حوض المتوسط، والتي تعتبر ليبيا في هذا البحث نموذجاً لها، وذلك بالاتفاق مع جماعات لا تتبع المؤسسات الرسمية، ونتيجة الاتفاق معها من قبل مؤسسات رسمية لدول ذات سيادة أحدث ذلك اختراقا لسيادة تلك الدول، وتقوية نفوذ وقوة مجموعات مسلحة، وأصبحت تكون عصابات خارج القانون، نتج عنها إنشاء شبكات لتهريب البشر والنفط وغسيل الأموال، بل أصبحت هذه الجماعات القوة الحاكمة الفعلية

داخل نطاق الدولة، وتسبب ذلك في إضعاف القدرة العسكرية والأمنية للقوات النظامية والتقليل من هيبتها، حول ذلك ينطلق البحث مع تحليل تأثير تلك الإشكاليات على الدولة الليبية وإيضاح تبعتها.

2.فرضية البحث:

يفترض البحث أن ما تقوم به الدول الأوروبية من معالجات للحد من الهجرة غير الشرعية أثر سلباً على استقرار وأمن دول المتوسط، ومنها الدولة الليبية، مما أدى لخروقات أمنية وتُكوّن قوى عسكرية غير رسمية داخل الدولة؛ والتدخل في الشؤون الداخلية للدول دون النظر لسيادتها واستقلالها.

3.منهجية البحث:

لكي يحقق البحث أهدافه تم استخدام منهج دراسة الحالة، وذلك بدراسة الحالة الليبية وآلية تعامل الدول الأوروبية مع ملف الهجرة غير الشرعية، والآثار العكسية التي ترتبت عليه، وكذلك المنهج الوصفي التحليلي لوصف المشكلة وتحليلها، مع الاستعانة بالمنهج التاريخي لتتبع الظاهرة محل الدراسة وتطورها.

4.أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعرف على الآثار السلبية لتعامل الدول الأوربية للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين إليها، والتعرف على أسبابها ودوافعها، وتفاعل الدول الأوربية لمنعها دون الالتفات للأضرارالتي تسببها لدول المعبر، بالتدخل في شؤونها الداخلية وتكوين قوى موازية للقوات الأمنية الرسمية وانتهاك سيادة تلك الدول، كما هو الحال في الدولة الليبية.

5.أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في عرض مدى تأثير الحلول التي تنتهجها

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

بعض الدول الكبرى في حوض المتوسط (الاتحاد الأوربي) على دول المعبر، باتباع سياسات دون النظر للأضرار التي تسببها للدول المعبر؛ وذلك لتحقيق مصالحها.

6.تقسيمات البحث:

سعيا لتحقيق أهداف البحث والإحاطة بجوانبها المختلفة، تم تقسيم البحث لمحورين، يتناول الأول الهجرة غير الشرعية، وذلك بتعريفها وعرض دوافعها وأسبابها، ويتناول المحورالثاني الجهود المبذولة لإيقاف تدفق المهاجرين لأوروبا، والأضرار الناتجة عن تصرفات دول المقصد من أجل إنهاء مشكلة الهجرة غير الشرعية، مع التعريج على الدعم الذي تبديه بعض دول شمال المتوسط للمجموعات التي تُسهم في تهريب المهاجرين غير الشرعيين، وأخيرا نتائج وتوصيات البحث.

المحور الأول:الهجرة غير الشرعية (تعريفها - ودو افعها - وأسبابها):

مع إزدياد عدد سكان العالم وازدياد مطالبهم الاقتصادية والاجتماعية، واستحواذ السيطرة الأوربية على الاقتصاد والصناعة العالمية، ومع وجود حروب ومجاعات وعدم استقرار سياسي في قارات أخرى على حوض المتوسط المقابلة لها، بدأت تلك الجماعات بالهجرة تلتمس أماكن أفضل معيشة ونموا وتنمية واستقرارا، وبزيادة أعداد المهاجرين لم يعد في الإمكان استيعابهم، وتوفير فرص العمل لهم، فقررت الدول المستقبلة إيقاف قبول المهاجرين ومنعهم من الدخول لأراضيها (هركوس، 2017)، حيث منعت موافقات الإقامة والعمل بدولها، وبسبب العوز وحاجة المهاجرين وعدم وتوفر الأمان زاد من إصرارهم على ترك أوطانهم والمجازفة

بعمل المستحيل من أجل الهجرة واتباع الطرق غير الرسمية، تلك هى الهجرة غير الشرعية في أبسط معانيها، غير أن البعض عرفها بانتقال الأفراد أو الجماعات من مكان لآخر بغرض الاستقرار لفترة طويلة بالمكان الجديد (رمضان، 2009)، في حين يرى آخرون أنها دخول الأفراد بطرق غير قانونية عبر الحدود السياسية لدولة أخرى، والإقامة بها دون موافقة من المؤسسات الرسمية للعمل أو غير ذلك (الأصفر، 2010).

مما سبق نتوصل إلى أن مفهوم الهجرة غير الشرعية يتمثل في ترك الأفراد لمكان الإقامة بالبلد الأصلي والالتحاق بغيره بقصد الإقامة به والعمل لتحسين الظروف الاقتصادية أو الاجتماعية أو لأي أسباب أخرى، دون الحصول على إجراءات رسمية من الدولة أوالسماح بقدوم المهاجرين إليها (السطي، 2019).

1.المخاوف الأوروبية من تأثيرات الهجرة:

يتخوف الأوروبيون من التأثيرات الناجمة عن قدوم المهاجرين بأعداد كبيرة نحو مجتمعاتهم، ويجزمون بأنها ستؤدي إلى تهديد السكان الأصليين بتلك الدول، بحدوث تغير ديمغرافي للسكان، يؤدئ لتهديد للقارة وأمنها، ومن ناحية أخرى يرصد المختصون بعلم الاجتماع في القارة الأوربية ظهور العديد من السلبيات الاجتماعية الناشئة في مجتمعاتها نتيجة الهجرة، ومنها ظاهرة زواج المهاجرين من الأوربيات من أجل الحصول على الإقامة، وما ينتج عنها من تكوين أسر مختلفة في التقاليد والعادات يتوقع منها ظهور جيل غير سوي، يميل للعنف والانحراف

الأخلاقي والسلوك الإجرامي، ولايزال الوضع مخيفًا للدول الأوروبية بسبب استمرار حالة الاجتياح الضخمة للمهاجرين (شعبان، 2009).

2.نسب الهجرة لأوروبا:

سجلت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والمنظمة الدولية للهجرة وصول أكثر من 181550 مهاجرا إلى إيطاليا أغلبهم من جنوب الصحراء الأفريقية في العام 2016، ووصول 123994 مهاجراً بطرق غير شرعية عن طريق البحر المتوسط في 2017، وفي العام 2018 وصل نحو 142,704 مهاجرا لليبيا من 40 دولة أفريقية (حسين،2018)، بينما وصل إلى أوروبا في العام 2019 عدد 123920 ألف مهاجرًا، وفي العام 2022 وخلال الشهور الثمانية الأولى منه سجلت عدد 188200 ألف حالة دخول غير نظامية إلى الاتحاد الأوروبي، وهو أكبر عدد من المهاجرين غير الرسميين دخلوا لأوروبا، ويعتبر المسار الليبي الإيطالي عبرالمتوسط هو الأكثر نشاطا لقاصدي أوروبا من دول ما وراء الصحراء (فرونتكس، 2022).

3.طرق دخول المهاجرين إلى ليبيا:

بينت بعض الدراسات المسحية لمراكز الاحتجاز في ليبيا على عينات مختلفة من المهاجرين غير الشرعيين، والذين دخلوا ليبيا عبر الحدود الصحراوية، أن نسبة 46% عبروا الحدود الصحراوية، والذي شجعهم على الهجرة عبر ليبيا عدم وجود المراقبة الكافية من قبل الجهات الأمنية، في حين بينت نسبة 13% أنهم دخلوا بطرق شرعية وإجراءات رسمية، غير أن إقامتهم انتهت ولم يتم تجديد إجراءاتهم نظرا للانفلات الأمني والهروب من ملاحقة الجهات الأمنية، كما أن نسبة 13% زاروا ليبيا بدعوة

رسمية غير أنهم بعد إنتهاء فترة الزيارة لم يرجعوا إلى بلدانهم، وأن نسبة 18% من المهاجرين تحصلوا على عقود عمل وتمت دعوتهم من بلدانهم الأصلية، وبعد انتهاء فترة العقد لم يرجعوا إليها، طلباً للهجرة لأوروبا لتحسين أوضاعهم الاقتصادية والمعيشية. ومن ضمن الأمور التي سهلت دخول المهاجرين الأفارقة غير الشرعيين لليبيا وجود حدود صحراوية يصعب مراقبتها هذا ما أكدته نسبة 13% من العينة، حيث كان دخولهم سهلاً، في حين بينت نسبة 11% من المهاجرين غير الشرعيين أنهم دخلوا لليبيا نظرا لسهولة الدخول من المنافذ على الحدود الصحراوية ومعظمها خالي من المراقبات الأمنية (المصراتي، 2014).

4.لماذا اتخذ المهاجرون ليبيا بلد عبور؟:

تعتبر ليبيا من أهم بلدان العبور نحو الضفة الشمالية للبحر المتوسط وخاصة في السنوات الأخيرة، نظرا لعدم الاستقرار السياسي، وضعف الحالة الأمنية والعسكرية، مع وجود مجموعة من الأسباب الأخرى التي تعتبر مساهمة في عملية الهجرة غير الشرعية للأراضي الليبية وأهمها:

أ- قرب ليبيا من السواحل الأوروبية وخصوصا إيطاليا، حيث لا تتعدى المسافة إليها 300 كم؛ أي أن عملية الهجرة إليها لا تستغرق أكثر من يوم واحد، إضافة لصعوبة مراقبة السواحل الليبية بسبب طولها والذي يزيد على 1900 كم.

ب- طول الحدود البرية الليبية والتي تبلغ 5500 كم، مع وجود تضاريس صعبة وظروف صحراوية قاسية تجعل مراقبتها صعبة؛ في ظل غياب الأمن والإنقسام السياسي، وفساد بعض

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الإدارات، ووجود نقص في إمكانات المراقبة والانفلات والفوضى الأمنية في ليبيا.

ج- عدم وجود حكومة قوية موحدة تسيطر على كامل أجزاء ليبيا، وعدم وجود قوات أمنية وشرطية تقوم بتطبيق القانون وتحاسب المخالفين، ومع تعدد تبعيات الجهات الأمنية وتضارب قراراتها مكن كثيرا من قيادات الجماعات المسلحة وعصابات التهريب والاتجار بالبشر من الإفلات من العقاب، والاستمرار في تكوين قوى أخرى داخلية وخارجية وزيادة قوتها وتنظيمها، مع سهولة الانتقال والدخول للأراضي الليبية (موقع فرنسا 24 الإخبارية، 2020).

د- الأوضاع الاقتصادية والسياسية لدول المصدر بالجوار الليبي لها أيضا تداعياتها المهمة على الأفراد بدفعهم للهجرة، حيث تعاني هذه الدول من الفقر والبطالة وصعوبة الحياة مع تذبذب الأمطار وزحف الصحراء، وخاصة أن دول الجوار الليبي تمتهن الزراعة والرعي، وتلك الحرف أكثر تأثرا بالبيئة، مما زاد من أعداد المهاجرين خلال السنوات الأخيرة.

وبينت بعض الدراسات المسحية أن نسبة 40% من المهاجرين في مراكز الإيواء كانت أسباب قدومهم سوء الأحوال المعيشية في بلادهم، ونسبة 55% من المهاجرين يعانون من البطالة وقلة العمل وتدني الأجور مقارنة بمثيلاتها في شمال البحر المتوسط؛ ونسبة 20% منهم كانت لهم ظروف أخرى متعددة، كذلك امتهان معظم الدول الإفريقية حرف الزراعة والرعي؛ واستخدام الطرق البدائية فيهما وكثرة الأوبئة؛ مع قلة الإمكانات وعدم استخدام الآلات الحديثة، في ظل تخلف تلك المجتمعات وفقرها،

وامتناع بعض الحكومات والمؤسسات الدولية عن دعم تلك المجتمعات للرفع من مستوى تلك المجتمعات باستخدام الميكنة للطرق الحديثة في الزراعة. وفي ظل وجود عدم الاستقرار والجفاف وتذبذب سقوط الأمطار مع زحف الصحراء وتصحر المناطق الزراعية، والزيادة في عدد المواليد بشكل كبير، كل تلك الأسباب دفعت الجماعات نحو تشجيع أفرادها والدفع بهم نحو البحث عن البديل لتحسين أوضاعهم المعيشية، كذلك أظهرت بعض الدراسات المسحية الأخرى أن الأسباب الاقتصادية هي الأهم لقدوم المهاجرين لليبيا، وتم تأكيد ذلك بنسبة 80% من عينة الدراسة، في حين مثلت الحروب الأهلية والتهديدات الأمنية نسبة 6.5%(محمد،2018).

هـ- النظم السياسية بدول المهاجرين: نجد أنها نظم شمولية، وتمتهن التسلط السياسي الذي سيطر على بعض الدول الأفريقية، وفي ظل غياب المشاركة السياسية بصورة ديمقراطية صحيحة مبنية على الانتقال السلمي للسلطة، وذلك نظراً لاستحواذ الحكم القبلي المطلق الذي يتولد عنه فوضى وفساد إداري ومالي، مع كثرة من الانقلابات، مما يشكل مجالاً للصراع بين القبائل ينتج عنه اضطهاد سياسي وتمييز عرقي وطائفي، مما أسهم في زيادة أعداد المهاجرين الأفارقة لأوروبا.

المحور الثاني:الجهود الأوروبية لإيقاف الهجرة وتأثيراتها على الشأن الليبي:

1.مسارات الهجرة في ليبيا:

تتعدد خطوط الهجرة غير الشرعية عبر الصحراء الليبية متخذة مسارات عبر الحدود الصحراوية لليبيا إلى المناطق الساحلية، حيث يتم تجميع المهاجرين من قبل عصابات التهريب على الحدود مع تشاد والنيجر

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452



ليتم إرسالهم باتجاه مدينة سبها وضواحيها، ثم تتخذ خط مرور بمنطقة الشويرف، ومن ثم مدينة بني وليد أو الجفرة، ومنها إلى المنطقة الساحلية في الغرب الليبي، مثل الخمس أو مصراتة أو زوارة أو الزاوية، بينما الخط الآخر من الحدود الجنوبية الشرقية عن طريق الكفرة أجدابيا أو الكفرة سبها، ثم لمناطق الغرب الليبي سالفة الذكر، في حين الخط الثالث وهو من الحدود السودانية المصرية داخل الأراضي الليبية، بينما يكون المسار الرابع عن طريق حدود المناطق الجنوبية الغربية عن طريق مدينة غات الليبية، ومنها إلى مناطق الغرب الليبي (بوابة الوسط الإخبارية، 2020).

وتنشط في عدد من مناطق شمال غربي ليبيا، تجارة الهجرة غير الشرعية، وخصوصًا مناطق القربولي وصبراته وزوارة والزاوية التي تنطلق منها قوارب الهجرة باتجاه شواطئ أوروبا، وتستغل عصابات التهريب حالة الإنقسام السياسي والفوضى الأمنية التي تعاني منها البلاد لصالحها فى تهريب البشر.

2.مواجهة الهجرة في " ليبيا" كمثال عن بلدان المعبر:

-مساعي الدولة الليبية للحد من الهجرة غير الشرعية:

تحاول الدولة الليبية الحد من الهجرة غير الشرعية رغم طول الحدود وكثرة تدفق المهاجرين من دول الجوار، وطول الشواطئ الليبية المطلة على المتوسط، وقرب الشواطئ الأوربية، والانفلات الأمني، وقلة الإمكانات، وخصوصاً بعد دخول ليبيا في دوامة عدم الاستقرار السياسي، ووجود أكثر من حكومة، حيث تم تحديد أكثر من واحد وعشرين مركزا



لاحتجاز المهاجرين غير الشرعيين، ستة منها في المنطقة الشرقية، واثنان بالجنوب تم إغلاقها، والبقية بالمنطقة الغربية، وتتواجد في طرابلس والزاوية وصبراتة وزوارة ومصراتة إضافة للكفرة وأجدابيا وطبرق، وتعمل تلك المراكز على حجز المهاجرين غير الشرعيين وترحيلهم إلى بلدانهم الأصلية، لكن الدول الأوروبية تطمح لعمل أكثر من ذلك، وهو إيقاف تدفق المهاجرين نهائيا، وهذا الطلب يعتبر أكبر من إمكانات مؤسسات الدولة الرسمية، مما دعا الدول الأوروبية للتعامل مع جهات أخرى غير رسمية من أجل الإسهام في الحد من الهجرة، وذلك بتقديم الدعم المالي والتقني لها، في حين تعتبر معظم تلك الجهات خارجة على القانون أو مطلوبة للمؤسسة القضائية لاتهامهم بالتهريب والاتجار بالبشر والوقود وزعزعة استقرار الدولة والإخلال بالأمن، وبذلك زادت قوة تلك الجماعات وأصبحت قوتها تضاهي المؤسسات الرسمية، وذلك بامتلاكها الأسلحة والإمكانات التي تمكنها من الوقوف ضد القوى الرسمية وإجبارها على الرضوخ تحت التهديد في ظل وجود دولة متهالكة ضعيفة، وعليها حصار ضد تسليحها (ثابت،2017).

ويتمثل الإسهام الإيجابي للدولة الليبية في حل تلك المشكلات في تنفيذ مجموعة من البرامج العملية والطموحة بالتنسيق والتعاون مع الدول الأوروبية والإفريقية، بهدف معالجة أسباب هذه الظاهرة والإسهام في إيجاد الحلول، وذلك من خلال تطوير التنمية الاقتصادية في الدول الإفريقية التي تواجه هذه المشاكل والحد من تدفقها إلى أوروبا عبر السواحل الليبية، ولم تقف جهود



ليبيا عند هذا الحد، بل طالبت الدول الأوروبية بالإسهام في مساعدة الدول الإفريقية التي تواجه هذه المشاكل من أجل الحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية (بودينار،2009).

-المساعي الأوروبية للحد من الهجرة:

لم يكن كافيا ما قامت به الدول الأوروبية من أجل الحد من الهجرة غير الشرعية إليها، حيث سعت لعمل شراكة الأورو متوسطية، ونظام الحوار لتعزيز اتفاقات العودة وترحيل المهاجرين غير الشرعيين لبلدانهم الأصلية، وتقوم السياسة الأوروبية على مواجهة المهاجرين بالقبض عليهم وترحيلهم من خلال عمليات اعتراض المهاجرين في عرض البحر كعمليات استباقية مبنية على تتبع ورصد المهاجرين أثناء المراحل الأولى لعمليات الاستعداد لعبور البحر؛ ولمنع مهربي البشر من إتمام عمليات التهريب في بلدان العبور تقوم الدول الأوروبية بالتعامل معها مباشرة في دول المعبر أو في عرض البحر قبل وصول المهاجرين لشواطئها، وذلك من خلال تقديم الدعم لدول المعبر وتوفير المستلزمات التي تستخدمها تلك القوة الأمنية، مثل توفير قوارب سريعة لتعقب عمليات التهريب للأجهزة الأمنية من أدوات مراقبة، وبعض المساعدات المالية والعينية لمنع المهاجرين من الدخول إليها والقبض على المتسللين، وحجزهم في مراكز اعتقال وترحيلهم(أبوشاويش، 2017).

أما على مستوى سياسات الإدارة الإقليمية لدول الاتحاد مجتمعة، فقد تبنت جملة من الإجراءات الشاملة منها اعتماد نظام مراقبة موحد تمثل في وكالة (فرونتكس)، ونظام (شنغن) الخاص بمنح موافقات الدخول إلى دول



الاتحاد الموحد، وعدة عمليات عسكرية كان آخرها عملية (صوفيا) التي سعت لاعتراض قوارب المهاجرين في عرض البحر وإجبارهم على الرجوع للبلدان التي انطلقوا منها في محاولة للحد من ظاهرة الهجرة غير الشرعية، كما تم أخذ حزمة أخرى من الإجراءات للحد من الهجرة عبر البحر، وذلك بفرض عقوبات على دول المعبر، مثل ما حدث لليبيا؛ حيث تضمنت تلك العقوبات حظر تصدير الزوارق المطاطية والمحركات الدافعة لها، وتهدف بذلك للحد من استعمال المهربين لتلك الأدوات لأنها تسهم في عمليات تهريب المهاجرين غير الشرعية عبر البحر (قناة TR الاخبارية،2017).

-مساعي الدول الأوروبية للعمل المشترك مع ليبيا للحد من الهجرة:

عملت الدول الأوروبية من أجل تقديم بعض الإسهامات في تدريب الكوادر الأمنية للرفع من كفاءتها للحد من الهجرة غير الشرعية، حيث وقعت في أغسطس 2016 مذكرة تفاهم مع العملية البحرية الأوروبية في المتوسط (صوفيا) تدريب خفر السواحل وقوات البحرية الليبية في العاصمة الإيطالية، وفي نفس العام اضاف الاتحاد الأوروبي لعملية (صوفيا البحرية) مهمتين أخريين هما: تدريب البحرية وخفر السواحل الليبية، والإسهام في تطبيق حظر توريد الأسلحة للدولة الليبية؛ ولكن للأسف كان التطبيق مزاجي حسب المصالح، حيث تم تنفيذ الحظر على الجهات الرسمية من قوه الأمن والجيش فقط دون غيرها (قنديل،2020).

وفى سبتمبر 2017، اتفقت وزارة الداخلية الإيطالية مع حكومة الوفاق الوطني بشأن مشروع إيطالي يموله الاتحاد الأوروبي، ويتمثل بإرسال

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

بعثة إلى الحدود الجنوبية لليبيا، بهدف بناء قاعدة لوجستية متقدمة لحرس الحدود الليبية، والسماح بتواجد لمنظمات الأمم المتحدة في مناطق الجنوب الليبي، وفى أغسطس من نفس العام صدق البرلمان الإيطالي على مشروع قرار بإرسال بواخر إلى المياه الليبية لوقف الهجرة ومنع تهريب البشر استكمالا للاتفاق الإيطالي السابق مع حكومة الوفاق.

كما دعا البرلمان الأوروبي لضرورة دعم ليبيا بستة مليارات يورو، لمحاولة إيقاف ومنع وصول المهاجرين عبر المتوسط مع العمل على توحيد الجهود في ليبيا لكي تكون عمليات وقف تهريب المهاجرين ناجحة، وعلى المدى البعيد تم وضع خطط لتقديم مساعدات مالية تفوق قيمتها 50 مليار يورو للدول الأفريقية، وذلك لتنفيذ خطط تنموية يراد بها منع تدفق المهاجرين عبر المتوسط (التقرير العالمي، 2017).

ويتعامل الاتحاد الأوروبي مع ليبيا وكأنها مصدر للمهاجرين غير الشرعيين لأوروبا، حيث تقوم الدول الأوروبية من خلال عملياتها البحرية بإعادة المهاجرين إلى ليبيا، وهي مجرد بلد عبور ولا يتم إعادتهم لبلدانهم الأصلية، مما يزيد في إرهاق كاهل الدولة الليبية باستقرار المهاجرين فيها، وما يترتب على ذلك من أضرار مادية واجتماعية منها تغيير في المجتمع وثقافته، وحدوث الفوضى وعدم استتباب الأمن وانتشار الجريمة والشعوذة والاتجار بالممنوعات وغيرها، ويعتبر ذلك إعادة تدوير للمعضلة مرة أخرى.

3.آثار التعامل الأوروبي مع الهجرة غير الشرعية على ليبيا:



ترى بعض الدول وخصوصا تلك التي تستقبل المهاجرين مباشرة في الاتحاد الأوروبي أن ليبيا في السنوات الأخيرة وبسبب التفكك الأمني تختلف عما كانت عليه، لذلك ليس لها القدرة على الالتزام بالاتفاقات الرسمية مع الحكومة والمؤسسات الرسمية، لذلك لجأت الدول الأوروبية لمجموعة من الخطوات التي ترى بأنها تحد من تدفق المهاجرين إليها، ولكن في المقابل كان لهذه الخطوات آثار عكسية على الدولة الليبية ومنها:

1.التدخل في شؤون الدولة الليبية من بين آثار الهجرة غير الشرعية تدخل الدول الأوربية في الشأن المحلي وانتهاك سيادة الدولة الليبية، وذلك بقصد التعامل مع جهات محلية دون إذن ودون علم مؤسسات الدولة المختصة، بقصد إيقاف خطر معين وتحقيق مصالح معينة تهم دول الاتحاد الأوربي مجتمعة أو منفردة؛ رغبةً منها في الإقلال من الهجرة غير الشرعية ايقافها، حيث قامت الدول الأوروبية منفردة (إيطاليا - فرنسا - مالطا) بالتعامل مع الأعيان والمجالس المحلية بمناطق الجنوب الليبي مباشرة دون الرجوع للجهات الرسمية للدولة، مما يعتبر انتهاكا لسيادة الدولة وتدخلاً في شؤونها المحلية.

كما تعاملت الحكومات الأوربية مع قبائل الجنوب الليبي بادعاء اتفاق لدعم الجنوب الليبي وإنهاء حالة التهميش، وحل أزمة تدفق المهاجرين غير الشرعية، وهذا ما تمت الإشارة إليه على هامش الاجتماع الأوروبي الذي عقد في فبراير 2018، وسعى الاتحاد الأوروبي إلى التعاون مع القبائل لإيجاد حلول للحد من تدفق المهاجرين غير الشرعيين الذين يصلون إلى مالطا

وإيطاليا (جريدة العرب، 2017)، من جانب آخر قامت فرنسا بدعوة بعض القادة المحليين بالجنوب الليبي للتباحث والتشاور معهم دون تنسيق مع الحكومة الليبية في انتهاك واضح لسيادة الدولة ومؤسساتها، كما قامت بعض الدول الأوروبية بالاتصال ببعض رؤساء البلديات وطلبت منهم السفر في مهمة شبه سرية إلى روما، للالتقاء بوزير الداخلية الإيطالي (ماركو مينيتي)، الذي طلب منهم مكافحة تهريب البشر، وفي المقابل وعدهم بتدريب مجموعات محلية تنتمي لتلك المناطق، وتوفير معدات ودعم اقتصادي ومادي والإسهام في تنمية تلك المناطق. كما قامت الداخلية الإيطالية برعاية اجتماع ضم ممثلين عن بعض قبائل إقليم فزان بالجنوب الليبي خلال فترة رئاسة حكومة الوفاق الوطني، لضمن جهود مكافحة الهجرة غير الشرعية (قنديل، 2020).

2.انتهاك سيادة الدولة الليبية في صورة أخرى من صور انتهاك سيادة دولة مستقلة وعضو في الأمم المتحدة (ليبيا) لتحقيق مصالح الدول الإقليمية بناءً على ما تم الاتفاق عليه في إعلان مالطا لمحاربة ظاهرة الهجرة غير الشرعية، ومن ضمنها تفاهم دول الاتحاد الأوروبي بتقديم التمويل لإنشاء مخيمات لتوطين وإيواء اللاجئين والمهاجرين بمناطق الجنوب الليبي لكي تتحول تلك التجمعات لمدن عشوائية (إرم نيوز،2017)، ويتم توطينهم فيها، وخصوصا في وجود قبائل ممتدة في مناطق الجنوب خلقت نوعا من الخلافات وعدم الاستقرار وتنازعا بين تلك القبائل، ورغم فشله غير أنه يعتبر بادرة تم التفكير بها كأحد الحلول لإيقاف الهجرة غير الشرعية.



ومن خلال التجارب السابقة مع الدول الاستعمارية بأن الآراء المقترحة تبقي حية وتطبق ولو بعد حين وهي عبارة عن مسألة وقت.

3. يعمل الاتحاد الأوروبي على تحويل الأراضي الليبية لأماكن احتجاز المهاجرين وتوطينهم فيها وإرجاع من يتم القبض عليهم في البحر لمراكز الاحتجاز الموجودة في ليبيا، كذلك يسعى الاتحاد الأوروبي للقيام بإنشاء مخيمات إقامة للمهاجرين بدلا من إرجاعهم لمواطنهم الأصلية، وذلك بطرح هذا الجانب كحل من ضمن حلول منع المهاجرين بالوصول إلى أوروبا؛ وذلك من خلال فتح هذا الملف في أكثر من مناسبة، وساعد على ذلك الحالة الأمنية والسياسية الهشة للبلاد، وفعلا هذا ما تم الاتفاق عليه بين تلك الدول، وظهر ذلك واضحاً من خلال ما تقوم به وزارة الخارجية الإيطالية من دعم بعض المجموعات المسلحة، منها على سبيل المثال مليشيات مدينة (صبراتة) والاتفاق على إبقاء المهاجرين في ليبيا وعدم السماح لهم بركوب البحر للضفة الأخرى للمتوسط، باتفاقات خارج إطار شرعية الدولة. وتقوم الحكومة الإيطالية بدفع أموال كبيرة لتلك العصابات المسلحة مما جعل الصراع يحتدم بين تلك المجموعات المسلحة من أجل السيطرة على مناطق ومراكز أكثر من أجل أن يكون العائد والإيرادات أكبر، ومكنت تلك الأموال بتكوين قوة داخل الدولة وتوفرت لها إمكانيات أكثر من مؤسسات الدولة نفسها، مما أسهم في تأخر الوصول لتسويات سياسية لأن قيام دولة موحدة ليس في صالح تلك المجموعات (مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان،2020) .

ولايفكرالاتحاد الأوروبي في حل جذري للمشكلة وهو نقل التنمية لدول المصدر، وبدأ التفكير فعليا في عمل اتفاقيات إقليمية لتوطين المهاجرين في ليبيا، والبحث عن شركاء يسهمون في تطبيق تلك المقترحات، غير أن ليبيا ودول المغرب العربي رفضت ذلك (العربي الجديد،2017).

كما أن هناك نوعا آخر من إنتهاك سيادة الدولة، وذلك باقتراح فتح مكاتب لاستقبال طلبات اللجوء للمهاجرين في ليبيا، وذلك بممارسة الضغوط بهدف الوصول إلى طريقة تسمح بتلقي طلبات اللجوء في ليبيا بدلا من إيطاليا، على أن يتم نقلهم لاحقا إلى أوروبا، وهذه الخطوة تزيد من أعداد المهاجرين القاصدين لليبيا من أجل أن تتيح لهم فرصة الاستفادة من القرار الإيطالي، وكذلك توطين من لم يتم الموافقة عليهم للذهاب لأوروبا، وجعلها مركزا لتجميع المهاجرين الأفارقة والآسيويين، مما يضع أعباء على الدولة الليبية الضعيفة أصلا، وخصوصا في ظل انتشار الأمراض وقلة الإمكانات (موقع euro,news ، 2020)

4.انتهاك حقوق الإنسان، حيث أوردت بعض التقاريرالإعلامية قيام الاتحاد الأوروبي بتسليم عدد من الزوارق الحديثة والتي تقدر قيمتها بـ (800 مليون يورو) لمنع المهاجرين عبور المتوسط، واعتبار ذلك من قبل كثير من المحللين مشاركة أوروبية في انتهاكات حقوق الإنسان، حيث أفادت تلك التقارير بإرجاع أكثر من 24,684 شخصا بالعودة إلى ليبيا عام 2022، ومات 25,313 شخصا على الأقل في البحر المتوسط منذ 2014 (صلاح،2022)، ولهذا نجد أن المساعدات قدمت لاعتراض المهاجرين وليس لتوطين التنمية في البلدان

الأكثر هجرة رغم أنها تعتبر مساهمة حقيقية في منع تدفق الكثير منهم وحل حقيقي للهجرة، كذلك كشفت الكثير من التقرير الإعلامية عن تحويل ليبيا من قبل بعض الجماعات الخارجة على القانون لسوق بيع وشراء البشر كعبيد، وهذه المجموعات هي التي استفادت من دعم الدول الأوروبية، حيث يتم بيع وشراء المهاجرين غير الشرعيين في مزادات علنية، وتحدد أسعار المهاجرين بناء على المهارات والمؤهلات التي يمتلكونها، وتقدر تلك الأماكن بتسع أسواق للاتجار بالبشر (التقرير العالمي لحقوق الإنسان،2017)، وللمعلومية قام الاتحاد الأوروبي بإنشاء الصندوق الإنمائي الأوروبي للطوارئ من أجل أفريقيا لمحاربة الهجرة غيرالنظامية وعودة المهاجرين وإعادة دمجهم في بلدانهم، غير أن الأموال لم تدار بطريق جيدة وتم استخدامها في معالجة بعض الكوارث التي تحدث للدول الافريقية، وما خصص من أموال لخلق فرص للعمل لا يتعدى 10% من هذه الأموال المخصصة لذلك الصندوق (قناة DW، 2022).

كذلك استفادت تلك المجموعات وزادت قوتها من خلال دعم دول الاتحاد الأوروبي مجتمعة أو منفردة لإبطاء تدفق المهاجرين الذين يعبرون البحر الأبيض المتوسط، بتحويل الأموال لشبكات متداخلة من مجموعة مسلحة ومهربين للبشر وخفر السواحل الذين يستغلون المهاجرين (مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان، 2020).

ومع إزدياد انتشار العصابات التي تعمل على الاتجار بالبشر والتهريب تفاقم الأمر مع تعدد السلطات التي تتنازع على الشرعية

الرسمية للدولة، مما سهل على المافيا العالمية مهامها، وذلك بتعذيب المهاجرين وابتزازهم للحصول على أموال كفدية في مراكز الاحتجاز بعلم المندوبين في ظل الفساد المالي للبعثة الأممية، وفي بعض الحالات يختفي المهاجرون من مراكز الاحتجاز ويباعون للمهربين وتجار بشر آخرون.

وفي جانب آخر أرسل الاتحاد الأوروبي أكثر من 327.9 مليون يورو إلى ليبيا، مع 41 مليون إضافية تمت الموافقة عليها في أوائل ديسمبر من العام 2020، وتم تحويلها إلى شبكات الاتجار بالبشر والتهريب وخفر السواحل الذين تم استغلالهم بالإغراء أو استعمال القوة لكي يكونوا تابعين وتحت سلطة مجموعات غير قانونية في ظل غياب تطبيق القانون (أبانوب،2019).

وتقوم الميليشيات المتورطة في إساءة معاملة المهاجرين بالاستحواذ على الأموال المقدمة من خلال برامج الأمم المتحدة لإطعام المهاجرين، حيث تصل عقود الغذاء من المنظمات الدولية ليتم التفاوض مع شركات يسيطر عليها قادة المليشيات لجني الأموال صاحبها فساد تلك المنظمات، وبذلك يتم استغلال المهاجرين كمصادر للثراء (قناة ليبيا،2017).

وحمل الاتحاد الأوروبي السلطات الليبية مسؤولية تزويد المهاجرين المحتجزين بالطعام الكافي والجيد مع ضمان إن الظروف في مراكز الاحتجاز تتوافق مع المعايير الدولية المتفق عليها، ويقول الاتحاد الأوروبي أيضا أن أكثر من نصف الأموال في الصندوق الخاص بأفريقيا يستخدم لمساعدة المهاجرين وحمايتهم، حيث يعتمد على حكمة الأمم المتحدة لإنفاق

الأموال مع العلم المسبق بأن إدارة تلك المراكز تقع تحت سلطة مجموعات مسلحة غير رسمية خارجة عن القانون وتمتهن تهريب المهاجرين غير الشرعيين، ومع ذلك تصر بعض الدول بالاتحاد الأوربي على دعمها لخلق قوة موازية لمؤسسات الدولة الأمنية. وهذا محط للشك في نوايا وسياسات المنظمة مما يجعلنا نتسأل عن الهدف الحقيقي وراء هذه المساعي.

1.الابتزاز داخل مراكز الاحتجاز، في مراكز الاحتجاز التي كما يبدو أنها تحت تصرف الدولة لكنها في الواقع تحت تصرف مجموعات مسلحة مسجلة في وزارة الداخلية ومتمردة عليها ولا ترضخ لأوامرها، يتعرض المهاجرون لتعذيب من أجل رضوخهم للحصول على فدية من ذويهم، فيتم الاتفاق بين المهربين والمهاجرين من أجل تهريبهم عبر البحر، ومن ثم يتم اعتراضهم في البحر من قبل خفر السواحل حسب اتفاق مسبق بين الجهات الرسمية وغير الرسمية وإعادتهم إلى المركز مرة أخرى، والتي يتم التغطية عليها من خلال بعض الأنشطة الإعلامية هدفها تطمين الرأي العام.

في حين ذكر بعض الشهود من المهاجرين أنه يتم إطلاق سراحهم من خلال ابتزازهم للحصول على فدية من ذويهم بمقابل يتراوح بين 1800 إلى 8500 دولارا، ومن بين المراكز المتورطة في هذا العمل على سبيل المثال مركز شهداء النصر التابع لمليشيات مدينة الزاوية، وكذلك في طريق السكة بالعاصمة طرابلس، حيث تجني مجموعات مسلحة ما يقرب من 17000 دولار في اليوم (Michael, 2017).



ومن جانبه اعترف رئيس إدارة مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا التابعة لوزارة الداخلية بحكومة الوفاق الوطني(سابقاً)، بفساد الجهات الأمنية وتواطؤ بعض خفر السواحل مع المهربين وتجار البشر، ووصل ذلك الفساد إلى داخل الحكومة نفسها، وذلك بدفع أموال للمسؤولين مقابل غض البصر عما ترتكبه تلك المجموعات، وابتزاز بعض الإدارات الرسمية لكي تكون طائعة لها، وهذه النتيجة ما كانت لتحدث لولا دعم بعض الدول الأوروبية لتلك المجموعات بحجة التعاون من أجل مكافحة الهجرة غير الشرعية (منظمة العفو الدولية،2020).

2.فساد مراكز الاحتجاز، كذلك هناك طرق أخرى لجني الأموال من قبل تلك المجموعات المسلحة مع عدم متابعة وغض الطرف من الجهات الدولية والمحلية المتخصصة في شؤون الهجرة والترحيل، وذلك بتسليم عقود الغذاء والمساعدات المخصصة للمهاجرين لشركات تموين تسيطرعليها المجموعات المسلحة تتبع للمهربين، حيث تم تخصيص نحو 35 دولارا لكل مهاجر محتجز من الميزانية مقابل توفير وجبات غذائية وغيرها من المواد الأساسية للمحتجزين من المهاجرين لجميع مراكز، حيث يتم اختيار شركات إعاشة المهاجرين التي تتبع طرقا صحيحة عن طريق عرض في مناقصة عامة وأظرف مقفلة، والذي يتم فيه اختيار شركات إعاشة بالتكليف المباشر، وتلك الشركات التابعة للمجموعات المسلحة هي نفسها التي يوكل إليها متابعة الهجرة غير الشرعية، ويستمر مسلسل الاستغلال والفساد، فمثلاً تم تكليف شركة تدعى (أرض الوطن)، والتي



يسيطر عليها (الخوجة) وهو نائب رئيس مكافحة الهجرة غير الشرعية في ليبيا، بالإنفاق على المهاجرين، ولكن ما يتم إنفاقه في الحقيقة لا يتجاوز دينارين فقط للوجبات، وهذا ما أكده موظف سابق في مركز الأمم المتحدة بقوله : " نشعر أن هذه إقطاعية الخوجة، حيث يسيطر على كل شيء، وهو المتهم باختفاء مبالغ مالية كبيرة تقدر بنحو 570 مليون دولارا من الإنفاق الحكومي المخصص لإطعام المهاجرين في مراكز الاحتجاز في طرابلس، وبدأ مكتب المدعي العام بالتحقيق في تلك الاختلاسات، ولكن كغيرها من التحقيقات لا تصل لنتيجة وإنما تبقى حبيسة الأدراج (أطباء بلا حدود MSF ،2019).

وفي جانب آخر من الفساد قال مسؤول في " ليب إيد"، الوكالة الحكومية الليبية التي تدير مركز احتجاز المهاجرين مع الأمم المتحدة، إن العقود تبلغ قيمتها سبعة ملايين دولار على الأقل فيما يتعلق بالطعام والتنظيف والأمن، وأن ثلاثين من أصل خمسة وستين من موظفي الوكالة كانوا موظفين أشباحا يظهروا في جدول الرواتب فقط دون الواقع، معبرا عن أسفه لعدم إمكانية العمل في وجود حصار الفاسدين من المجموعات المسلحة ومهربي البشر على الجهات الرسمية في ظل غياب الحماية وقلة الأمن.

وفي هذا الجانب أظهرت مذكرة داخلية للأمم المتحدة في فبراير 2019، أنها على علم بالمشاكل التي تواجه المهاجرين من خلال معرفتهم بتحويل المواد الغذائية من مركز الأمم المتحدة إلى مجموعات مسلحة غير الرسمية، مع وجود فساد ملحوظة في الفروق الكبيرة بين المبلغ المدرج في

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الميزانية والكمية التي يتحصل عليها المهاجر بشكل حقيقي.

الخاتمة:

أرّقتْ الهجرة غير الشرعية الدول الأوربية من النواحي الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية، وأثرت بتغيرات كبيرة في تلك المجتمعات، وحاولت الدول الأوربية فرادى أو مجتمعة محاربة تلك الظاهرة والتعامل معها بكل حزم من أجل إيقافها ومنع تدفق المهاجرين إليها؛ دون الالتفات لما تسببه تلك الإجراءات والقرارات من مخاطر وأضرار لدول المعبر في الحالة الليبية كمثال، وما تسببه من انتهاك لسيادة الدولة والتدخل في شؤونها الداخلية وزعزعة أمنها واستقرارها، من خلال إحياء نعرات قبلية وتشظي المجتمع وانقسامه وظهور قوى موازية للمؤسسات الرسمية بدعم بعض الدول الأوروبية، وإزدياد أعداد المليشيات المسلحة والصراع فيما بينها من أجل زيادة مناطق النفوذ، والاستحواذ على أكبر قدر من المساعدات الأوروبية، مما زاد من انتشار الجريمة المنظمة والإرهاب، وتكوين مجموعة مسلحة صاحبت الهجرات غير الشرعية، وزادت من تجار البشر وأسواق العبيد والتهريب؛ مما شكل تهديدا مباشرا للأمن القومي الليبي، كذلك التدخل في الشأن المجتمعي بحجة الاتفاق مع بعض قادة القبائل لمكافحة الهجرة ودعم مناطق الجنوب المهمشة في اختراق واضح وصريح لسيادة الدولة الليبية؛ كذلك تلك الخطوات الأوروبية أضرت بتدفق كثير من المهاجرين من الدول ما بعد الصحراء الإفريقية واستقرارها في ليبيا كمرحلة أولى؛ ومن ثم يتم استعدادهم للهجرة إذا ما توفرت لهم الفرص؛ مما

أدى ذلك لتغيير ديمغرافي في بعض مدن الجنوب الليبي، وأسهمت تلك العمليات أيضاً في نشوب معارك بين تلك القبائل المحلية بمساعدة أبناء عمومتهم من المهاجرين من القبائل الممتدة من دول الجوار، وكذلك وجود تعصب شديد للقبلية.

قائمة المراجع:

1.المراجع العربية:

- تقرير أطباء بلا حدود MSF 2019. ليبيا: تقرير نتائج فحص التغذية في مركز مكافحة الهجرة غير الشرعية السبعة. تم الاطلاع عليه في 10 سبتمبر 2020 ، متاح على الرابط: https://WWW.0i.is/jJ1l
- التقرير العالمي لحقوق الإنسان.2017. ليبيا 2017: https://www.hrw.org/ar.
- التقرير العالمي للاتحاد الأوروبي عن الهجرة غير الشرعية 2017. الاتحاد الأوروبي السياسة الخارجية لملف الهجرة: https://www.hrw.org/ar/w orl - report/ 2017.
- أبوشاويش، كرم أبو الحلا 2017. سياسات الاتحاد الأوروبي إزاء الهجرة غير النظامية: التحديات وآفاق المستقبل 2011- 2016 . رسالة ماجستير، جامعة بير زيت، فلسطين.
- الأصفر، أحمد عبدالعزيز.2010. مكافحة الهجرة غير مشروعة. الرياض ، جامعة نايف للعلوم الأمنية، رسالة ماجستير .
- هركوس، نبيهة .2017. الهجرة غير الشرعية عبر البحر المتوسط- دراسة تاريخية- الجزائر نموذجاً 1992- 2015. رسالة ماجستير، كلية العلوم الإنسانية

والاجتماعية، الجزائر: جامعة محمد خيضر، بسكرة .

- بودينار، سمير .2009. تحديات الهجرة غير الشرعية في أفريقيا. القاهرة: مركز الدراسات والبحوث الاجتماعية.

- ثابت، المهدي .2017. ليبيا: الأزمة وحظوظ الوفاق. تونس، مركز الدراسات الاستراتيجية.

- جريدة العرب .2017. قبائل الجنوب الليبي ورقة إيطاليا الأخيرة للحد من الهجرة غير الشرعية. جريدة العرب، العدد 10591.

- حسين، أحمد قاسم .2018. تقييم حالة ليبيا ومعضلة الهجرة غير القانونية في مصفوفة تتبع اللجوء. المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، أبريل .

- رمضان، محمد .2009. الهجرة السرية في المجتمع الجزائري– الأبعاد وعلاقتها بالاغتراب الاجتماعي ، الجزائر. مجلة العلوم الإنسانية، خريف .

- السطي، الفيتوري صالح .2019. الآثار السلبية للهجرة غير الشرعية على دول المعبر" دراسة تلك الآثار على جنوب ليبيا. المؤتمر الدولي الأول للدراسات الاقتصادية والسياسية، تحت عنوان الهجرة غير الشرعية وسبل المواجهة، سرت، ديسمبر .

- شعبان، حمدي .2009. الهجرة غير المشروعة - الضرورة والحاجة. جمهورية مصر العربية، مركز الإعلام الأمني.

- محمد، محمود عمر.2018. الهجرة الدولية الوافدة في ليبيا: دراسة ميدانية. مجلة أبحاث - كلية الآداب جامعة سرت.

- المصراتي، عبدالله أحمد 2014. الهجرة غير الشرعية بالمجتمع الليبي: دراسة ميدانية على المهاجرين غير الشرعيين بمركز قنفودة بمدينة بنغازي. مجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب.

2. المراجع الأجنبية:

- Michael, Maggie, et al., 2017. Making misery pay: Libya militias take EU funds for migrants, Assoc-iated Agency. Available at the link : https://cutt.us/xVrf1 .

3.المو اقع الالكترونية:

- وكالة الحدود الأوروبية "فرونتكس" .2022. ارتفاع كبير بأعداد المهاجرين الوافدين إلى أوروبا خلال 2022 مقارنة بالسنوات الماضية. نشر بتاريخ: 2022/9/13، تاريخ الوصول 2022/12/21م، متاح على الرابط//

- موقع فرنسا 24 الإخبارية .2020. لماذا تعتبر ليبيا بلد عبور تاريخي للمهاجرين الأفارقة نحو أوروبا.21 أبريل 2015، تاريخ الوصول 2020/8/18، متاح على الرابط : https://cutt.us/2YIMg.

- بوابة الوسط الإخبارية .2020. دراسة أفريقية: ثلاثة مسارات للهجرة إلى جنوب ليبيا.. قبائل التبو تسيطر على أهمه. ترجمة هبة هشام، تم الوصول بتاريخ 2020/8/31 متاح على الرابط: http://alwasat.ly/news/libya/137613

- بوابة افريقيا الاخبارية .2008. اكتشف نص معاهدة الصداقة المبرمة بين ليبيا وإيطاليا في العام 2008. تاريخ الوصول 2023/3/15، متاح على الرابط:

- RT قناة .2017. الاتحاد الأوروبي يحظر بيع القوارب المطاطية إلى ليبيا. تاريخ الدخول 2017/11/18: https://arabic.rt.com/world

- قنديل، عبدالعظيم .2020. ماذا فعلت إيطاليا وأوروبا للحد من الهجرة غير الشرعية عبر ليبيا. موقع مصراوي الإخباري، متاح في 29 /8/ 2020، على الرابط: https://cutt.us/KEP0f

-إرم نيوز.2017. هل تنجح أوروبا في توطين المهاجرين في ليبيا؟. 2017/05/18م، تاريخ الدخول: 2017/11/10. https://www.eremnews.com/news

- مركز دعم التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان .2020. مهاجرون تحت رحمة شبكات الإتجار بالبشر وعقم التعاطي الأوروبي الأمني. تم الاطلاع عليها في 1مارس 2020، متاح على الرابط: https://daamdth.org/archives/9679

- العربي الجديد .2017. سي إن تكشف مزادات لبيع العبيد في ليبيا. 2017/12/15: https://www.alaraby.co.uk.

- موقع euro.news .2020. الاتحاد الأوروبي في مواجهة التهديد الإيطالي بشأن إغلاق الموانئ أمام اللاجئين. بتاريخ 2020/9/10، متاح على الرابط: https://cutt.us/oQqLg

- أبانوب ،سامى .2019. ليبيا.. تحقيق يكشف تربح ميلشيات طرابلس من الأموال الأوروبية. إرم نيوز، 31 ديسمبر 2019، تم الاطلاع عليها 2020/8/30 ، متاح لى الرابط: https://cutt.us/4BPd6

– قناة ليبيا .2017. وزير الداخلية الإيطالي يزور طرابلس الاثنين لبحث ملف الهجرة. 2017/01/08، تاريخ الدخول 2017/11/29:
comhttps://libyaschannel.com

– قناة DW الالمانية .2022. صندوق أوروبي من أجل أفريقيا.. فهل ينجح في وقف الهجرة. تاريخ الدخول 2022/12/15 ، متاح على الرابط:

- صلاح، حنان .2023. المزيد من تواطؤ الاتحاد الأوروبي في انتهاكات ضد المهاجرين في ليبيا. تاريخ الدخول 2023/3/18 متاح على الرابط:
https://www.hrw.org/ar/news/2023/02/08/already-complicit-libya-migrant-abuse-eu-doubles-down-support

- منظمة العفو الدولية .2020. شبكة التواطؤ المظلمة في ليبيا - الانتهاكات ضد اللاجئين و المهاجرين المتجهين إلى أوروبا. متاح في 30 سبتمبر2020 على الرابط:
https://cutt.us/OouM1

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي، "دراسة ميدانية على عينة من المديرين العاملين لشركات القطاع الخاص بمدينة بنغازي"

[1]أ. صالح عبد الرحمن عيسى الحاسي.

1. محاضر في قسم التسويق – كلية الأقتصاد – جامعة بنغازي – saleh.budwaa@uob.edu.ly

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6806 | Published: 27.07.2024

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي وأبعاده (فهم الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، فهم السوق) من وجهة نظر مديريها، ومن ثم الكشف عن الفروق حول مدى تبني تلك الشركات لنظام الذكاء التسويقي. بناءً على عدد من المتغيرات (النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة). وقد استخدمت الدراسة المنهج الوصفي؛ ولتحقيق ذلك طُوّرت أداة استبانة، وقد بلغ حجم مجتمع الدراسة (105) عنصرًا، بإتباع أسلوب العينة القصدية، وكان حجم العينة (83) مفردة، وتم تحليل البيانات باستخدام حزم البرامج الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS). وقد أشارت نتائج الدراسة إلى أن تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها كانت بدرجة (عالية)، ولكن بنسب متفاوته، وتبين أن الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج هو الأكثر تبنياً من قبل شركات السفر والسياحة، يليها الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق، ثم الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس، بينما جاء الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون في المرتبة الأخيرة. كما أوضحت نتائج الدراسة إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها لكل الأبعاد تُعزى للنوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة. وأخيرًا، قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات والتي قد تُسهم في تعزيز نظام الذكاء التسويقي بشركات السفر والسياحة قيد الدراسة.

معلومات المقالة:

الكلمات المفتاحية: الذكاء التسويقي، شركات السفر والسياحة، مدينة بنغازي (ليبيا).

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



The extent to which travel and tourism companies adopt the marketing intelligence system: A field study on a sample of general maagers of private sector companies in the city of Benghazi

[1]Dr. Saleh Abdurahman Issa Elhasi.

1. Lecturer Marketing Department –Faculty of Economic - University of Benghazi.

Abstract

This study aimed to identify the extent to which travel and tourism companies have adopted the marketing intelligence system and its dimensions (customer understanding, product intelligence, competitor intelligence, market understanding) from the point of view of their managers, and then to reveal differences in the extent to which these companies have adopted the marketing intelligence system. Based on a number of variables (gender, age, educational level, and years of service). The study used the descriptive approach. To achieve this, a questionnaire tool was developed, and the size of the study population reached (105) members, following the purposive sampling method. The sample size was (83) individuals and the data was analyzed using the statistical software packages for the social sciences (SPSS). The results of the study indicated that travel and tourism companies adopt the tourism marketing intelligence system from the point of view of its managers was (high), but in varying proportions. It was found that marketing intelligence related to the product was most adopted by travel and tourism companies, followed by marketing intelligence related to the market, then marketing intelligence related to the competitor, while marketing intelligence related to the customer in last place. The results of the study also indicated that there are no statistically significant differences in the extent to which travel and tourism companies adopt the marketing intelligence system from the point of view of their managers for all dimensions due to gender, age, educational level, and years of service. Finally, the study presented a set of recommendations that may contribute to strengthening the marketing intelligence system in the travel and tourism companies under study.

Keywords: marketing intelligence, travel and tourism companies, the city of Benghazi (Libya).

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



المقدمة:

تُعد البيئة التي تُمارس فيها المنظمات أعمالها بيئة غير مستقرة وذات تغيرات متشابكة، ولعل أهم هذه التغيرات هي اشتداد المنافسة بين المنظمات، والتي تتطلب منها تقييم ومتابعة مستمرة للتطورات الحاصلة في السوق؛ لتبني الخطط التسويقية المناسبة للحفاظ على حصتها السوقية وبقائها في السوق (ألنوري، 2020). لهذا كان لزاماً على متخذي القرارات امتلاك كافة الأدوات التسويقية التي تمكنها من الوصول إلى المعلومات بشكل مسبق؛ حتى تستطيع تعديل وتطوير استراتيجياتها بما يتلائم مع التغيرات البيئية (عبدالرزاق وعكاب، 2020).

ولا شك أن استخدام الذكاء التسويقي في بيئة اليوم يشكل بأبعاده الأربعة (فهم الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، فهم السوق) الأداة التسويقية التي تعتمد عليها إدارة التسويق في تحقيق أهدافها، لتُكَون فيما بينها نظام معلومات قادر على منع حدوث اضطراب لدى المديرين في اتخاذ القرارات التسويقية غير المنتظمة وتقليل تعرض منظماتهم للخطر، وعليه فإن المنظمات المعاصرة التي تتبنى هذا النظام أصبحت تأخذ نظرة خارجية وداخلية لأعمالها، وتدرك تماماً أن البيئة التسويقية تقدم باستمرار فرصاً ومخاطر متتالية، لا يمكن اكتشافها وجمعها وتحليلها والاستفادة منها، إلا من خلال استخدام نظام الذكاء التسويقي. كما أن العديد من المنظمات قد تفشل في رؤية التغيير كفرصة، فيتجاهلون التغييرات حتى فواتها، مما يترتب عليها ضعف واختلال في استراتيجياتها وهياكلها وأنظمتها وثقافاتها التنظيمية،

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452



لذا يجب على المنظمات أن تفهم أهمية المراقبة المستمرة والتكيف مع تلك البيئة (Ade, et al., 2017).

ولا مناص من القول، أن المنظمات في الدول العربية_ ليبيا بشكل خاص_ لا تتبع أسساً علمية وعملية مُتطورة تمكنها من الحصول على المعلومات الذكية من مصادرها اللازمة؛ لاتخاذ القرارات التسويقية السليمة والهادفة لاشباع حاجات ورغبات زبائنها، بالإضافة إلى ضعف منظومة الذكاء التسويقي فيها، ما ترتب عليه ضعف واختلال في استراتيجياتها وهياكلها التسويقية (نصّور وآخرون، 2018؛ عمران وآخرون، 2021؛ الجبوري والعبيدي، 2022؛ الحمداني والسالم، 2023).

واستناداً إلى ما سبق، يرى الباحث أن الذكاء التسويقي لم يعد خياراً مطروحاً أمام المنظمات السياحية _ شركات السفر والسياحة _ تقبله أوترفضه, بل أصبح عاملاً مهماً في نجاحها ووصولها إلى أهدافها التسويقية؛ لكونه يسهم بصورة فعالة في اكتشاف حاجات السائح ورغباته، اعتماداً على المعلومات التسويقية التي يتم جمعها عن: الزبون، المنتج، المنافس، السوق. وهذا ما دفع الباحث إلى إجراء هذه الدراسة والوقوف على المستوى الفعلي لمدى تبني شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها.

1.الدراسات السابقة:

لقد تم عرض ومراجعة الدراسات العلمية السابقة ذات العلاقة بموضوع الدراسة؛ وذلك للتعرف على المساهمات البحثية في الذكاء التسويقي، للإستفادة منها في الدراسة الحالية، حيث تم سرد هذه

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الدراسات حسب التسلسل الزمني من الأقدم إلى الأحدث على النحو الآتي:

-دراسة Elkrghli (2014):

هدفت إلى قياس مدى تبني المنظمات السياحية **الليبية** (الفنادق، مكاتب الطيران، المكاتب السياحية) بمدينة بنغازي لمفهوم التوجه نحو السوق، وتقييم أداء منظمات الأعمال السياحية الخاصة والعامة، بالإضافة إلى تحديد العلاقة بين التوجه نحو السوق وأداء منظمات الأعمال السياحية، وأخيراً اختبار تأثير الملاك والمراكز التنظيمية على علاقة التوجه نحو السوق وأداء مؤسسات الأعمال السياحية، وتوصلت الدراسة إلى إن هناك نمواً في تبني منظمات الأعمال السياحية لمفهوم التوجه نحو السوق، كما أوضحت النتائج أن أداء منظمات الأعمال السياحية في القطاع الخاص أفضل بكثير من أداء منظمات الأعمال السياحية في القطاع العام، فضلاً عن العلاقة الإيجابية بين التوجه نحو السوق وأداء منظمات الأعمال السياحية، وهذه العلاقة أقوى بكثير في القطاع الخاص.

-دراسة الغزواني (2015):

كشفت عن واقع وإمكانيات القطاع السياحي الليبي في تطوير البيئة المحلية على ضوء ما يتوفر لدى هذا القطاع من خصائص ومزايا تجعله قادراً على المنافسة الدولية، وأيضاً على ضوء المعطيات المتعلقة بالتنافس الدولي بين الدول المختلفة من حيث المؤشرات العامة المسجلة (الاقتصادية، التعليمية، الإدارية، الاجتماعية، القانونية والتنظيمية ... الخ)، وخلص البحث أن ليبيا تمتلك امكانيات سياحية ضخمة لم يتم التخطيط لاستغلالها بالشكل الأمثل أو حتى لم يتم التفكير في مسألة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

الترويج والتعريف بها في الخارج، كما بينت النتائج أيضاً أن الدولة الليبية لم يكن لها أي دور ملموس في تطوير السياحة من حيث عدم وجود سياسات وتشريعات خاصة، بتمكين القطاع العام من القيام بدوره كما ينبغي في استغلال المقومات السياحية، فضلاً عن اختفاء دور القطاع الخاص المكمل للقطاع العام في التنمية السياحية.

-دراسة Alzoubi (2016):

هدفت إلى معرفة أثر متغيرات الذكاء التسويقي (ذكاء المنتج، ذكاء المنافسين، قاعدة البيانات، فهم العملاء، فهم السوق) على الابتكار التكنولوجي في شركات الاتصالات **بالأردن**، وخلصت الدراسة إلى وجود أثر ذو دلالة إحصائية لأبعاد الذكاء التسويقي في الابتكار التكنولوجي.

-دراسة علي وآخرون (2016):

سعت إلى دراسة علاقة رأس المال الفكري بالذكاء التسويقي، وتأثيرهما على الاستراتيجيات التنافسية للقطاع المصرفي في مدينة **اربيل**، وخلصت الدراسة إلى وجود علاقة قوية معنوية بين أبعاد (رأس المال الفكري) مجتمعة ومنفردة والذكاء التسويقي، واتضح أن بعد رأس المال الهيكلي هي أكثر الأبعاد ارتباطًا، كما تبين أيضاً من نتائج التحليل وجود علاقة قوية معنوية بين أبعاد (رأس المال الفكري والذكاء التسويقي) مجتمعة ومنفردة والاستراتيجيات التنافسية، واتضح أن بعد رأس المال البشري وفهم السوق وعلى التوالي هي أكثر الأبعاد ارتباطًا، وأخيرًا وجود أثر قوي ومعنوي لرأس المال الفكري والذكاء التسويقي مجتمعة ومنفردة في الاستراتيجيات التنافسية، واتضح أن الذكاء

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452



التسويقي هو أكثر تأثيراً في الاستراتيجيات التنافسية.

-دراسة النسور (2017):

هدفت إلى قياس وتحديد الأثر الإحصائي لتطبيق الذكاء التسويقي على الابتكار في مؤسسات الأعمال السلعية والخدمية بدولة الأردن، وكذلك تحديد الفروق الإحصائية في مدى استخدام كلا المفهومين لدى المؤسسات المبحوثة، وخلصت إلى وجود أثر إحصائي إيجابي لتطبيق الذكاء التسويقي على تعزيز الابتكار في مؤسسات الأعمال السلعية والخدمية، كما تبين بأنه لا يوجد فروق في تطبيق الذكاء التسويقي أو تطبيق الابتكار في القطاعين محل الدراسة.

-دراسة Ade, et al. (2017):

رمت إلى معرفة تأثير الذكاء التسويقي (التقارير الداخلية، بيانات مبيعات المنافس، الفرص التسويقية، تهديد المنافس، الخطر التنافسي) على تحقيق الميزة التنافسية لبنك Diamod (PLC) في لاغوس بدولة نيجيريا، وأوضحت النتائج وجود علاقة ذات دلالة معنوية بين الذكاء التسويقي والميزة التنافسية.

-دراسة نصّوروآخرون (2018):

سعت إلى دراسة واقع الذكاء التسويقي (ذكاء العميل، ذكاء المنافس، مشاركة المعلومات التسويقية بين الأقسام) في المصارف الخاصة العاملة في الساحل السوري، وخلصت إلى تبني المصارف محل الدراسة بعد ذكاء العميل، يليه بعد ذكاء المنافس كأحد مكونات الذكاء التسويقي.

-دراسة إكرام وسلمى (2019):

هدفت إلى معرفة أثر تكنولوجيا المعلومات على الذكاء التسويقي في مؤسسة اقتصادية



جزائرية بقطاع الاتصالات، وتوصلت إلى أن هناك دور كبير لتكنولوجيا المعلومات في تفعيل نظام الذكاء التسويقي.

-دراسة Kamau and Njuguna (2020):

سعت إلى التعرف على تأثير الذكاء التسويقي على أداء المبيعات في البنوك التجارية بدولة كينيا، وأشارت النتائج إلى أن الذكاء التسويقي كان له تأثير قوي وإيجابي على أداء المبيعات في البنوك التجارية، كما اتضح أيضاً أن البنوك التجارية تركز على تقنيات تعديل المنتجات واستراتيجات التسويق الحالية.

-دراسة الزبيدي (2020):

هدفت إلى التعرف على إمكانية تبني الذكاء التسويقي لتعزيز جودة الخدمات الصحية للمستشفيات الأهلية في مدينة الموصل، وأظهرت نتائج الدراسة أن المنظمات المبحوثة تتبنى متغيرات الذكاء التسويقي كآلية عمل لها وتراعي وبصورة مقبولة الجودة أثناء تقديمها للخدمات الصحية، هذا وتبين أن هناك أثراً واضحاً للذكاء التسويقي في تعزيز جودة الخدمات الصحية.

-دراسة ألنوري (2020):

هدفت إلى تحليل وتشخيص أثر الذكاء التسويقي في تحقيق الأداء التنافسي بمديرية اتصالات وبريد **البصرة**، وتوصلت إلى ضعف مقومات الذكاء التسويقي في المنظمة، وتحديدًا تلك العوامل ذات الصلة بمعلومات المنافسين والمخاطر التنافسية، هذا وأظهرت نتائج التحليل إلى وجود علاقة ارتباط ذات دلالة معنوية بين منهجية الذكاء التسويقي والأداء التنافسي.



-دراسة Hussein (2020):

سعت إلى معرفة أثر نظام الذكاء التسويقي الذي تتبناه كلية المنصور الواقعة في محافظة بغداد، وفعالية إدارة معلوماتها التسويقية وقدرتها على تحقيق موقع استراتيجي متميز في سوق التعليم، وأظهرت نتائج التحليل أن نظام الذكاء التسويقي له علاقة وتأثير على جميع الاستراتيجيات التنافسية المتاحة كبدائل لإدارة الكلية.

-دراسة عبدالرزاق وعكاب (2020):

هدفت إلى بيان تأثير الذكاء التسويقي في تحقيق التوافق الاستراتيجي للشركة العامة للمنتوجات الغذائية في مدينة بغداد، وخلصت إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين الذكاء التسويقي والتوافق الاستراتيجي.

-دراسة أمين ومحي الدين (2020):

رمت إلى قياس طبيعة العلاقة بين نظام الذكاء التسويقي وإسعاد الزبون في فنادق خمس نجوم في مدينة السليمانية، وتوصلت إلى أن هناك علاقة وتأثير معنوي بين الذكاء التسويقي وإسعاد الزبون.

-دراسة Muthulakshmi and Jaisun(2020):

سعت إلى معرفة دور الذكاء التسويقي في تحقيق الميزة التنافسية لشركات مزودي خدمة الإنترنت في ولاية تاميل نادو الهندية، وأظهرت النتائج وجود علاقة إحصائية بين الذكاء التسويقي بمكوناته الأربعة (ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، ذكاء العملاء، ذكاء السوق)، وتحقيق ميزة تنافسية.

دراسة عمران وآخرون (2021):

سعت إلى الكشف عن العلاقة بين الذكاء التنافسي (الذكاء التكنولوجي، ذكاء المنافس، ذكاء العميل، ذكاء التحالف الاستراتيجي)



والأداء الاستراتيجي (البعد المالي، رضا الزبون، التعلم والنمو، العمليات الداخلية) في شركة ليبيانا للهاتف المحمول سبها، وتوصلت الدراسة إلى أن كافة أبعاد الذكاء التنافسي ترتبط ارتباطاً طردياً وموجب بالأداء الاستراتيجي.

-دراسة النقشبندي (2021):

هدفت إلى التعرف على واقع مكونات الذكاء التسويقي (معلومات الزبون، معلومات المنتج، معلومات المنافس، معلومات السوق) في عدد من فنادق الخمس نجوم في أقليم كوردستان – العراق، واتضح من النتائج أن إجابات عينة البحث تجاه مكونات الذكاء التسويقي تختلف حسب وجهة نظرهم، وحسب ما يشاهدونه من ممارسات تسويقية في الفنادق المدروسة.

-دراسة خليل وأحمد (2021):

رمت إلى التعرف على أثر نظام الذكاء التسويقي في تبني خدمات مالية جديدة لمصرف الرافدين في مدينة الموصل، وأظهرت النتائج إلى وجود أثر معنوي لنظام الذكاء التسويقي في تبني خدمات مالية جديدة.

-دراسة Alhashem (2022):

ركزت على معرفة أثر أبعاد الذكاء التسويقي (ذكاء السوق، ذكاء المنافسين، ذكاء العملاء، ذكاء المنتج) في الاحتفاظ بالعملاء من خلال الدور الوسيط لتجربة العملاء لفنادق الأربع والخمس نجوم في الأردن، وخلصت إلى أن هناك تأثيراً إيجابياً لأبعاد الذكاء التسويقي على تجربة العملاء، وتأثيراً إيجابياً لتجربة العميل على الاحتفاظ بالعملاء، بالإضافة إلى وجود تأثير إيجابي غير مباشر للذكاء التسويقي

على الاحتفاظ بالعملاء من خلال تجربة العميل.

-دراسة حمزة والجبوري (2022):

سعت إلى التعرف على دور نظام الذكاء التسويقي بأبعاده (ذكاء الزبائن، ذكاء السوق، ذكاء المنافسين، ذكاء خدمة التأمين، مندوبي المبيعات)، وإنعكاسها على تحسين جودة الخدمة التأمينية المقدمة من قبل شركة التأمين الوطنية في العراق، والمتمثلة بأبعادها (المعولية، الاستجابة، الملموسية، الامان، روح التعاطف، الاتصالات)، وتوصلت إلى وجود علاقة ارتباط وتأثير بين نظام الذكاء التسويقي وجودة الخدمة التأمنية.

-دراسة الجبوري والعبيدي (2022):

هدفت إلى التعرف على طبيعة العلاقة بين الذكاء التسويقي واستراتيجية التركيز لشركات السفر والسياحة في بغداد، وتبين من النتائج وجود علاقة أثر وارتباط بين الذكاء التسويقي وأبعاده في تطبيق استراتيجية التركيز للشركات السياحية.

-دراسة الحمداني والسالم (2023):

سعت إلى اختبار الدور الوسيط للذكاء التسويقي في العلاقة بين التسويق الرشيق وقيمة الزبون للشركة العامة للصناعات الكهربائية والإلكترونية بمدينة بغداد، وتوصلت إلى أن هناك ترابط منطقي وانسجام كبير بين متغيرات الدراسة؛ إذ أن عند اختبار علاقة الأثر ظهر هناك تأثير مباشر وغير مباشر بين متغير التسويق الرشيق ومتغير قيمة الزبون بتوسط متغير الذكاء التسويقي.

-دراسة عباس ويونس (2023):

هدفت إلى بيان مدى تأثير الذكاء التسويقي في تحقيق التفوق التسويقي لدى الشركة العامة



لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية بمدينة السامراء، وتبين من النتائج وجود علاقة ارتباط وتأثير معنوي للذكاء التسويقي في تعزيز التفوق التسويقي.

-دراسة بن شويحة (2023):

تمحور هدف هذه الدراسة إلى التعرف على أثر نظام الذكاء التسويقي في تبني سلوكيات التسويق الريادي لمؤسسة اتصالات الجزائر، وأظهرت النتائج اهتمام اتصالات الجزائر بنظام الذكاء التسويقي وسلوكيات التسويق الريادي، وأن هناك أثر لنظام الذكاء التسويقي على سلوكيات التسويق الريادي.

-دراسة Ragab and Mahmoud (2023):

هدفت إلى تشخيص مستوى إدراك العاملين لأبعاد الذكاء التسويقي (ذكاء الزبائن، ذكاء السوق، ذكاء المنتج، ذكاء المنافسين، ذكاء المجهزين) لدى العاملين بشركة الحقول الخضراء لإنتاج الالبان المحدودة بالعراق، وأظهرت نتائج التحليل عن تركز إجابات المبحوثين للشركة المبحوثة في الاتجاه الإيجابي على كل بعد من أبعاد الذكاء التسويقي من قبل العاملين وبنسب متفاوتة.

-دراسة هزاع وآخرون (2023):

رمت إلى التعرف على الدور المعدل لإنترنت الأشياء في العلاقة بين الذكاء التسويقي والاحتفاظ بالعملاء من وجهة نظر مديري التسويق بشركات الاتصالات المصرية، وتوصلت إلى وجود ارتباط معنوي وإيجابي بين كل من (أبعاد الذكاء التسويقي، وإنترنت الأشياء) والاحتفاظ بالعملاء.

من خلال عرض الدراسات السابقة التي أُجريت في هذا الموضوع، استعرض الباحث عدداً من الدراسات العربية

والأجنبية التي طُبقت في بيئات وقطاعات مختلفة كما هو موضح أعلاه، حيث تشابهت الدراسة الحالية معها في طبيعة موضوعها، وفي تناولها لأبعاد الذكاء التسويقي ذاتها (فهم الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، فهم السوق) كدراسة (الزبيدي، 2020؛ الجبوري والعبيدي،2022؛ الحمداني والسالم، 2023؛ عبدالرزاق وعكاب، 2020؛ هزاع وآخرون، 2023؛ شويحة، 2023؛ Alhasham, 2022 ؛ النقشبندي، 2021؛ Muthulakshmi and Jaisun, 2020)، بينما اختلفت مع بعض الدراسات جزئياً في تناولها لبعض الأبعاد رغم أن هذه الأبعاد تعد ضمن المكونات الفرعية لنظام الذكاء التسويقي، ولكن لطبيعة عمل هذه المنظمات وأنشطتها وحجمها؛ قامت بتجزئة أبعادها بشكل مفصل كدراسة (ألنوري، 2020؛ عمران وآخرون، 2021؛ نصور وآخرون، 2018؛ النسور، 2017؛ حمزة والجبوري، 2022؛ خليل وأحمد، 2021؛ أمين ومحي الدين، 2020؛ Ragab and Mahmoud, 2023؛ Alzoubi, 2016؛ Kamau and Njuguna, 2020؛ Ade, et al., 2017)، وجميعها أكدت على أهمية الذكاء التسويقي في منظماتها، والدور الذي يؤديه في تحقيق؛ التفوق التسويقي، تبني سلوكيات التسويق الريادي، الاحتفاظ بالعملاء، تبني خدمات جديدة، تحسين جودة الخدمات، تحقيق الأداء التنافسي، التوافق الاستراتيجي، تحسين الأداء الاستراتيجي، إسعاد الزبون، تطوير أداء المبيعات، تقديم ابتكارات جديدة.

أيضاً اتفقت الدراسة الحالية مع الدراسات السابقة على استخدام المنهج الوصفي، وأداة الاستبيان باستثناء دراسة كلا من (الزبيدي،

2020؛ عبدالرزاق وعكاب، 2020)؛ اللتان استخدمتا أداة الاستبيان مع المقابلة الشخصية في جمع البيانات. بينما اختلفت مع الدراسات السابقة في اختيارها لنوع العينة وحجمها، حيث تناولت بعض الدراسات السابقة كل الوحدات الإدارية لكل المستويات أو لمستوى إداري واحد، باستثناء دراسة كلا من (هزاع وآخرون، 2023؛Kamau and Njugun, 2020)؛ ركزتا على وحدة إدارية في مستوى إدارى واحد (مديري التسويق). وبالرغم من وجود بعض الاختلافات إلا أن الباحث استفاد من الدراسات السابقة في إثراء الإطار النظري لهذه الدراسة، وصياغة مشكلتها وفروضها وأهدافها، وفي تحديد أبعاد الدراسة (الذكاء التسويقي)، وفي تصميم فقرات أداة جمع البيانات، وتحديد الأساليب الإحصائية المناسبة؛ لإختبار فرضياتها وتفسيرها ومقارنتها مع نتائج الدراسة الحالية. وأخيراً، تعد هذه الدراسة من أولى الدراسات في البيئة الليبية _على حد علم الباحث_ التي تناولت مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، وبالتالي جاءت هذه الدراسة لسد هذه الفجوة البحثية وإثراء الجانب المعرفي والتطبيقي؛ لتقديم إضافة علمية قيمَّة في قطاع السياحة عامة، وشركات السفر والسياحة خاصة.

2.مشكلة الدراسة:

تعد المنظمات السياحية من أكثر القطاعات الاقتصادية تأثراً بالاستقرار العالمي؛ لما يتعرض له من مخاطر وأزمات معقدة داخلياً وخارجياً، ولها أسبابها ونتائجها، والتي تختلف من دولة إلى أخرى باختلاف طبيعة وخصوصية عمل هذه

المنظمات سواء كانت (فنادق، شركات سفر وسياحة، شركات طيران)، ولذا عليها أخذ الحيطة والحذر لمواجهة هذه المخاطر سواء كانت اقتصادية أو اجتماعية أو طبيعية أو قانونية أو سياسية أو بيئية؛ بوضع خطط واستراتيجيات مدروسة لإدارة مثل هذه التغيرات والتهديدات، بالشكل الذي يساهم في الحفاظ على الطلب والعرض السياحي الحالي والمستقبلي (رقية وآخرون، 2015).

ولا شك أن هذه التغيرات التي تشهدها المنظمات السياحية، أدت إلى زيادة الطلب على المعلومات، حيث تؤدي الأخيرة دوراً مهماً في جميع مراحل تطور المنظمة، خاصةً مع قصر دورة حياة الخدمة السياحية، والتطور التقني الحديث، واشتداد المنافسة في الأسواق السياحية، لذلك لا يمكن لأي منظمة أن تتطور دون معرفة خاصة بكل التغيرات التسويقية المحيطة بها؛ لتتمكن من التحكم في عملها وأدائه بشكل دقيق، من خلال استخدام نظام الذكاء التسويقي، الذي يُسهم في إثارة وتحفيز الابتكار في المنظمات، وإضافة قيمة إلى أعمالها للحصول على منتجات مبتكرة، وتصميم أساليب وحلول تسويقية متميزة (Alzoubi, 2016).

وتماشياً مع ما تم ذكره، حول أهمية استخدام نظام الذكاء التسويقي في المنظمات السياحية، اقترح خبراء دوليين في مؤتمر دولي منعقد بدولة قطر حلولاً لتعافي قطاع السفر والسياحة، أكدوا فيه على أهمية التحلي بروح الابتكار والاستعداد لتغيير نماذج الأعمال وتلبية الطلبات الجديدة والاعتماد على تقنية الذكاء الاصطناعي، وتحقيق توقعات العملاء وفقاً لاحتياجاتهم واهتماماتهم، فضلاً

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

عن تحسين البيئة وتقديم رؤى قابلة للتنفيذ وطرق استراتيجية جديدة للتعامل مع المشكلات الطارئة (السيد، 2023).

وبالرغم من أهمية قطاع السفر والسياحة باعتباره مصدراً أساسياً للدخل القومي للعديد من الدول، إلا أن هذا القطاع في ليبيا لم يحظى بعد باهتماماً يُذكر، وما يعزز ذلك تقرير الأمم المتحدة (2020) الذي بين أن المتوسط العالمي للمساهمة المباشرة للسياحة 21.5 مليار دولار أمريكي، والمساهمة الكلية 62.9 مليار دولار، أما في ليبيا فإن أداء السياحة بعيد كل البعد عن المتوسط في شمال أفريقيا، حيث إن متوسط مساهمة السياحة في الناتج المحلي الإجمالي في شمال أفريقيا يبلغ 5.8 مليار دولار، والمساهمة الإجمالية هي 12.2 مليار دولار. وقد يرجع ذلك إلي ضعف سياسات الدولة نحو قطاع السياحة من جهة، وإلى قصور شركات السفر والسياحة في متابعة التطورات البيئية من جهة أخرى، التي كان بالإمكان أن تساعدها في تنشيط السياحة من خلال فتح أسواق سياحية جديدة وتوسيع الأسواق الحالية. وما يؤكد صحة ذلك دراسة الغزواني (2015) التي توصلت إلى أن الدولة الليبية لم يكن لها أي تصورات أو سياسات أو خطط أو تشريعات مرتبطة بكيفية الاستفادة من القطاع السياحي عن طريق تفعيل منظومة التسويق أو عمل وجلب استثمارات لهذا القطاع، فضلاً عن الاختفاء التام تقريباً لدور القطاع الخاص المكمل لدور القطاع العام في عملية التنمية السياحية. ومن هذا المنطلق، فإن الدراسة تحاول الإجابة عن التساؤلين الآتيين:



-ما مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها في مدينة بنغازي؟

-هل هناك فروق جوهرية لاستجابات المبحوثين حول تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها تُعزى إلى المتغيرات الشخصية: النوع، العمر، المستوى التعليمي، ومدة الخدمة؟

3.فرضيات الدراسة:

استنادًا على ماورد في مشكلة الدراسة يمكن صياغة فرضيات الدراسة في الآتي:

1.3 الفرضية الرئيسة الأولى: لا يوجد تبني لشركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها. ومن هذا الفرض تنبثق الفرضيات الفرعية الآتية:

- لا يوجد تبني لشركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بفهم الزبون من وجهة نظر مديريها.
- لا يوجد تبني لشركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بذكاء المنتج من وجهة نظر مديريها.
- لا يوجد تبني لشركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بذكاء المنافس من وجهة نظر مديريها.
- لا يوجد تبني لشركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بفهم السوق من وجهة نظر مديريها.

2.3 الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى للمتغيرات الشخصية

(النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة).

4.أهداف الدراسة:

- التعرف على مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها في مدينة بنغازي.
- التعرف على أكثر الأنظمة الفرعية تبنياً لنظام الذكاء التسويقي لدى شركات السفر والسياحة من وجهة نظر مديريها في مدينة بنغازي.
- الكشف عما إذا كان هناك فروق جوهرية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي كما يدركها مديريها في مدينة بنغازي. بناءً على عدد من المتغيرات الشخصية: (النوع، العمر، المستوى التعليمي، ومدة الخدمة).

5.أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من قطاع السياحة الذي يساهم بدور هام في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية ودعم ميزان المدفوعات والحد من البطالة، كما تُعد إسهامًا علميًا متواضعًا، وإضافة إلى الدراسات السابقة التي لم تحظى بعد باهتمام علمي كافٍ من البُحاث والمتخصصين في مجال التسويق، وبالتالي فهي تعتبر محاولة للتعرف على مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها. أيضاً لنتائج هذه الدراسة أهمية تطبيقية؛ إذ إنها تسعى لتوجيه أنظار مديري شركات السفر والسياحة إلى ضرورة تبني نظام الذكاء التسويقي في التحليل والكشف المبكر عن التغيرات التي تحدث في البيئة التسويقية داخلياً وخارجياً، ما يُمكن أصحاب القرار من

وضع استراتيجيات تسويقية مناسبة في ظل ظروف التأكد وعدم التأكد.

6.حدود الدراسة:

-حدود موضوعية: اقتصرت على دراسة مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي المتمثلة في الأبعاد الأربعة (فهم الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، فهم السوق).

-حدود مكانية: اقتصرت على شركات القطاع الخاص للسفر والسياحة في نطاق مدينة بنغازي.

-حدود بشرية: اقتصرت على المديرين العامين لشركات القطاع الخاص بمدينة بنغازي.

استراتيجاتها مع الاتجاهات والتطورات البيئية المختلفة، حيث أن طبيعة التغيير وعدم التأكد والتنبؤ لعوامل البيئة تؤثر وبعمق على أنشطة المنظمة. ومن هنا ظهرت الحاجة لدى

-حدود زمنية: تم إجراء الدراسة (تجميع البيانات) خلال الفترة (من 2023/8/22م إلى 2023/9/27م).

7.الإطار النظري للدراسة:

1.7 مفهوم الذكاء التسويقي:

Concept of Marketing Intelligence

تتأثر البيئة التسويقية لأي منظمة بعدد من العوامل البيئية والتي تؤثر على قدرة إدارة التسويق في التطوير والمحافظة على الزبائن المستهدفين، ولكي تستطيع المحافظة على نجاحها وموقعها التنافسي في السوق يجب عليها أن تكيف المنظمات إلى استخدام نظام معين يتابع كل ما يحدث من التغيرات في البيئة التسويقية، وهذا ما يطلق عليه بنظام الذكاء التسويقي **Marketing Intelligence** (أمين ومحي الدين،

2020). ويعتبر هذا النظام بمثابة الأساس الذي يمكنّ إدارة التسويق من البقاء على اتصال منتظم بالأحداث الجارية في السوق والبيئة (Alzoubi, 2016). وللذكاء التسويقي تعريفات عديدة اختلفت باختلاف الزوايا التي ينظر لها الباحثين والمهتمين بتطوير وتحسين أداء المنظمات، والجدول رقم (1) يعرض عدد من التعاريف الخاصة بالذكاء التسويقي ومسلسلة حسب تاريخ نشرها على النحو التالي:

جدول رقم (1): مفهوم الذكاء التسويقي

السنة	المؤلف	مفهوم الذكاء التسويقي	المرجع
2001	Kotler	مجموعة من الأفراد والإجراءات والمعدات التي تستخدم بأساليب قانونية وأخلاقية، تسمح بالتدفق المستمر للمعلومات الاستخبارية المتعلقة بالأحداث أو التغيرات التي قد تجرى في البيئة التسويقية من أجل اتخاذ القرارات التسويقية الملائمة لمواجهة تلك الأحداث والتغيرات دعماً للأهداف العامة للمنظمة.	(ألنوري، 2020، 127)
2006	Muller	عملية تحديد مجالات الذكاء الرئيسية ثم الحصول على المعلومات وتحليلها وتوفيرها وتطبيقها (النوعية والكمية) حول بيئة السوق الخارجية من أجل فهم قوى السوق (بما في ذلك المنتجات والعملاء).	Muthulakshmi and Jaisun, 2020
2012	Kotler and Keller	مجموعة من الإجراءات والمصادر التي يستخدمها المديرون للحصول على معلومات يومية حول التطورات في البيئة التسويقية.	Kotler and Keller, 2012
2013	Kotler and Armstrong	جمع وتحليل منهجي للمعلومات المتاحة علانية حول المستهلكين والمنافسين والتطورات الحاصلة في السوق.	Ade, et al., 2017
2013	Ayub, et al.	عملية جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات عن التغيرات التي تحدث في البيئة التسويقية ومكوناتها ومعرفة نقاط القوة والضعف التي تخص المنافسين والتنبؤ بالفرص والتهديدات من أجل مساعدة مديري التسويق في اتخاذ القرارات الاستراتيجية.	(الجبوري والعبيدي، 2022، 14)

2014	Igbaekemen	أداة مهمة في جمع المعلومات ذات الصلة والتي يحتاجها مدراء التسويق، المدراء التنفيذيون، والإدارات لصنع القرارات تحت ظروف التأكد، وعدم التأكد والخطر.	(نصور وآخرون، 2018،468)
2021	النقشبندي	مجموعة من الإجراءات التي تستخدم من قبل المنظمة للحصول على المعلومات التسويقية التي لها علاقة بالمنظمة للاستجابة لبيئتها بشكل سريع ومستمر عن طريق استثمار نقاط القوة في الفرص المواتية، وتجنب التهديدات عن طريق نقاط الضعف بغية تحقيق أهدافها بشكل أفضل من الآخرين.	(النقشبندي، 2021، 1897)

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على المراجع أعلاه.

استناداً على ما سبق ذكره في الجدول رقم (1) يرى الباحث أن الذكاء التسويقي: هو نظام يزود إدارة المنظمة بمعلومات عن (الزبائن، المنتج، المنافس، السوق) التي تعد مهمة لاتخاذ القرارات التسويقية، ومتابعة التغيرات الحاصلة في البيئة التسويقية المحيطة بالمنظمة تحت ظروف التأكد وعدم التأكد.

2.7 أهمية الذكاء التسويقي:

يستمد الذكاء التسويقي أهميته من أهمية المعلومات في بيئة الأعمال، وما تضيفه من قيم معرفية لمتخذي القرارات لمتابعة التغيرات في البيئة التسويقية داخلياً وخارجياً وإعداد الاستراتيجية التسويقية التي تتناسب مع أوضاع السوق والتكيف مع التهديدات والمخاطر خارج المنظمة. وتتجلى أهمية الذكاء التسويقي في النقاط التالية (Alzoubi, 2016):

- يعد نظام إنذار مبكر للمنظمة من خلال استقبال الإشارات التحذيرية وتوصيلها لمتخذي القرار.



- يعتبر نظام حماية يساعد على توفير المعرفة والفهم حول المتغيرات البيئية المحيطة بالمنظمة.
- يمثل حلقة وصل بين المعلومات المتراكمة واستراتيجيات العمل داخل المنظمة.
- يسهم في التعرف على المتغيرات البيئية وتطوراتها.
- يمثل استراتيجية جديدة لدخول أسواق جديدة وخلق فرص تسويقية.
- يصنف أحد المصادر الرئيسية للإبداع والابتكار في تقديم منتجات مبتكرة وبطريقة مميزة.
- يساعد على تفهم الوضع السائد في بيئة العمل التي تتصف بالتعقيد والتنافس الشديد؛ من خلال محاولة التنبؤ باتجاه العمل، أو تحديد الفرص ،أو المخاطر التي يجب تجنبها.
- يساعد على تصميم مزيج تسويقي يلبي حاجة ورغبة أسواقها المستهدفة وفقاً لتفضيلاتهم وأذواقهم (Ragab and Mahmoud, 2023).

3.7 مصادر الذكاء التسويقي:

يمكن للمنظمات الحصول على البيانات الدقيقة والمعلومات الصحيحة التي تخص الذكاء التسويقي من المصادر التالية Öztürk, et al., (2012):

- **الموظفون Employees:**

أغلب المعلومات التسويقية التي تحتاجها المنظمات، عادةً تأتي عن طريق الموظفين الذين يكتسبونها أثناء التعامل مع موردي المنظمة وعملائها وجهات الاتصال الأخرى في الصناعة.

- **شبكة الإنترنت Internet:**

حيث يمكن للمنظمات الحصول على معلومات حول المستهلكين والمنافسين



وبيانات السوق والبيئة الكلية بسهولة عبر شبكة الإنترنت .

● **المطبوعات Printed publication:** من خلال المطبوعات يمكن الحصول على معلومات مهمة عن المنافسين والمستهلكين والتطورات التكنولوجية وبيئة الأعمال مثل الأحداث السياسية والثقافية، ومن أمثلة هذه المطبوعات الكتب والصحف والنشرات والمجلات وما إلى ذلك.

● **الوسطاء Intermediaries:** يعد تجار الجملة وتجار التجزئة والوسطاء الآخرون حلقة وصل مع المنظات لتوفير المعلومات حول التطورات الحالية.

● **الأحداث الصناعية Industrial events:** يمكن لهذه الأحداث مثل المؤتمرات والمعارض التجارية والاجتماعات النقابية أن تساعد المنظمات على فهم وجهة نظر المنافسين.

● **شركات الأبحاث Research Companies:** المنظمات قادرة على شراء المعلومات حول بيئتها التسويقية، ومن ثم استخدامها لتقييم استراتيجياتهم وميزانياتهم الترويجية وأنماط استخدامها.

● **اختبار المنتج Product test:** يتم استخدامه كمورد من خلال تلقي التعليقات أو المعلومات المرتدة من المستخدمين الأوائل للمنتجات.

● **العملاء Customers:** يمكن للعملاء الحاليين والمحتملين تقديم معلومات عن احتياجاتهم واهتماماتهم وقضاياهم.

● **المنافسون Competitors:** يمكن الحصول على مجموعة متنوعة من المعلومات من خلال متابعة إذاعات المنافسين، وزيارة موظفي

المبيعات والتشاور معهم، وشراء منتجات المنافسين، وإجراء مقابلات العمل، والتقارير السنوية للمنافسين التي توضح نقاط القوة والضعف لديهم.

4.7 مكونات نظام الذكاء التسويقي:

يتكون نظام الذكاء التسويقي من أربعة أنظمة فرعية تتكامل فيما بينها، لتزويد إدارة التسويق بالمعلومات حول البيئة التسويقية لاستخدامها فيما يلي:

- **فهم الزبون Customer Understanding:** يساعد نظام الذكاء التسويقي المسوقين على مراقبة الزبائن عن قرب لمعرفة اهتماماتهم وفهم مخاوفهم، وتحليل حديثهم عن العلامات التجارية لمنتجاتهم المفضلة. وهذا يعتمد على قيام المنظمة بالاستعانة بنخب من موظفيها مدربة وقادرة على فهم السلوك الشرائي للمستهلكين؛ لإضفاء الطابع المرغوب على منتجاتها، وإقامة علاقات طويلة المدى، ومراقبة ردود أفعالهم تجاه تلك المنتجات التي يستخدمونها، ومن ثم تحليلها وتفسيرها لتحديد أهدافهم واستراتيجياتهم التسويقية المستقبلية. كما أتاحت التطورات التكنولوجية للمنظمات أن تتواصل مع كل عميل على حدة، وأن يكون له رأي منفتح حول منتجاتها، لذلك ينبغي على المنظمات الناجحة أن تكون على دراية بأسماء عملائها بشكل فردي، وإلا فلن تتمكن من الاحتفاظ بأي زبون، ولن تكون قادرة على التنبؤ باتجاهات الزبائن والتغيرات في أنماط الحياة التي ستؤثر على رغباتهم واحتياجاتهم (Hussein, 2020).
- **ذكاء المنتج Product Intelligence:** تتنافس المنظمات بشكل كبير على تقديم المنتجات العالية

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023



الجودة والخيارات المتعددة منها، لجذب الزبائن لأسواقها، إلا إن الجودة العالية والتكاليف المنخفضة لا تكفي للمنافسة، حيث تحتاج المنظمات إلى اعتماد أساليب حديثة لفحص خصائص المنتجات واحتياجات الزبائن في السوق، بما في ذلك تصميم المنتج وسعره وجودته؛ لتقديم منتجات مبتكرة. وعليه، فإن فهم التجارب السابقة للمنتجات وتصورات المستهلكين يعد أمرًا مهمًا للغاية للاحتفاظ بالزبائن وولائهم للمنظمة (Alhashem, 2022).

- **ذكاء المنافس Competitor Intelligence:** يقوم ذكاء المنافس بتزويد المنظمات ببيانات ومعلومات تمكنها من التنبؤ بكل مايحدث في البيئة التسويقية؛ لمعالجة بعض القضايا التسويقية ومن أهمها تحليل الأداء التسويقي للمنافسين، ونقاط ضعفهم وقوتهم، وتحركاتهم في السوق، وخططهم واستراتيجياتهم المستقبلية، والأسواق الأكثر استهدافاً من قبلهم، وأنشطة البحث والتطوير لديهم، والشراكات التي ينضمون إليها (نصور وآخرون، 2018). كما إن استخدام ذكاء المنافس يخلق ويحافظ على الميزة التنافسية للمنظمة من خلال مواكبتها لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تميزها عن الاخرين، وبطبيعة الحال إذا لم تقم المنظمات بجمع وتحليل المعلومات عن المنافسين وبطريقة منهجية قد يؤدي ذلك بها إلى الفشل (Alhashem, 2022).

- **فهم السوق Market Intelligence :** تتسم الأسواق في ظل التطورات المتسارعة بالديناميكية، ولكي تتمكن المنظمات من فهم الأسواق المحيطة بها، يجب أن تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات السوقية (الحصة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

السوقية، حجم السوق، نمو السوق، طبيعة الزبائن المحتملين) عند تصميم استراتيجية تسويقية، حيث يقود الفهم الصحيح للسوق إلى اتخاذ قرارات سليمة عن الأسواق التي ترغب المنظمات للوصول إليها واختراقها والتوسع فيها، بالإضافة إلى تحقيق موقع تنافسي قوي يميزهاعن غيرها (نصور وآخرون، 2018).

8.الإطار العملي للدراسة:

1.8 منهجية الدراسة:

اتبع الباحث المنهج الوصفي الذي يعتبر من أكثر المناهج استخدامًا وشيوعًا في العلوم الإنسانية لدراسة الظواهر أو المشكلات العلمية من خلال القيام بالوصف بطريقة علمية، ومن ثم الوصول إلى تفسيرات منطقية لها دلائل وبراهين تمنح الباحث القدرة على وضع أطر محددة للمشكلة، ويتم استخدام ذلك في تحديد نتائج الدراسة (عبيدات وآخرون، 1999).

2.8 مجتمع وعينة الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع المديرين العامين لشركات القطاع الخاص للسفر والسياحة_ هي شركات خاصة تعمل كوسيط بين موردي الخدمات السياحية والزبون، يقتصر دورها على تنظيم وتنفيذ الرحلات السياحية سواء داخل البلد أو خارجه، حجز وبيع تذاكر السفر، حجوزات فندقية، تنظيم المهرجانات الرياضية، تجهيز مستندات السفر للحصول على التأشيرة_ في مدينة بنغازي، البالغ عددهم (105) ، وقد تم اختيار عينة ممثلة لمجتمع الدراسة باتباع أسلوب العينة القصدية المكونة من (83)، وفقًا لجدول مورجان (Krejcie and Morgan, 1970).

3.8 **جمع البيانات:**

استند الباحث في جمع البيانات على مصدرين أساسين، مصادر أولية، تم الاعتماد في جمع البيانات الأولية على أداة الاستبانة، بوصفها أداة رئيسة في هذه الدراسة. ومصادر ثانوية، متمثلة في الكتب والمراجع العربية ذات العلاقة، والدوريات، والرسائل العلمية والتقارير ذات الصلة بموضوع الدراسة. وتمثلت أداة الدراسة في أداة الاستبانة، والتي تم إعدادها بالاستناد على الدراسات السابقة (خليل وآخرون، 2018؛ شويحة، 2023؛ حمزة والجبوري، 2022؛ الجبوري والعبيدي، 2022؛ أمين ومحي لدين، 2020؛ النسور، 2017؛ 2016؛ Jaisun, 2020, وتطوير وتكييف عباراتها بما يتناسب مع أهداف الدراسة، هذا وتكونت أداة جمع البيانات في الاستبانة من قسمين، قسم يتمثل في المتغيرات الشخصية للمبحوث. وقسم آخر يهدف إلى التعرف على مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، ويتكون هذا القسم الأخير من (24) فقرة مقسمة على أربع أبعاد رئيسة تمثل الذكاء التسويقي، حيث خصص البعد الأول لفهم الزبون متمثل في (7) عبارات، والبعد الثاني لذكاء المنتج متمثلة في (6) عبارات، أما البعد الثالث خُصص لذكاء المنافس متمثل في (6) عبارات، والأخير خصص لفهم السوق متمثل في (5) عبارات.

4.8.لمعالجة الإحصائية للبيانات:

تم توزيع (83) نموذج استبانة على المديرين العامين لشركات القطاع الخاص للسفر والسياحة في مدينة بنغازي، بإتباع أسلوب العينة القصدية، وقد فُقد منها (18) استبانة، وتم استرجاع (65) استبانة من

الإستمارات الموزعة، وقد تم اعتمادها في تحليل النتائج.

5.8 قياس متغيرات الدراسة:

اعتمد الباحث في قياس أبعاد الدراسة وبصورة أساسية على مقياس ليكرت، الذي: "يستخدم بصفة خاصة في قياس الاتجاهات، وفي ظله يقوم المبحوث بالإشارة إلى درجة الموافقة أو عدم الموافقة على مجموعة من العبارات، تتعلق بالشيء موضوع الاتجاهات" (إدريس، 2008، ص395). ويتكون المقياس من مجموعة من العبارات لكل متغير، متمثلة في الآتي: درجة تبني عالية جدًا تعطي الوزن (5)، درجة تبني عالية تعطي الوزن (4)، درجة تبني متوسطة تعطي الوزن (3)، درجة تبني ضعيفة تعطي الوزن (2)، ودرجة تبني ضعيفة جدًا تعطى الوزن (1).

أما فيما يتعلق بالحدود التي تم الاعتماد عليها في الدراسة عند التعليق على المتوسط الحسابي لمتغيرات الدراسة، فقد عُدّ كل متغير وسطه الحسابي المرجح (من 4.20 إلى 5) عاليًا جدًا، والمتغير الذي متوسطه المرجح (من 3.40 إلى 4.19) عاليًا، والذي متوسطه المرجح (من 2.60 إلى 3.39) متوسطًا، والذي متوسطه المرجح (من 1.80 إلى 2.59) ضعيفًا، والذي متوسطه المرجح (من 1 إلى 1.79) ضعيفًا جدًا (عبدالفتاح، 2008).

6.8. صدق الأداة:

للتحقق من صدق أداة القياس، تم عرض الأداة على اثنان من المحكمين للحكم على مدى تمثيل العبارات المستخدمة في القياس، للجوانب المختلفة التي يحتوي عليها المتغير محل الدراسة للتعرف على

آرائهم في مدى ملاءمة الاستبانة للأهداف التي ترمي إلى تحقيقها من حيث سلامة اللغة ودقة العبارات الواردة فيها، وقد تم إجراء تعديلات على فقراتها، بحذف بعضها، وإضافة أخرى جديدة، وإعادة صياغة بعضها الآخر، وفقًا لتوجيهاتهم، إلى أن استقرت على وضعها النهائي، واعتبرت موافقة المحكمين على الفقرات مؤشرًا على صدق الأداة.

7.8 ثبات الأداة:

ولقد تحقق الباحث من ثبات أداة الدراسة من خلال معامل Cronbach Alpha لقياس مدى التناسق في إجابات عينة الدراسة على كل فقرات الأداة، ويتروا قيمة المعامل ألفا ما بين (0 - 1)، وكلما اقتربت قيمته من 1 دل على ارتفاع الثبات، ويكون قيمته مقبولة عند (70%) وما فوق (Sekaran and Bougie, 2016)، وجاءت النتائج كما هي مبينة في الجدول (2):

جدول رقم (2): معاملات الثبات (كرونباخ آلفا) لأبعاد الدراسة

أبعاد الذكاء التسويقي	عدد الفقرات	معامل الثبات Cronbach Alpha
فهم الزبون	7	.799
ذكاء المنتج	6	.800
ذكاء المنافس	6	.794
فهم السوق	5	.722
مجموع أبعاد الذكاء التسويقي	24	.916

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يُلاحظ من الجدول رقم (2) أن معامل كرونباخ ألفا للأداة ككل (.916)، وتراوحت أبعاد الذكاء التسويقي ما .

8.8. اختبار التوزيع الطبيعي:

لقد تم إجراء اختبار التوزيع الطبيعي (**Kolmogorv-Smirnov**) على أداة الاستبانة الموزعة على المديرين العامين لشركات القطاع الخاص للسفر والسياحة، وذلك لمعرفة إن كانت البيانات التي تم الحصول عليها من المبحوثين تتبع التوزيع الطبيعي أم لا، لتحديد الإختبارات الإحصائية المناسبة لكل بين (.722– 800.)، وهذه النسب تُعد مناسبة جدًا، وتتجاوز جميعها (70%)، مما يدل على صلاحية الأداة لتحقيق أهداف الدراسة.

حالة (اختبارات معلمية – اختبارات لا معلمية)، وتستخدم الإختبارات المعلمية عندما يكون التوزيع طبيعيًا، ويكون مستوى المعنوية أكبر من (0.05)، بينما الإختبارات اللا معلمية عندما يكون التوزيع غير طبيعي، ويكون مستوى المعنوية أقل من (0.05)، والجدول رقم (3) يوضح نتائج الاختبار:

جدول رقم (3): اختبار التوزيع الطبيعي Tests of Normality

المتغير وأبعاده	Kolmogorov-Smirnov		
	Statistic	Df	Sig
فهم الزبون	.094	65	.200*
ذكاء المنتج	.107	65	.058
ذكاء المنافس	.185	65	.099
فهم السوق	.086	65	.200*
الذكاء التسويقي	.094	65	.200*

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يتضح من الجدول رقم (3) أن مستوى الدلالة لمتغير الذكاء التسويقي وأبعاده أكبر من (0.05)، وهذا يدل على أن البيانات تتبع التوزيع الطبيعي، وأنه يجب استخدام الاختبارات المعلمية.

9.8 الوسائل الإحصائية المستخدمة:

لمعالجة البيانات استخدمت الأساليب الإحصائية التالية:

- معامل الثبات (**Cronbach Alpha**) للتحقق من ثبات أداة الدراسة التي بموجبها جمعت البيانات.
- التكرارات، النسب المئوية، المتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، لمعرفة مدى تركز الإجابات المتعلقة بالأبعاد ومدى تشتت هذه الإجابات.
- اختبار (**One Sample t Test**) للتعرف على تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها.

10.8.خصائص عينة الدراسة:

- اختبار (**Independent Samples Test**) لقياس الفروق حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي التي تُعزى للنوع.
- تحليل التباين الأحادي (**ANOVA**) لقياس الفروق حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي التي تُعزى للعمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة.
- اختبار التوزيع الطبيعي: (**Kolmogorov-Smirnov test**).

الجدول (4): توزيع أفراد عينة الدراسة حسب خصائصهم الديمغرافية

المتغير	مستوى المتغير	العدد	النسبة المئوية

النوع	ذكر	58	%89.2
	أنثى	7	%10.8
	المجموع	65	100.0%
العمر	من 18 سنة إلى أقل من 30 سنة	8	%12.3
	من 30 سنة إلى أقل من 45سنة	27	%41.5
	من 45 سنة إلى أقل من 60 سنة	27	%41.5
	من 60 سنة فأكثر	3	%4.6
	المجموع	65	%100.0
المستوى التعليمي	إعدادي وما يعادله	2	%3.1
	ثانوي وما يعادله	5	%7.7
	جامعي وما يعادله	52	%80.0
	ماجستير فما فوق	6	%9.2
	المجموع	65	%100.0
مدة الخدمة	أقل من 5 سنوات	10	%15.4
	من 5 سنوات إلى أقل من 10 سنوات	13	%20.0
	من 10 سنوات إلى أقل من 15 سنة	10	%15.4
	من 15 سنة فما فوق	32	%49.2
	المجموع	65	%100.0

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يلاحظ من الجدول رقم (4) أعلاه بأن أغلبية عينة الدراسة كانوا من فئة الذكور، وشكلوا ما نسبته (89.2%)، في حين بلغت نسبة الإناث (10.8%)؛ وقد تدل هذه النسبة إلى طبيعة العمل في شركات السفر والسياحة والتي تحتاج إلى ساعات دوام طويلة قد تكون (من الساعة

8:00 ص إلى الساعة 8:00 م)، وكذلك السفر خارج البلاد لإبرام الاتفاقيات مع موردي الخدمات السياحية، والتي لا تتناسب مع طبيعة عمل المرأة الليبية، التي تفرضها عادات وتقاليد المجتمع الليبي؛ كما تبين أن غالبية المشاركين في الدراسة تتراوح أعمارهم في الفئتين (من 30 سنة إلى أقل من45 سنة؛ من 45 سنة إلى أقل من 60 سنة) بالتساوي، حيث بلغت نسبتهما (41.5%) لكلا الفئتين، وهذا مؤشر جيد حيث تعد الفئتين الأكثر نضجاً في اتخاذ القرارات التسويقية في ظل الظروف المتغيرة؛ لما يتميزون به من النشاط والحيوية والرغبة والقدرة على أداء أعمالهم وأنشطتهم السياحية نحو الإبداع والابتكار، كما أظهر الجدول أن أغلب المشاركين هم من حملة الشهادة الجامعية وما يعادلها، حيث بلغت نسبتهم (80.0%)، وهذا يدلل على أن الاستبيان استهدف الشريحة القادرة على فهم مضامينه، كما لوحظ من الجدول أعلاه ارتفاع عدد سنوات الخدمة لدى مديري هذه الشركات محل الدراسة، حيث بلغ نسبة من أمضى (15 سنة فما فوق) في الخدمة حوالي (49.2%)، وهذه المدة كافية لاكتسابهم خبرة ومهارة في إدارة الأزمات والتقلبات المفاجئة التي تحدث في الأسواق السياحية بكفاءة عالية.

11.8. وصف متغيرات الدراسة:

يتناول هذا الجزء وصف متغير الذكاء التسويقي، وقد بلغت المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الذكاء التسويقي التسويقي لدى إجمالي أفراد عينة الدراسة ما يلي:

الجدول (5): يوضح المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لأبعاد الذكاء التسويقي

المتغير	المتوسط الحسابي	الإنحراف المعياري	الوزن النسبي	التبني	الترتيب
الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون	3.6791	.63035	.73582	عالية	4
الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج	4.1308	.58072	.82616	عالية	1
الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس	3.6974	.59431	.73948	عالية	3
الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق	3.8000	.69821	.76	عالية	2
الذكاء التسويقي	3.8218	.51882	.76436	عالية	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يوضح الجدول رقم (5) أن تبني الذكاء التسويقي بأبعاده الأربعة كانت بدرجات عالية، حيث بلغ المتوسط الحسابي للذكاء التسويقي ككل (3.8218)، وبانحراف معياري قدره (.51882)، أما أبعاد الذكاء التسويقي فقد تحصل الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج على أعلى متوسط حسابي (4.1308)، يليه الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق حيث المتوسط الحسابي (3.8000)، ثم الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس بمتوسط حسابي (3.6974)، وأخيراً جاء الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون في المرتبة الأخيرة بمتوسط حسابي(3.6791)، وفيما يلي تحليل عبارات أبعاد الذكاء التسويقي حسب الترتيب:

1.11.8.التحليل الوصفي لبعد الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج:

الجدول رقم (6): إجابات عينة الدراسة حول عبارات الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التبني	الترتيب
1. تحرص إدارة الشركة على تحسين خدماتها وإضافة المزيد من المزايا في محتواها.	4.4923	.77304	عالية جداً	1

2. تستفيد إدارة الشركة من وسائل التواصل الاجتماعي في توقع اتجاهات وميول الزبائن نحو خدماتنا.	4.3385	.88877	عالية جداً	2
3. تواكب إدارة الشركة التغيرات التكنولوجية وتوظفها في تصميم وإنتاج خدماتها.	4.1385	.89925	عالية	3
4. تقوم إدارة الشركة بقياس مستوى الخدمة مقارنةً بخصائص ومواصفات الخدمات التي يقدمها المنافسون.	3.9846	.78047	عالية	4
5. تستفيد إدارة الشركة من المعلومات المرتدة التي توفرها دوائر خدمة العملاء.	3.8923	.97023	عالية	6
6. تحرص إدارة الشركة على إلغاء الخدمات غير المربحة، وتستبدلها بخدمات جديدة ومتميزة.	3.9385	1.01361	عالية	5
7.الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج	4.1308	.58072	عالية	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يُظهر الجدول رقم (6) أعلاه أن جميع الإجابات عن بعد الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج كانت بدرجة عالية، وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.8923 – 4.4923)، حيث بينت النتائج أن مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي حريصين على تحسين محتوى خدماتهم السياحية، بالاعتماد على وسائل التواصل الاجتماعي في توقع اتجاهات وميول الزبائن نحو الخدمة المقدمة لهم، ومقارنتها بخصائص ومواصفات الخدمات التي يقدمها المنافسون، لأجل إلغاء الخدمات غير المربحة واستبدالها بخدمات جديدة ومتميزة، فضلاً عن المعلومات التي يوفرها الموظفون بالشركة أثناء تواصلهم مع الزبائن.

2.11.8. الوصفي لبعد الذكاء التسويقي بالسوق:

الجدول رقم (7): إجابات عينة الدراسة حول عبارات الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التبني	الترتيب
1. تستفيد إدارة الشركة من التقارير المنشورة للجهات الحكومية لمعرفة متغيرات السوق.	3.3231	1.23880	متوسطة	5
2. تقتنص إدارة الشركة الفرص التسويقية المتاحة في السوق وتعالج التهديدات المحتملة من خلال الخطط التسويقية المناسبة.	3.5538	.93593	عالية	4
3. تستجيب إدارة الشركة بمرونة كافية للتغيرات المفاجئة التي تحدث في السوق.	4.0923	.84267	عالية	2
4. تعمل إدارة الشركة على تجزئة أسواقها على حسب احتياجات ورغبات زبائنها، والوصول إليهم بكل أريحية.	4.0923	.84267	عالية	1
5. لدى إدارة الشركة معلومات كافية عن طبيعة الأسواق المحيطة، وإمكانية نمو وتوسع أعمالنا فيها.	3.9385	.98230	عالية	3
الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق	3.8000	.69821	عالية	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يظهر الجدول رقم (7) أعلاه أن جميع الإجابات عن بعد الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق كانت بدرجة عالية، وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين (3.3231 –4.0923)، حيث أظهرت النتائج أن مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي يعملون على تجزئة أسواقهم السياحية، للوصول إليها بكل أريحية لتلبية احتياجاتها ورغباتها، والاستجابة للتغيرات المفاجئة التي تحدث فيها، كما تبين أن لديهم معلومات كافية عن طبيعة الأسواق المحيطة بالشركة، تساعدها في تبني خطط تسويقية مناسبة للموقف، سواء اقتناص الفرص التسويقية المتاحة أومعالجة التهديدات المحتملة، وعلى الرغم من ذلك إلا أن استفادتها من التقارير

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

المنشورة من الجهات الحكومية لمعرفة متغيرات السوق جاءت بدرجة متوسطة، وقد يعزى ذلك إلى ضعف جودة التقارير الحكومية وعدم حداثتها بشكل منتظم ومستمر، الأمر الذي قد يؤدي إلى صعوبة في تحديد حجم السوق المستهدف وتقدير حصتها السوقية.

3.11.8 .التحليل الوصفي لبعد الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس:

الجدول رقم (8): إجابات عينة الدراسة حول عبارات الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التبني	الترتيب
1. لدى إدارة الشركة القدرة على تحديد نقاط قوة وضعف المنافسين في الأسواق الحالية.	3.8923	.81246	عالية	4
2. تمتلك إدارة الشركة معلومات مؤكدة عن خطط واستراتيجيات المنافسين في السوق.	3.2769	.89281	متوسطة	5
3. تحرص إدارة الشركة على جمع وتحليل المعلومات عن الخدمات التي تقدمها الشركات المنافسة لضمان تقديمنا خدمات أفضل.	3.9692	.84722	عالية	2
4. تهتم إدارة الشركة بدراسة سمعة ومكانة الشركات المنافسة في السوق وذلك من وجهة نظر الزبائن.	3.9231	.90671	عالية	3
5. لدى إدارة الشركة معلومات مؤكدة حول تهديدات المنافسين الحاليين والمحتملين.	3.0154	1.08242	متوسطة	6
6. تتابع إدارة الشركة بشكل دائم آليات التسعير والترويج والتوزيع المتبعة من قبل المنافسين.	4.1077	.85006	عالية	1
الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس	3.6974	.59431	عالية	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يبين الجدول رقم (8) أعلاه أن جميع الإجابات عن بعد الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس كانت بدرجة عالية، وتراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين

(4.1077 – 3.0154)، حيث أتضح من النتائج أن مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي يتابعون بشكل دائم آليات التسعير والترويج والتوزيع المتبعة من قبل المنافسين، وحريصين على جمع المعلومات عن الخدمات التي يقدمها المنافسون في الأسواق الحالية، وكذلك دراسة سمعتهم ومكانتهم في السوق من وجهة نظر الزبائن؛ لتبني أفضل الاستراتيجيات التنافسية لمنافستها، إلا أن امتلاكها لمعلومات مؤكدة عن خطط واستراتيجيات وتهديدات المنافسين الحاليين والمحتملين في السوق، لم تكن عند المستوى المطلوب، وقد يُعزى ذلك إلى ضعف الهيكلية التنظيمية والتشريعات التي تنظم علاقات العمل داخل القطاع السياحي، بالإضافة إلى ضعف البرامج الترويجية كالمشاركة في المعارض التجارية التي يمكن أن تساعد في فهم وجهات نظر المنافسين وكل ما يقدمونه، فضلاً عن الانقسام السياسي داخل الدولة.

4.11.8 التحليل الوصفي لبعد الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون:

الجدول رقم (9): إجابات عينة الدراسة حول عبارات الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	التبني	الترتيب
1. تمتلك إدارة الشركة قاعدة بيانات خاصة بالزبائن.	3.6615	.85288	عالية	4
2. تقوم إدارة الشركة بدراسة حاجات ورغبات الزبائن قبل تقديم الخدمة المناسبة لهم.	4.0615	.99808	عالية	2
3. تتقصى إدارة الشركة عن الزبائن المحتملين لمعرفة كيفية استهدافهم وجذبهم.	3.6615	.95651	عالية	3
4. تتواصل إدارة الشركة بانتظام مع الزبائن من أجل الحصول على معلومات حول تفضيلاتهم وأذواقهم.	3.6154	1.04122	عالية	5

5. تحرص إدارة الشركة على دراسة خصائص الزبائن والعوامل المؤثرة في قراراتهم الشرائية.	3.6154	1.15505	عالية	6
6. تهتم إدارة الشركة بمعالجة شكاوي الزبائن من خلال معرفة آرائهم واستخراج المعلومات القيمة منهم.	4.2000	.88741	عالية جداً	1
7. تعتمد إدارة الشركة على نظام تسويقي متخصص في عمل أبحاث مستمرة عن الزبائن لفهم سلوكهم اتجاه الخدمات المقدمة لهم.	2.9385	1.08796	متوسطاً	7
الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون	3.6791	.63035	عالية	-

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يظهر الجدول رقم (9) أعلاه أن جميع الإجابات عن بعد الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون كانت بدرجة عالية، حيث تراوحت المتوسطات الحسابية ما بين (2.9385– 4.2000)، وأشارت النتائج إلى أن مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي يهتمون بمعالجة شكاوي زبائنهم ومعرفة آرائهم واستخراج المعلومات القيمة منهم، ومن ثم دراستها لتقديم الخدمة المناسبة لهم، إضافة لامتلاكها لقاعدة بيانات عن الزبائن الحاليين والمحتملين لغرض جذبهم للعروض السياحية بشكل صحيح، فضلاً عن حرصها على التواصل المنتظم بزبائنها من أجل الحصول على معلومات حول العوامل المؤثرة في.

12.8.اختبار فروض الدراسة:

1.12.8 الفرضية الرئيسة الأولى:

لا يوجد تبني لشركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها. لاختبار هذا الفرض تم استخدام اختبار tللعينة الواحدة One Sample t-Test للتعرف على مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، لكل بعد من متغير الذكاء التسويقي، والمتمثلة في فهم

الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، فهم السوق. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

-الفرضية الفرعية للبعد الأول: لا يوجد تبني لشركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بفهم الزبون من وجهة نظر مديريها. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (10): نتائج اختبار t لعينة واحدة لبعد فهم الزبون

البعد الأول	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الإحصائية	القيمة الاحتمالية
فهم الزبون	3.6791	.63035	8.686	.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يُلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (10) أن المتوسط الحسابي لبعد فهم الزبون قد بلغ (3.6791) بانحراف معياري قدره (.63035)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس المقدر بـ (3)، وهذا يعني أنه يوجد تبني لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بفهم الزبون لدى مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي، وقد اختلف هذا الوسط عن الوسط الفرضي للمقياس بشكلٍ معنوي؛ لأن القيمة الإحتمالية المناظرة لقيمة t الإحصائية قد قلت عن مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل.

-الفرضية الفرعية للبعد الثاني: لا يوجد تبني لشركات السفر

والسياحة لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بذكاء المنتج من وجهة نظر مديريها. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (11): نتائج اختبار t لعينة واحدة لبعد ذكاء المنتج

البعد الثاني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الإحصائية	القيمة الاحتمالية
ذكاء المنتج	4.1308	.58072	15.699	.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يُلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (11) أن المتوسط الحسابي لبعد ذكاء المنتج قد بلغ (4.1308) بانحراف معياري قدره (.58072)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس المقدر بـ (3)، وهذا يعني أنه يوجد تبني لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بذكاء المنتج لدى مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي، وقد اختلف هذا الوسط عن الوسط الفرضي للمقياس بشكلٍ معنوي؛ لأن القيمة الإحتمالية المناظرة لقيمة t الإحصائية قد قلت عن مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل.

-الفرضية الفرعية للبعد الثالث: لا يوجد تبني لشركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بذكاء المنافس من وجهة نظر مديريها. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (12): نتائج اختبار t لعينة واحدة لبعد ذكاء المنافس

البعد الثالث	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الإحصائية	القيمة الاحتمالية
ذكاء المنافس	3.6974	.59431	9.461	.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يُلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (12) أن المتوسط الحسابي لبعد ذكاء المنافس قد بلغ (3.6974) بانحراف معياري قدره (.59431)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس المقدر بـ (3)، وهذا يعني أنه يوجد تبني لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بذكاء المنافس لدى مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي، وقد اختلف هذا الوسط عن الوسط الفرضي للمقياس بشكلٍ معنوي؛ لأن القيمة الإحتمالية المناظرة لقيمة t الإحصائية قد قلت عن مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل.

-الفرضية الفرعية للبعد الرابع: لا يوجد تبني لشركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بفهم السوق من وجهة نظر مديريها. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (13): نتائج اختبار t لعينة واحدة لبعد فهم السوق

البعد الرابع	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة t الإحصائية	القيمة الاحتمالية
فهم السوق	3.8000	.69821	9.238	.000

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يُلاحظ من خلال الجدول السابق رقم (13) أن المتوسط الحسابي لبعد فهم السوق قد بلغ (3.8000) بانحراف معياري قدره (.69821)، وهو أكبر من المتوسط الفرضي للمقياس المقدر بـ (3)، وهذا يعني أنه يوجد تبني لنظام الذكاء التسويقي المتعلق بفهم السوق لدى مديري شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي، وقد اختلف هذا

الوسط عن الوسط الفرضي للمقياس بشكلٍ معنوي؛ لأن القيمة الإحتمالية المناظرة لقيمة t الإحصائية قد قلت عن مستوى المعنوية (0.05)، وعليه يتم رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرض البديل.

2.12.8 الفرضية الرئيسة الثانية: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى إلى اختلاف المتغيرات الآتية: (النوع، العمر، المستوى التعليمي، مدة الخدمة)، ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

-الفرضية الفرعية للمتغير الأول: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى للنوع. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (14) نتائج اختبار t لعينتين مستقلتين لمتغير النوع

المتغير و أبعاده	النوع	العدد	المتوسط	الانحراف المعياري	قيمة t	p-value
فهم الزبون	ذكر	58	3.6847	.58551	.136	.896
	أنثى	7	3.6327	.98925		
ذكاء المنتج	ذكر	58	4.1494	.58130	.743	.460
	أنثى	7	3.9762	.59651		
ذكاء المنافس	ذكر	58	3.6868	.59569	-.413-	.681
	أنثى	7	3.7857	.62148		
فهم السوق	ذكر	58	3.7621	.69227	-1.267-	.210
	أنثى	7	4.1143	.71979		

الذكاء التسويقي	ذكر	58	3.8175	.51334	-.189-	.850
	أنثى	7	3.8571	.60517		

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يتضح من الجدول رقم (14) أن قيمة **P-value** للذكاء التسويقي وأبعاده جميعها أكبر (0.05)، وبذلك لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى إلى النوع عند مستوى الدلالة (0.05).

-الفرضية الفرعية للمتغير الثاني: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى للعمر. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (15) نتائج اختبار التباين الأحادي لمتغير العمر

المتغير وأبعاده	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	p-value
فهم الزبون	بين المجموعات	.909	3	.303	.754	.524
	داخل المجموعات	24.521	61	.402		
	المجموع	25.430	64			
ذكاء المنتج	بين المجموعات	1.150	3	.383	1.145	.338
	داخل المجموعات	20.433	61	.335		
	المجموع	21.583	64			
ذكاء المنافس	بين المجموعات	.659	3	.220	.611	.611
	داخل المجموعات	21.946	61	.360		
	المجموع	22.605	64			

فهم السوق	بين المجموعات	.715	3	.238	.477	.700
	داخل المجموعات	30.485	61	.500		
	المجموع	31.200	64			
الذكاء التسويقي	بين المجموعات	.481	3	.160	.584	.628
	داخل المجموعات	16.746	61	.275		
	المجموع	17.227	64			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يتبين من الجدول رقم (15) أن قيمة **P-value** للذكاء التسويقي وأبعاده جميعها أكبر من (0.05)، ولذا لا توجد فروق حول تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تعزى إلى العمر عند مستوى الدلالة (0.05).

-الفرضية الفرعية للمتغير الثالث: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى للمستوى التعليمي. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (16) نتائج اختبار التباين الأحادي لمتغير المستوى التعليمي

المتغير وأبعاده	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	p-value
فهم الزبون	بين المجموعات	1.272	3	.424	1.071	.368
	داخل المجموعات	24.158	61	.396		
	المجموع	25.430	64			
ذكاء المنتج	بين المجموعات	.719	3	.240	.700	.555
	داخل المجموعات	20.864	61	.342		

	المجموع	21.583	64			
ذكاء المنافس	بين المجموعات	.181	3	.060	.164	.920
	داخل المجموعات	22.424	61	.368		
	المجموع	22.605	64			
فهم السوق	بين المجموعات	.460	3	.153	.304	.822
	داخل المجموعات	30.740	61	.504		
	المجموع	31.200	64			
الذكاء التسويقي	بين المجموعات	.042	3	.014	.049	.985
	داخل المجموعات	17.186	61	.282		
	المجموع	17.227	64			

يلاحظ من الجدول رقم (16) أن قيمة **P-value** للذكاء التسويقي وأبعاده جميعها أكبر من (0.05)، ولذا لا توجد فروق حول تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى إلى المستوى التعليمي عند مستوى الدلالة (0.05).

-الفرضية الفرعية للمتغير الرابع: لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى لمتغير مدة الخدمة. ومن خلال المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة تم الحصول على النتائج الموضحة في الجداول الآتية:

الجدول رقم (17) نتائج اختبار التباين الأحادي لمتغير مدة الخدمة

المتغير و أبعاده	مصدر التباين	مجموع المربعات	درجات الحرية	متوسط المربعات	قيمة F	p-value
فهم الزبون	بين المجموعات	504	3	168	411	746
	داخل المجموعات	24.926	61	409		

	المجموع	25.430	64			
ذكاء المنتج	بين المجموعات	229	3	076	218	884
	داخل المجموعات	21.354	61	350		
	المجموع	21.583	64			
ذكاء المنافس	بين المجموعات	127	3	042	115	951
	داخل المجموعات	22.478	61	368		
	المجموع	22.605	64			
فهم السوق	بين المجموعات	1.034	3	345	697	557
	داخل المجموعات	30.166	61	495		
	المجموع	31.200	64			
الذكاءالتسويقي	بين المجموعات	171	3	057	204	893
	داخل المجموعات	17.057	61	280		
	المجموع	17.227	64			

المصدر: من إعداد الباحث اعتماداً على مخرجات برنامج (SPSS V. 19).

يتضح من الجدول رقم (17) أن قيمة **P-value** للذكاء التسويقي وأبعاده جميعها أكبر من (0.05)، ولذا لا توجد فروق حول تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها، تُعزى إلى مدة الخدمة عند مستوى الدلالة (0.05).

1.نتائج الدراسة ومناقشتها: في ضوء النتائج التي تم التوصل إليها حول إجابات عينة الدراسة سيتم مناقشة هذه النتائج مع المقارنة بينها وبين نتائج الدراسات السابقة وهي كالآتي:

1.9 تبين من نتائج الدراسة أن مدى تبني شركات السفر والسياحة بمدينة بنغازي لنظام الذكاء التسويقي من

وجهة نظر مديريها كانت بدرجة عالية وبمتوسط قدره (3.8218). ولعل ذلك يرجع إلى الثقافة التنظيمية لدى شركات السفر والسياحة في مدينة بنغازي، وما يتحلى به مديرو الشركات من خصائص شخصية_ كما تم توضيحها سابقاً_ والتي تحفز من جهة سلوكيات تعد أساسية لخلق قيمة وتقديمها للزبائن، ومن جهة أخرى خلق الأداء المتميز للمنظمة، وهذا ما أوضحته أيضاً القراءات الأولية للأبعاد الأربعة للذكاء التسويقي: ذكاء المنتج للعبارة (1، 2)، وفهم السوق للعبارة (3، 4)، وذكاء المنافس للعبارة (1)، وفهم الزبون للعبارة (6)، التي أفادت بأن شركات السفر والسياحة تتبنى نظام الذكاء التسويقي بمواكبتها للتغيرات التكنولوجية في توقع اتجاهات وميول زبائنها، وتحسين جودة خدماتها، وأيضاً حرصها في الوصول إلى أسواقها المستهدفة بكل يسر، والاستجابة لها في ظل التغيرات المفاجئة، فضلاً عن متابعتها آليات التسعير والترويج والتوزيع المتبعة من قبل المنافسين، وأخيراً اهتمامها بمعالجة شكاوي زبائنها ومعرفة آرائهم واستخراج المعلومات القيمة منهم لتقديم الخدمة السياحية التي تلبي حاجاتهم ورغباتهم، وعليه تعد هذه النتيجة منطقية ومتوافقة مع ما توصلت إليه دراسة Elkrghli (2014) التي بينت أن أداء مؤسسات الأعمال السياحية في القطاع الخاص أفضل بكثير من أداء مؤسسات الأعمال السياحية في القطاع العام. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة كل من الزبيدي (2020)، دراسة Muthulakshmi and Jaisun (2020)، دراسة النقشبندي (2021)، دراسة Alhashem (2022)، دراسة شويحة (2023)، دراسة



الحمداني والسالم (2023)، دراسة الجبوري والعبيدي (2022)، دراسة نصّور وآخرون (2018)، دراسة خليل وأحمد (2021)، دراسة أمين ومحي الدين (2020)، Ragab and Mahmoud (2023)، دراسة عباس ونوري (2023)، دراسة حمزة والجبوري (2022). بينما اختلفت نتيجة الدراسة الحالية مع ما توصلت إليه دراسة هزاع وآخرون (2023)، دراسة ألنوري (2020)، دراسة النسور (2017). كما أظهرت النتائج أن بُعد الذكاء التسويقي المتعلق بالمنتج جاء بالمرتبة الأولى حسب الأهمية النسبية لأبعاد الدراسة بمتوسط قدره (4.1308)، واتفقت هذه النتيجة مع دراسة الجبوري والعبيدي (2022)، ودراسة Alzoubi (2016)، ودراسة النقشبندي (2021)، ودراسة Alhasham (2022)، يليه بُعد الذكاء التسويقي المتعلق بالسوق جاء بالمرتبة الثانية وبمتوسط قدره (3.800)، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الزبيدي (2020)، ودراسة الجبوري والعبيدي (2022)، ودراسة الحمداني والسالم (2023)، ثم بُعد الذكاء التسويقي المتعلق بالمنافس جاء بالمرتبة الثالثة وبمتوسط قدره (3.6974)، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الجبوري والعبيدي (2022)، ودراسة Alhasham (2022)، وأخيراً الذكاء التسويقي المتعلق بالزبون جاء بالمرتبة الرابعة بمتوسط قدره (3.6791)، واتفقت هذه الدراسة مع دراسة الجبوري والعبيدي (2022)، ودراسة أمين ومحي الدين (2020)، ودراسة النقشبندي (2021)، ودراسة عمران وآخرون (2021).

2.9 بخصوص اختبار الفروض المتعلقة بوجود فروق ذات دلالة

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها تُعزى للمتغيرات الشخصية، قد كشفت المؤشرات الإحصائية النتائج التالية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها تُعزى للنوع. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة إكرام وسلمى (2019) التي بينت عدم وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي في مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية قالمة تُعزى للنوع، كما توافقت أيضاً نتيجة دراسة مع ما بينته دراسة Alzoubi (2016) التي كشفت عن عدم وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي لشركات الاتصال الأردنية تُعزى للنوع.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها تُعزى للعمر. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة إكرام وسلمى (2019) التي خلصت إلى عدم وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية قالمة تُعزى للعمر، في حين اختلفت مع دراسة Alzoubi (2016)التي توصلت إلى وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي لشركات الاتصال الأردنية تُعزى للعمر.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها تُعزى للمستوى التعليمي. واتفقت

هذه النتيجة مع دراسة إكرام وسلمى (2019) التي أوضحت عدم وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي لمؤسسة اتصالات الجزائر بولاية قالمة تُعزى للمستوى التعليمي، في حين اختلفت مع دراسة Alzoubi (2016) التي كشفت عن وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي لشركات الاتصال الأردنية تُعزى للمستوى التعليمي.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية حول مدى تبني شركات السفر والسياحة لنظام الذكاء التسويقي من وجهة نظر مديريها تُعزى لمدة الخدمة. واتفقت هذه النتيجة مع دراسة إكرام وسلمى (2019) التي توصلت إلى عدم وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي في مؤسسة اتصالات الجزائر بولاية قالمة تُعزى لمدة الخدمة، كما توافقت أيضاً نتيجة الدراسة مع ما بينته دراسة Alzoubi (2016) التي خلصت إلى عدم وجود فروق لاستجابات المبحوثين حول نظام الذكاء التسويقي في شركات الاتصال الأردنية تُعزى لمدة الخدمة.

التوصيات:

في ضوء ما توصلت إليه الدراسة الحالية من نتائج، يوصي الباحث بما يلي:

- يجب على وزارة السياحة والصناعات التقليدية والغرف السياحية التابعة لها (الشرقية، الغربية، والوسطى)، التعاون مع بعض لتعريف مديري شركات السفر والسياحة بأهمية مفهوم الذكاء التسويقي وأنظمته الفرعية وفق أسس علمية؛ وذلك من خلال عقد



الدورات والندوات والبرامج الثقافية التي تحفز وتخلق إدراك لدى المديرين بأهمية الموضوع.

- ينبغي على شركات السفر والسياحة أن تنظر إلى أبعاد الذكاء التسويقي (فهم الزبون، ذكاء المنتج، ذكاء المنافس، فهم السوق) بنظرة شمولية وتكاملية؛ للحصول على معلومات قيمة تعزز قرارتها التسويقية، وذلك من خلال إنشاء مركز معلومات تسويقي، متكون من كوادر متخصصة بدراسة وتحليل القوى المؤثرة على نشاطها، لأجل إجراء مسوحات منتظمة ومستمرة عن كل التطورات الحالية في السوق؛ لتصبح أكثر استعداداً لتبني خطط واستراتيجيات لمواجهة كل التغيرات.
- تعزيز الاهتمام أكثر بالزبون وأن لا تجعله بعيداً عن خططها وبرامجها التسويقية؛ لكونه يعد نقطة الانطلاق لأي نشاط تسويقي، وذلك من خلال الاستعانة بنخب من موظفيها مدربة وقادرة على فهم السلوك الشرائي للزبائن؛ لإضفاء الطابع المرغوب على منتجاتها، ومراقبة ردود أفعالهم، وإقامة علاقات طويلة الأجل عبر أدوات التواصل الاجتماعي في تحقيق ذلك.
- يجب أن تسعى شركات السفر والسياحة إلى توفير كل التقارير والإحصائيات اللازمة من الجهات الحكومية، والتأكد من حداثتها ومصداقية مصدرها، من خلال عقد اتفاقيات مع شركاء خارجيين لتقديم هذه الخدمات التسويقية؛ لتعزيز نظام الذكاء التسويقي في شركاتها.
- إجراء دراسات أخرى في قطاعات مختلفة كالتعليم والصحة والمصارف؛ للوصول إلى صورة أكثر

شمولاً عن تبني المؤسسات الليبية لنظام الذكاء التسويقي، وخصوصاً أن القطاع السياحي يعتمد بشكل كبير جداً في تقديم خدماته السياحية على القطاعات الخدمية التي تم ذكرها.

المراجع:

1. المراجع العربية:

•أمين، يوسف عبيد حمه، ومحي الدين، نيشتمان عثمان، 2020. دور نظام الذكاء التسويقي في تحقيق إسعاد الزبون: دراسة استطلاعية تحليلية لآراء عينة من المديرين والعاملين في فنادق خمس النجوم بمدينة السليمانية. مجلة جامعة التنمية البشرية، 6 (1)، 19 – 26.

•ألنوري، لقاء مطر عاتي، 2020. أثر الذكاء التسويقي في تحقيق الأداء التنافسي: دراسة حالة في مديرية اتصالات وبريد البصرة. العلوم الاقتصادية، 15 (57)، 120 – 144.

•إدريس، ثابت عبدالرحمن، 2008. بحوث التسويق: أساليب القياس والتحليل وإختبار الفروض. الإسكندرية: الدار الجامعية.

•إكرام، بن الشيخ، وسلمى، شماخ، 2019. دور تكنولوجيا المعلومات في الذكاء التسويقي: دراسة حالة مؤسسة اتصالات الجزائر. رسالة (ماجستير غير منشورة). جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

•الزبيدي، زينة عامر عزيز، 2020. إمكانية تبني الذكاء التسويقي لتعزيز جودة الخدمات الصحية: دراسة استطلاعية لعدد من المستشفيات الأهلية في مدينة الموصل. رسالة (ماجستير غير منشورة). جامعة الموصل.

•الجبوري، نور خليل، والعبيدي، مثنى معان، 2022. الذكاء التسويقي ودوره في تطبيق استراتيجية التركيز: دراسة تطبيقية لآراء عينة من شركات السفر والسياحة في بغداد. مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، ع (18)، 10 – 31.

•الحمداني، رعد عدنان رؤوف، والسالم، سيف قصي سالم، 2023. اختبار الدور الوسيط للذكاء التسويقي في العلاقة بين التسويق الرشيق وقيمة الزبون: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء والعاملين في الشركة العامة للصناعات الكهربائية. مجلة اقتصاديات الأعمال، 4 (3)، 155 – 175.

•النسور، إياد عبدالفتاح، 2017. أثر تطبيق الذكاء التسويقيعلى تعزيز الابتكار: دراسة مقارنة بين مؤسسات الأعمال السلعية والخدمية في الأردن. مجلة العربية للإدارة، 37 (2)، 219 – 246.

•الغزواني، ناصر عبدالكريم، 2015. تقييم إمكانيات وفرص نجاح قطاع السياحة الليبي في تطوير البيئة الليبية على ضوء معطيات التنافس الدولي: السلبيات والعلاج. المجلة العربية للعلوم ونشر الأبحاث، 1 (3)، 35 – 48.

•النقشبندي، فارس محمد فؤاد، 2021. دراسة واقع ومكونات الذكاء التسويقي في المنظمات السياحية: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المدراء في فنادق الخمسة نجوم في أقليم كوردستان/ العراق. مجلة سُرّ من رأى للدراسات الإنسانية، 17 (66)، 1889 – 1922.

•الأمم المتحدة، 2020. دراسة تمهيدية عن الاقتصاد في ليبيا: الواقع

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

والتحديات والآفاق. بيروت، لبنان: التعاون الإنمائي الألماني، رقم التقرير E/ESCWA/CL6.GCP/2020/TP.3).

•السيد، محمد، 2023. مؤتمر دولي بدولة قطر: "خبراء يقدمون حلولاً لتعافي قطاع السفر والسياحة". الجزيرة نت. متاح على الرابط: (25 سبتمبر2023)

https://www.aljazeera.net/ebusiness

•بن شويحة، بشير، 2023. أثر نظام الذكاء التسويقي في تبني سلوكيات التسويق الريادي في المؤسسات الاقتصادية. مجلة الدراسات الاقتصادية الكمية، 9 (1)، 255 – 262.

•حمزة، عقيل حامد، والجبوري، سالم حميد، 2022. دور نظام الذكاء التسويقيفي جودة الخدمة التأمنية: بحث تطبيقي في شركة التأمين الوطنية. مجلة دراسات محاسبية ومالية، 17 (58)، 1 – 9.

•خليل، ليلى جار الله، وأحمد، عبدالباري عبدالمجيد، 2021. أثر نظام الذكاء التسويقيفي تبني الخدمات المالية الجديدة: دراسة استطلاعية لآراء عينة من المديرين في مصرف الرافدين بالموصل. مجلة المثنى للعلوم الإدارية والاقتصادية، 11 (3)، 8 – 20.

•رقية، ملاحي، وبوسعد، نايت إبراهيم، ومعاشو، داني الكبير، 2015. أهمية إدارة الأزمات في صناعة السياحة وتحقيق التنمية الاقتصادية: تجارب الدول العربية. مجلة المالية والأسواق، 2 (1)، 82 – 117.

•عبدالفتاح، عز حسن، 2008. مقدمة في الإحصاء الوصفي والاستدلالي باستخدام SPSS. (ط1).

المملكة العربية السعودية: خوارزم العلمية للنشر والتوزيع.

•عبيدات، محمد، وأبونصار، محمد، ومبيضين، عقلة، 1999. منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات. (ط2). عمان: دار وائل للطباعة والنشر.

•علي، مظفر حمد، وعبدالله، سامي صابر، وإسماعيل، جبرائيل أحمد، 2016. علاقة رأس المال الفكري بالذكاء التسويقي وتأثيرهما في الاستراتيجيات التنافسية: دراسة تحليلية لآراء عينة من مديري مصارف القطاع الخاص في مدينة اربيل. مجلة العلوم الإنسانية بجامعة زاخو، 4 (2)، 425 – 459.

•عباس، جرجيس عمير، ويونس، ياسين محمد، 2023. دور الذكاء التسويقي في تعزيز التفوق التسويقي: دراسة استطلاعية لآراء عينة من موظفي الشركة العامة لصناعة الأدوية والمستلزمات الطبية في السامراء. مجلة اقتصاديات الأعمال، 4 (2)، 139 – 154.

•عبدالرزاق، معتز سلمان، وعكاب، عمر أسعد، 2020. الذكاء التسويقي وتأثيره في تحقيق التوافق الاستراتيجي. مجلة الدنانير، ع (24)، 459 – 495.

•عمران، حسن عبدالسلام علي، وأبو القاسم، محمد محمد الساكت، والهوني، فتحية محمد عيسى، 2021. الذكاء التنافسي كمدخل لتحسين الأداء الاستراتيجي: دراسة تطبيقية بشركة ليبيانا للهاتف المحمول بمكتب سبها. مجلة جامعة سبها للعلوم البحثية والتطبيقية، 20 (1)، 137 – 143.

•نصّور، ريزان، واسبر، سعيد، وخليل، ولاء، 2018. دراسة واقع الذكاء التسويقيفي المصارف الخاصة

العاملة في الساحل السوري. مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية، 40 (5)، 461 – 480.

•هزاع، مروة خيري عبدالعظيم، والعباسي، إيناس محمد، والمسيري، محمد فتحي، 2023. الدور المعدل لإنترنت الأشياء في العلاقة بين الذكاء التسويقي والاحتفاظ بالعملاء: دراسة تطبيقية. مجلة الدراسات التجارية المعاصرة، 9 (15)، 294 – 329.

2.المراجع الأجنبية:

•Alhashem, Adel Odeh., 2022. Marketin Intellignce Dimensions as an Innovative Approach for Customer Retenion through the Intermediate Role of Customer Experience. Jordan journal of Business Administration, 18 (4), 527 – 545.

•Ade, Ladipo Patric Kunle, and Akanbi, Awoniyi Mufutau, and Tubosun, Arebi Ismail., 2017. The Influence of Marketing Intelligence on Business Competitive Advantage (A Study of Diamond Bank Plc). Journal of Competitiveness, 9 (1), 51 – 71.

•Alzoubi, Ali Falah., 2016. The Impact of Marketing Intelligence on Innovation and Technological Entrepreneurship in Jordan Telecommunication Company (Empirical Study). Journal of Marketing and Consumer Research, Vol. 21, 22 – 40.

•Elkrghli, S., 2014. Market Orientation and Libyan Tourism Business' Performances: A Comparative Study between Public and Private Sector. Economics World, 2(2), 124 – 136.

•Hussein, Entisar Azeez., 2020. Marketing Intelligence System

Intelligence in attainling competitive advantage in internet service provider companies virudhunagar. International Multidisciplinary Innovative Research Journal, 5 (2), 46 – 53.

•Öztürk, selen, and okumus, Abdullah, and mutlu, feride., 2012. Segmentation based on sources of marketing intelligence, marketing intelligence quotient and business characteristics in software industry. Istanbul University Journal of the School of Business Administration,41 (2), 227- 240.

•Ragab, Sawsan Ibrahim, and Mahmoud, Abdullah Farhan., 2023. Dimensions of Marketing Intelligence An exploratory study of the opinions of a number of employees of the Green Fields and its Impact in Determining Strategies of Competitive Positions. Utopía y Praxis Latinoamericana, 25 (1), 530 – 543.

•Kamau, Evelyn Wanjiku, and Njuguna, Peter Mwaura., 2020. Effect of Marketing Intelligence on Sales Performance of Commercial Banks in Kenya. The International Journal of Business Management and Technology, 4 (5), 20 – 32.

•Kotler, P., and Keller, K. L., 2012. Marketing Management. 14th ed. New Jersey: Prentice Hall.

•Krejcie, R., and Morgan, D. W., 1970. Determining Sample Size for Research Activities. Educational and Psychological Measurement,Vol. 30, 607- 610.

•Muthulakshmi, v., and Jaisun, m., 2020. Role of Marketing

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Business: A Skill Building Approach. 7th ed. Chicheter, West Sussex, United Kingdom: John Wiley& Sons.

Daiory Producion Company Ltd. NTU journal for Administrative and Human Sciences, 3 (2), 169 – 193.

•Sekaran, U., and Bougie, R., 2016. Research Methods For

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



Environmental Pollution in North African Countries: Case of Libya

[1]Dr. Mariam M. R. Alkawfi.

1.Assistant.Professor-Faculty.of.Economics,.University.of.Benghazi-mariam.alkwafi@uob.edu.ly.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6814 **Published: 27.07.2024**

Abstract

Climate change and environmental degradation, globally, have been the center of attention. Nevertheless, in some countries, environmental issues should receive greater attention, and governments should raise the level of environmental awareness and should set appropriate policies to reduce GHG emissions. Thus, it became crucial to focus on environmental degradation in these economies such as North African countries, more specifically here, Libya. This paper aims to evaluate the situation of environmental issues in Libya. Also, to review public policies towards clean energy, and inspect the emissions and carbon footprints in Libya. The study used the ARDL and ECM model to evaluate CO_2 emissions and to estimate the relationship between economic growth and CO_2 emissions during the period 1990–2021. Findings suggest that economic activities cause an increase in CO_2 emissions. Estimations show a positive relationship between GDP and emissions; however, electricity transmission loss is not significant. The study concluded that there is the absence of any actual significant policy to reduce emissions in Libya. Therefore, Libyan policymakers should make greater efforts towards clean energy usage and renewable energy sources.

Article Information

Keywords:.clean.energy,.pollution ,.environment,.ARDL, Libya.

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



التلوث البيئي في دول شمال إفريقيا: حالة ليبيا

[1] د.مريم محمد رمضان الكوافي.

1. أستاذ مساعد – قسم الأقتصاد- كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي.

الملخص:

يحظى التغير المناخي والتدهور البيئي على الاهتمام الواسع على مستوى العالم، ومع ذلك، نجد في بعض البلدان، بأن القضايا البيئية لا تلقى اهتماما كبيرا، لذا يجب على الحكومات رفع مستوى الوعي البيئي ووضع السياسات المناسبة للحد من انبعاثات غازات الدفيئة. وقد أصبح من الضروري التركيز على التدهور البيئي في هذه الاقتصادات مثل دول شمال إفريقيا، وبشكل أكثر تحديدًا في ليبيا. تهدف هذه الورقة إلى تقييم وضع القضايا البيئية في ليبيا. وكذلك مراجعة السياسات العامة تجاه الطاقة النظيفة، وفحص الانبعاثات والبصمة الكربونية في ليبيا. استخدمت الدراسة الاسلوب الكمي، القياسي، باستخدام نموذج ARDL وECM لتقييم انبعاثات ثاني أكسيد الكربون والذي يمثل التلوث البيئي بالدراسة، وتقدير العلاقة بين النمو الاقتصادي وانبعاثات ثاني أكسيد الكربون خلال الفترة 1990-2021. تشير النتائج إلى أن الأنشطة الاقتصادية تسببت في زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. حيث تظهر التقديرات وجود علاقة طردية بين الناتج المحلي الإجمالي والانبعاثات الكربونية؛ ومع ذلك، فإن الفاقد او التسربات اثناء نقل الكهرباء ليس ذو دلالة احصائية. وخلصت الدراسة غياب السياسات التي تعنى بالبيئة وعدم وجود سياسة فعلية جدية تعمل على خفض الانبعاثات الكربونية في ليبيا. ولذلك، ينبغي لواضعي السياسات الليبيين بذل جهود أكبر نحو استخدام الطاقة النظيفة ومصادر الطاقة المتجددة.

الكلمات المفتاحية: الطاقة النظيفة، التلوث، البيئة، نموذج تصحيح الخطأ، نموذج فترات التأخير الموزع، ليبيا

1..Introduction:

Libya.is.one.of.the.largest.countries.in.North.Africa,.and.an.important.member.of.the.OPEC.(Organization.of.Petroleum.Exporter.Countries)..Libya.depends.heavily.on.the.Oil.sector.as.the.main.source.of.the.country's.revenues..Therefore,.it.is.believed.that.the.main.source.of.GHG.(Green.House.Gases).emissions.in.Libya.is.contributed.to.the.energy.sector.(Climate.Change.Factsheet-report.2017)..This.makes.it.important.to.focus.on.reducing.emissions.as.a.step.towards.clean.energy.in.Libya..Libya.had.engaged.in.the.international.agreement.toward.reducing.pollution..In.1999,.Libya.signed.the.United.Nations.Framework.Convention.on.Climate.Change.(UNFCCC),.but.there.was.no.policy.framework.regarding.GHG.emissions.and.climate.change.at.the.national.level

2.Libyan.Environmental.Policy.Review:

At.level.of.legalization.and.policies,.Libya.is.still.far.from.achieving.any.prober.effort.using.low.carbon.emissions.energy.sources.so.far..One.of.the.main.causes.is.the.subsided.energy.prices.in.all.economic.sectors.in.Libya,.which.make.it.difficult.to.foster.any.renewable.energies..Moreover,.the.economy.mainly.depends.on.Oil.sector,.which.induces.more.pollution.in.the.area.

2.1..Current.Situation:

Libya.has.created.new.law.regarding.renewable.energy,.Law.No..426.establishing.the.Renewable.Energy.Authority.of.Libya.(REAOL).and.in.2013,.the.Libya.Renewable.Energy.Strate

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023

gic.Plan.2013-2025.(IRENA,.2021)..

As.shown.in.Table.(1).and.(Figure.1&.2)..carbon.emissions.and.electricity.loss.do.not.seem.to.take.any.significant.down.turn.during.previous.couple.decades,.except.slight.reduction;.this.decrease.is.due.to.the.period.of.civil.war.2011.when.the.oil.production.had.been.stopped.several.times.because.of.security.instability.

The.problem.of.carbon.emissions.can.be.a.sign.of.the.absence.of.any.effort.towards.reducing.GHG's.emissions.

Table.(1)
Carbon.dioxide.emissions.(metric.tons.per.capita)

year	CO_2
1990	7.145018
1991	7.119107
1992	7.082582
1993	6.984291
1994	6.901241
1995	7.325624
1996	7.248469
1997	7.303872
1998	7.492434
1999	7.607836
2000	7.662168
2001	7.662605
2002	7.77213
2003	8.06446
2004	8.189257
2005	8.173783
2006	8.025766
2007	7.860768
2008	7.564248
2009	6.71897
2010	6.836836
2011	6.680594
2012	6.327709
2013	5.751906
2014	5.387475
2015	5.563259
2016	5.498165

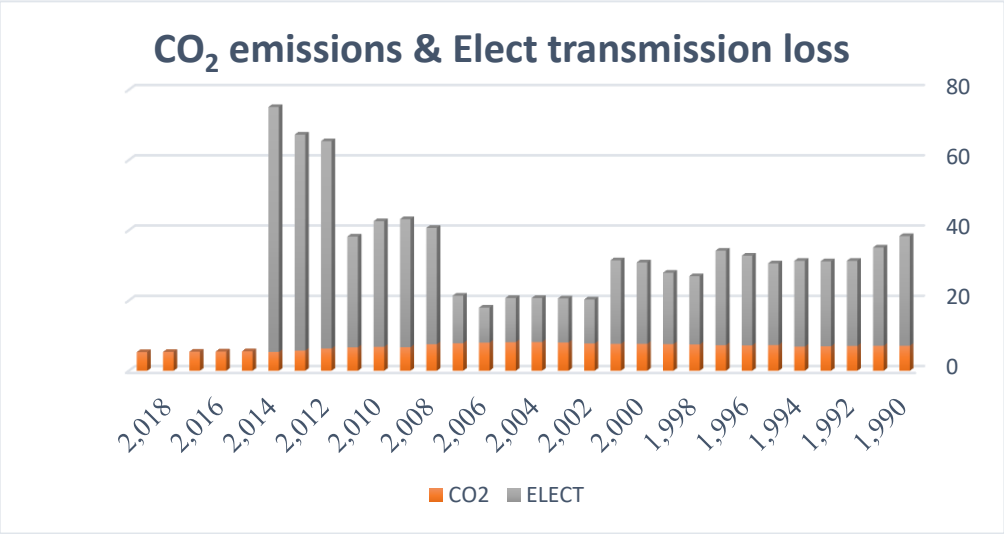
E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023

2017	5.437858
2018	5.376871
2019	5.311315

Source:.World.Bank

Figure.(1)



E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

Figure.(2) CO2.emissions.(metric.tons.per.capita)

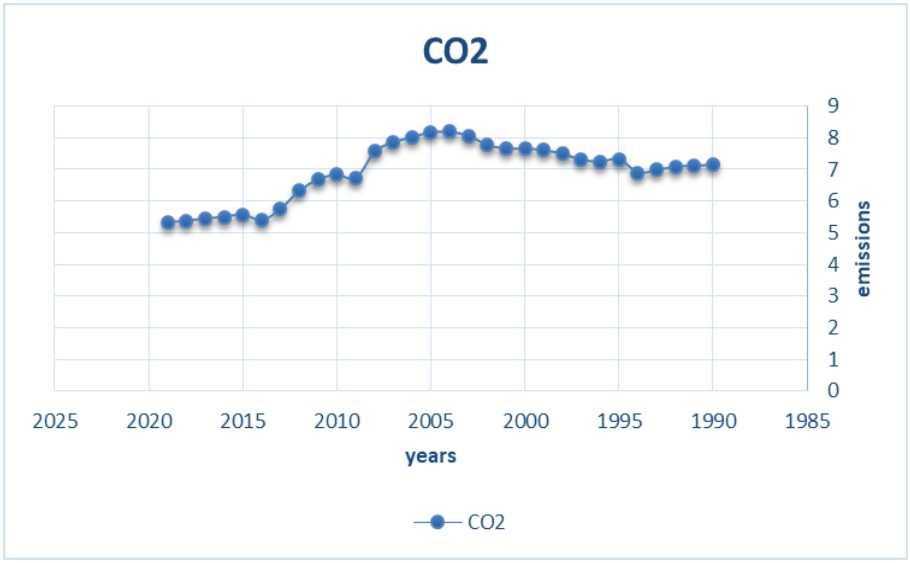
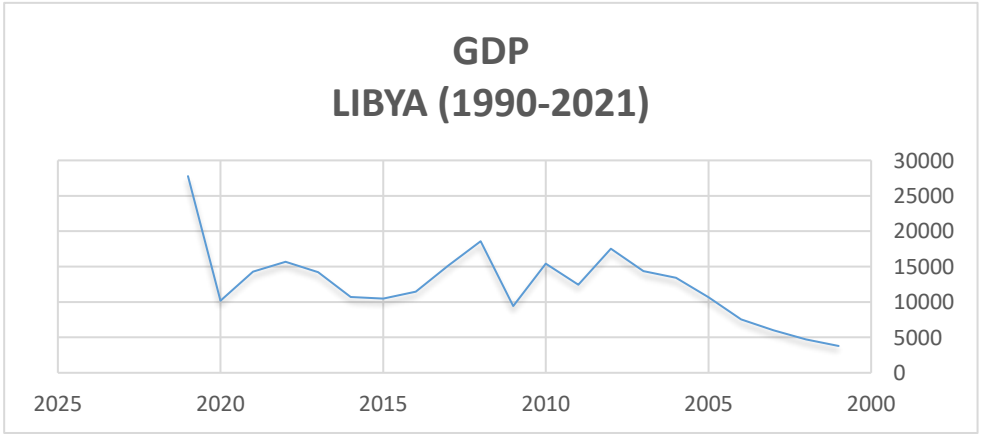


Figure.(3)



2.2..Prospective.Situation:.

Libya.would.have.a.great.potential.for.solar.energy.if,.and.only.if.government.paid.enough.attention.to.the.renewable.energy.resources.in.Libya.and.do.considerable.effort.towards.clean.energy.pathway..It's.stated.that.average.sun.duration.is.more.than.3,500.hours.per.year,.which.is.equivalent.to.a.layer.of.25.cm.of.crude.oil.per.year.on.the.land.surface.(Salem..A..Al-Hashmi..et.al.2017).

Some.empirical.studies.proved.that.adopting.renewable.sources.for.lighting.system.could.help.mitigate.Co_2.emissions..Such.as.the.study.concluded.that.PV.power.plant.can.be.feasible.and.sustainable.from.economic.perspective.scale.(A..Albarghathi.et.al.2018).

Photovoltaic.powered.street.lighting.system.as.the.most.energy.saving.and.reduce.air.pollution.in.Libya.(A..Elmanfi.et.al.2019).

Hence,.policymakers.are.recommended.to.take.more.serious.and.courage.steps.towards.environmental.friendly.comprehensive.policies.to.utilize.to.natural.resources.in.this.gifted.country.and.achieve.low.emissions.levels.at.the.same.time..

3..Aim.and.the.Importance.of.the.Study:

This.study.aims.to.highlight.the.importance.of.reducing.emissions.and.reviewing.the.related.policies.regarding.environmental.degradation..Therefore,.the.paper.discusses.the.main.environment.pollution.issues.in.Libya,.and.empirically.examines.CO_2.emissions.and.the.main.factors.af

fecting.environment.in.Libya..Thus,.the.scope.of.the.study.is.important.for.two.reasons:.First,.due.to.the.considerable.increased.global.attention.regarding.reducing.emissions.towards.clean.energy.worldwide..Second,.because.of.the.lack.of.concern.at.public.policy.level,.this.study.is.important.to.shed.the.light.and.drag.the.attention.to.environment.pollution.for.both.private.and.public.levels.

4..Data.and.Study.Period:

The.paper.collect.the.data.that.represent.economic.growth.and.environmental.pollution.for.the.purpose.of.the.study.mainly.from.World.Bank.and.International.Statics..This.study.covers.the.period.from.1990.to.2021).

5..Methodology:

In.this.paper,.we.used.ARDL.model.to.examine.the.relationship.between.growth.and.GHG.emissions..We.used.CO_2.(as.the.main.pollutant.cause),.similar.to.several.studies.used.the.same.pollutant.factor.to.do.similar.work.regarding.environment.degradation..Such.as.work.of.(M..Kazemi.and.I.Ebrahimi..2008),.(R..Alam.&.M..Adil..2019).and.(Saleheen.Khan.et.al.2020),.while.some.other.studies,.used.nitrous.oxide.(No2).emissions.to.represent.the.element.of.pollution.in.Germany.(M..Monserrate.&.Fernandez.2017).

Generally,.almost.of.electricity.is.generated.at.main.power.stations.and.sent.through.high-voltage.transmission.lines.over.long.distance.before.distributed.and.connect.to.the.final.users,.during.this.process.part.the.electricity.with.the.fuel.used.will.be.lost..Therefore,.loss.of.transmission.

of.electricity.is.considered.as.one.of.the.main.causes.of.emissions.(S..Jordaan.&.K..Surana..IEA..2019)..Accordingly,.our.model.used.electricity.transmission.loss.as.additional.element.in.the.pollution..

The.economic.growth.is.the.dependent.variable.in.our.model,.so,.(GDP).is.included.to.represent.economic.growth..Hence,.the.relationship.tested.in.our.model.is.as.follows:

CO_2=f(GDP,.GDP2,.ELECT),.the.adopted.model.is:

$LCO_{2t}.=.\alpha_0.+.\beta_1 LGDP_t.+.\beta_2.Elect_t.+.u_t$

Where:.

CO_2.=.Carbon.dioxide.emissions.(metric.tons.per.capita)

GDP.=.Gross.domestic.Product.(GDP.Per.capita.GDP.(current.LCU)

ELC.=.Electric.power.transmission.and.distribution.losses.(%.of.output)[1]

6..The.Empirical.Findings:

The.study.results.show.that.the.environmental.Kuznets.inverted.curve.(EKC).does.not.exist..Although.the.regressors'.coefficients.are.statically,.significant.at.(P-value.of.5%),.the.electricity.consumption.still.does.not.have.a.significant.role.as.expected.to.increase.level.of.the.pollution..This.can.be.due.to.the.fact.that,.it.is.not.the.best.to.describe.the.impact.of.Libyan.people.usage.of.electricity,.due.to.the.unviability.of.da

[1] Electric power transmission and distribution losses include losses in transmission between sources of supply and points of distribution and.in.the.distribution.to.consumers, including pilferage (WB, world bank).

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

ta.about.usage.of.diesel.during.blackout.periods..However,.findings.confirm.the.positive.relationship.between.economic.activity.and.CO_2.emissions.

6.1.Test.of.Stationarity:

To.test.f.our.model.variables.we.did.unit.root.Augmented.Dickey-Fuller.(ADF)-test,.using.(P-value.compared.with.0.05).to.test.the.stationarity.hypothesis:

H_0:.the.variable.has.a.unit.root...H_1:.the.variable.does.not.have.a.unit.root

.As.shown.in.the.tables.below,.according.to.According.to.the.P-value.of.ADF.statistic,.we.can.reject.the.null.hypothesis,.and.our.explanatory.variable.are.stationary.at.first.differences,.Results.are.shown.in.the.following.tables:

Table.1 Unit.root.test.for.(CO2)

	Null.Hypothesis:.D(CO2).has.a.unit.root			
Lag.Length:.0.(Automatic.-.based.on.SIC,.maxlag=6)				
..Prob.*	t-Statistic			
.0.0112	-3.649847	Augmented.Dickey-Fuller.test.statistic		
	-3.699871		1%.level	Test.critical.values:
	-2.976263		5%.level	
	-2.627420		10%.level	

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023

Table.2 Unit.root.test.for.(ELECT)

Null.Hypothesis:.D(ELECT,2).has.a.unit.root		
Exogenous:.None		
Lag.Length:.2.(Automatic.-.based.on.SIC,.maxlag=5)		
..Prob.*	t-Statistic	
.0.0000	-8.484236	Augmented.Dickey-Fuller.test.statistic
	-2.685718	1%.level Test.critical.values:
	-1.959071	5%.level
	-1.607456	10%.level

*MacKinnon.(1996).one-sided.p-values.

Table.(3) Unit.root.test.for.(GDP)

Null.Hypothesis:.D(GDP).has.a.unit.root		
Lag.Length:.0.(Automatic.-.based.on.SIC,.maxlag=6)		
Prob.*	t-Statistic	
0.0000	-7.961392	Augmented.Dickey-Fuller.test.statistic
	-3.699871	1%.level Test.critical.values:
	-2.976263	5%.level
	-2.627420	10%.level

*MacKinnon.(1996).one-sided.p-values.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023

Table.(6).6.2.ARDL-Estimation.results

Dependent.Variable:.LC02				
Method:.ARDL				
Model.selection.method:.Akaike.info.criterion.(AIC)				
Dynamic.regressors.(4.lags,.automatic):.LGDP.ELECT				
Fixed.regressors:.C				
Number.of.models.evalulated:.100				
Selected.Model:.ARDL(1,.1,.0)				
Prob.*..		Std..Error	Coefficient	Variable
0.0007	4.064579	0.120828	0.491116	LC02(-1)
0.0026	3.469039	0.019615	0.068046	LGDP
0.0012	-3.815902	0.018252	-0.069649	LGDP(-1)
0.0000	-5.457253	0.000681	-0.003714	ELECT
0.0001	4.944978	0.224523	1.110260	C
1.974451	....Mean.dependent.var		0.971755	R-squared
0.105006	....S.D..dependent.var		0.965808	Adjusted.R-squared
-4.862311	....Akaike.info.criterion		0.019417	S.E..of.regression
-4.616884	....Schwarz.criterion		0.007163	Sum.squared.resid
-4.797199	....Hannan-Quinn.criter.		63.34774	Log.likelihood
2.158506	....Durbin-Watson.stat		163.4193	F-statistic

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

The.error.correction.coefficient.is,.statically,.significant.at.level.of.(5%),. and.with.negative.sign

ARDL.Error.Correction.Regression

Dependent.Variable:.D(LC02)

Selected.Model:.ARDL(1,.1,.0)

Case.2:.Restricted.Constant.and.No.Trend

Sample:.1990.2018

Included.observations:.24

ECM.Regression

Case.2:.Restricted.Constant.and.No.Trend

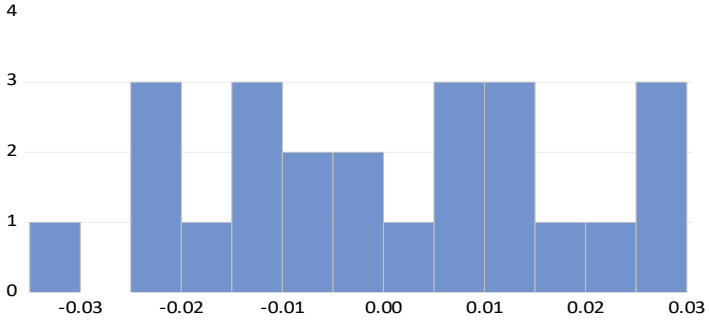
Prob....	t-Statistic	Std..Error	Coefficient	Variable
0.0002	4.542910	0.014978	0.068046	D(LGDP)
0.0000	-9.683880	0.052550	-0.508884	CointEq(-1)*
-0.011764	....Mean.dependent.var		0.806299	R-squared
0.040098	....S.D..dependent.var		0.797494	Adjusted.R-squared
-5.112311	....Akaike.info.criterion		0.018044	S.E..of.regression
-5.014140	....Schwarz.criterion		0.007163	Sum.squared.resid
-5.086267	....Hannan-Quinn.criter.		63.34774	Log.likelihood
			2.158506	Durbin-Watson.stat

6.3..Diagnostic.tests:

1.Normality.test:According.to.the.P-value.of.Jarque-Bera.(0.55),.we.cannot.reject.the.null.hypothesis,.that.the.random.error.has.a.normal.distribution.. (Table.7)

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

Table.(7) Normality.test



Series: Residuals	
Sample 1991 2014	
Observations 24	
Mean	1.48e-16
Median	-0.000749
Maximum	0.027582
Minimum	-0.033443
Std. Dev.	0.017648
Skewness	-0.103339
Kurtosis	1.929809
Jarque-Bera	1.188025
Probability	0.552107

2.Test.of.heterogeneity:

To.check.that.our.model.is.free.of.heterogeneity.we.used.Breusch-Pagan Godfrey.test,.as.seen.in.Table.(8).the.p-value.is.greater.than.0.05,.therefore,.H_0.cannot.be.rejected,.and.heterogeneity.does.not.exist.in.our.model..

Table.(8) Heterogeneity.test

Heteroskedasticity.Test:.Breusch-Pagan-Godfrey			
Null.hypothesis:.Homoskedasticity			
0.6493	....Prob..F(4,19)	0.626614	F-statistic
0.5923	....Prob..Chi-Square(4)	2.797066	Obs*R-squared
0.9364	....Prob..Chi-Square(4)	0.814988	Scaled.explained.SS

3.Test.of.serial.correlation

A.test.for.autocorrelation.has.been.done,.and.results.as.shown...in.Table.(9&10).at.there.is.no.serForm.the.results.in.table.(8),.with.the.value.of.Prob..Chi-Square.we.can.conclude.that.the.model.is.free.of.heterogeneity.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023

statistic.respectively.are.greater.than.5%).

ial.correlation,.because.of.the.value.of.(Prob..Chi-Square..is.and.Q-

Table.(9)

Breusch-Godfrey.Serial.Correlation.LM.Test:			
Null.hypothesis:.No.serial.correlation.at.up.to.2.lags			
0.9031	....Prob..F(2,17)	0.102480	F-statistic
0.8668	....Prob..Chi-Square(2)	0.285907	Obs*R-squared

Table.(10)

Sample.(adjusted):.1991.2014

Included.observations:.24.after.adjustments

.Prob*	.Q-Stat	.PAC	AC.		Partial.Correlation	Autocorrelation
0.159	1.9801	0.270	0.270	1	.....|**....|	.....|**....|
0.283	2.5255	-0.228	-0.139	2	.....**|.....|	.....*|.....|
0.317	3.5305	-0.087	-0.184	3	.....*|.....|	.....*|.....|
0.151	6.7343	-0.307	-0.320	4	.....**|.....|	.....**|.....|
0.200	7.2827	-0.002	-0.129	5	.....|.....|	.....*|.....|
0.273	7.5553	0.002	0.089	6	.....|.....|	.....|*.....|
0.274	8.7094	0.081	0.177	7	.....|*.....|	.....|*.....|
0.237	10.421	0.085	0.210	8	.....|*.....|	.....|*.....|
0.279	10.956	-0.224	-0.113	9	.....**|.....|	.....*|.....|
0.219	13.087	-0.050	-0.219	10	.....|.....|	.....**|.....|
0.280	13.203	0.057	-0.049	11	.....|.....|	.....|.....|

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

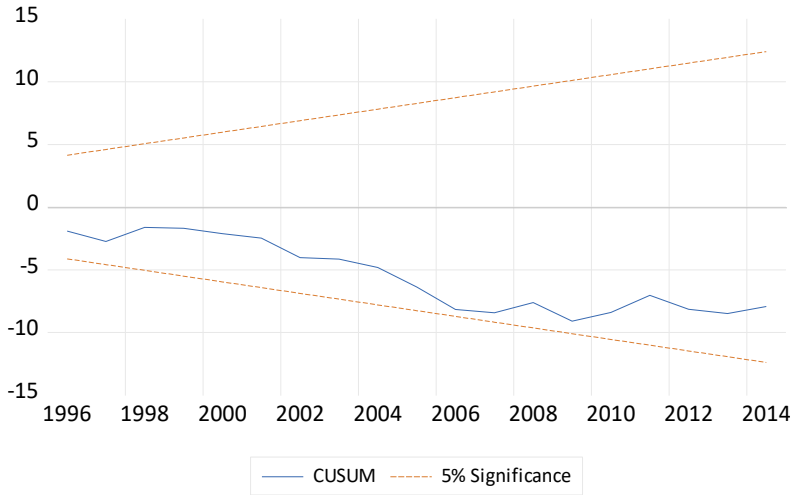
0.344	13.355	-0.048	-0.054	12	.....|.....|	.....|.....|

*Probabilities.may.not.be.valid.for.this.equation.specification.

4.Test.of.model.stability:

The.cumulative.Sum.Chart.(CU SUM).reveals.that.the.model.is.s table.

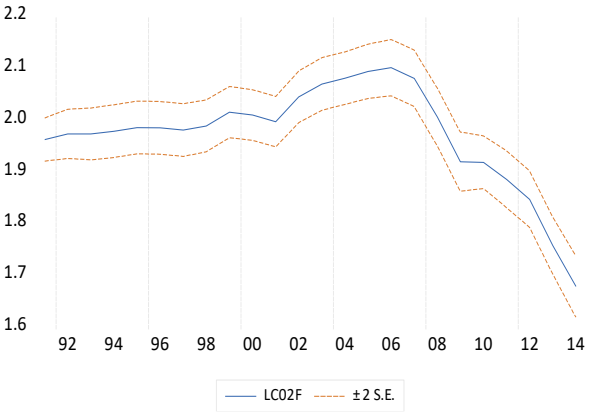
Table.(11) Stability.test



E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023
مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلد 42
العدد الأول لسنة 2023

5..Test.for.Forecasting:.measurements.of.forecast.quality



Forecast: LC02F	
Actual: LC02	
Forecast sample: 1990 2018	
Adjusted sample: 1991 2014	
Included observations: 24	
Root Mean Squared Error	0.019136
Mean Absolute Error	0.015019
Mean Abs. Percent Error	0.755418
Theil Inequality Coef.	0.004839
Bias Proportion	0.000025
Variance Proportion	0.037587
Covariance Proportion	0.962387
Theil U2 Coefficient	0.451285
Symmetric MAPE	0.754537

7..Conclusions.and.Recommendations:

This.study.examined.the.environmental.issues.in.Libya..The.paper.tested.the.relationship.between.CO_2.emissions.and.the.main.factors.affecting.the.environment..Our.results.suggest.a.positive.relationship.between.income.and.pollution,.in.other.words,.economic.activity.leads.to.more.pollution.in.Libya..However,.the Results.satisfy.the.diagnostic.tests.and.show.forecasting.accuracy.coefficients.(Theil.U2,.RMSE.&.MAE).are.within.the.accepted.range.

Hence,.and.according.to.the.results.of.the.previous.tests,.we.can.conclude.that.the.model.is.fit.and.free.of.econometric.problems:.autocorrelation,.heterogeneity,.and.has.normal.distribution.

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

he.Libyan.government.to.make.more.effort.at.financing.renewable.projects.in.the.future.and.take.serious.steps.towards.low.carbon.emissions,.especially,.since.Libya.has.the.potential.to.use.friendly.energy.resources..However,.there.is.a.serious.need.for.further.empirical.studies.regarding.clean.energy.and.renewable.energy.resources.in.Libya..

References:

A..Albarghathi,.R...Zakaria,.A..Tahir,.A..khalil,.A..Alfergani.and.F..Mohamed..(2018)..Economic.Feasibility,.Design,.and.Simulation.of.Centralized.PV.Power.Plant..The.9th.International.Renewable.Energy.Congress.(IREC.2018).

A.Wajahat,.A..Azrai.and.A..Azam..Re-visiting.the.environmental.Kuznets.curve.hypothesis.for.Malaysi

.findings.show.that.the.EKC.relationship.does.not.exist;.which.it.can.be.due.to.the.slow.growth.in.the.Libyan.economy..Therefore,.Libya.still.far.from.the.turning.point.in.the.EKC.theory..Moreover,.results.indicate.that.the.electricity.has.an.unexpected.insignificant.impact.on.the.pollution..A.justification.can.be.given.here.is.that.the.Libyans.depend.more.on.power.generators.using.other.fossil.fuel.which.could.have.more.profound.impact.on.environment..Therefore,.we.recommend.it.for.further.study..

One.of.the.main.recommendations.of.this.study.is.the.necessity.for.the.government.to.make.significant.efforts.towards.achieving.clean.energy.and.lowering.carbon.emissions,.i.e.;.generating.power.by.friendly.energy.sources..In.addition,.we.encourage.t

.Kuznets.Curve.in.Middle.East..Volume.10,.Issue.34.-.Serial.Number.34..April.2008.Pp.57-71..Avaliable.online:.https://ijer.atu.ac.ir/issue_764_765.html?lang=en

M..Monserrate.&.M..Fernandez.(2017)..An.Environmental.Kuznets.Curve.for.N2O.emissions.in.Germany.an.ARDL.approach..Natural.Resources.Forum.-.Wiley.Online.Library.2017..Available.online:.https://doi.org/10.1111/1477-8947.12122,.https://onlinelibrary.wiley.com/

R..Alam.&.M..Adil..2019.Validating.the.environmental.Kuznets.curve.in.India_.ARDL.bounds.testing.framework..OPEC.Energy.Review.-.Wiley.Online.Library..Sep..2019,.Vol.43..issue.3.Pp.277-

a:.Fresh.evidence.from.ARDL.bounds.testing.approach..Volume.77,.September.2017,.Pages.99-1000..Available.online:.https://www.sciencedirect.com/journal/renewable-and-sustainable-energy-reviews

Elmanfi,.E..Elshrif,.Z..Ragab,.A..khalil.and.F..Mohamed.(2019)..Sustainable.Street.Lighting.System.Design.in.Libya..The.10th.International.Renewable.Energy.Congress.(IREC.2019).

Greenhouse.Gas.Emissions.Factsheet:.Libya.report.(2017)..Available.online:.http:www.cliamtelinks.org/

http://data.worldbank.org/indicator

International.Renewable.Energy.Agency.(IRENA).(2021)..http://www.irena.org/

M..Kazemi.and.I.Ebrahimi..2008..Examining.Enviromental

Saleheen.Khan,.Muhammad.Shahbaz.and.Farooq.Ahmed.Jamthe.Estimation.Of.The.Environmental.Kuznets.Curve.In.Kazakhstan..The.Journal.of.Energy.and.Development.Vol..45,.No..1/2.(Autumn.2019.and.Spring.2020)..Pp..93-112.

Yale.Center.for.Environmental.Justice,.Fact.Sheets.(Libya)..USAID.Publications.visited.on:.04/27/2022.

300..Available.online.:.https://doi.org/10.1111/opec.12156

S..Jordaan.and.K..Surana..IEA.report.2019..Availiable.online:.http://theconversation.com

S.A.Al-Hashmi.,.M..Sharif.1.,M..Elhaj.2.and.M..Almrabet.(2017)..The.Future.of.Renewable.Energy.in.Libya..University.Bulletin.–.ISSUE.No.19-.Vol..(3).–.July.–.2017..Pp109-122.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



المشتقات المالية: الإطار النظري والممارسات التطبيقية

[1]د. المعتز رمضان الشيخي.

1. أستاذ المحاسبة المشارك- كلية الأقتصاد – جامعة بنغازي.

DOI: https://doi.org/10.37376/deb.v42i1.6813

Published: 27.07.2024

تقديم كتاب علمي

لقد أدت الأزمات المالية المتعاقبة إلى الحاجة لإعادة تفسير المفاهيم الفكرية المالية والمحاسبية وغيرها من المفاهيم المتصلة بسلوك الأسواق المالية وردود أفعالها تجاه الأدوات المالية وخصائصها ، إن المتتبع للدراسات والأبحاث المتعلقة بسلوكيات السوق المالية يدرك الارتباط بين هذا السلوك وبعض الأدوات الحديثة الناتجة عن التطورات في حقل الهندسة المالية ، وقد شكلت هذه الحقيقة أرضية نحو التفكير والتعبير المنطقي حول وضع أسس ومفاهيم لهذه الأدوات ، وعلى الرغم من وجود عدة محاولات لسد هذه الفجوة الكبيرة التي تعاني منها المكتبات العربية ، إلا أنه لايزال هناك نقص واضح في هذا المجال ، وكجزء من هذه المحاولات وسعياً للإسهام في تضييق الفجوة أو تنظيمها على الأقل ، جاء هذا الكتاب كداعم ورافد للمكتبة العربية والمعنون بـ المشتقات المالية : الإطار النظري والممارسة التطبيقية.

معلومات الكتاب

المؤلفين : د.سليمان بالحسن محمد المغربي

د. عبد الفتاح عثمان مفتاح العريبي

الناشر: الاتحاد العربي – طباعة ، نشر ، ترجمة ، توزيع – القاهرة - مصر

تاريخ النشر: 2023م.

عدد الصفحات : 316 صفحة.

عرض : د.المعتز رمضان الشيخي.

202©4 .Benghazi. University.
This.open.Access.article.is
Distributed under a
CC BY-NC-ND 4.0 licens

Scan QR & Read Article Online.



يأتي الكتاب في عدد ستة فصول ، تناولت المفاهيم الخاصة بالأدوات المالية وأنواعها وكذلك النظريات المرتبطة بها ومخاطر التعامل بها حيث تخلل كل فصل السرد التسلسلي للمفاهيم والأساليب وخلاصة تضم أهم ما تم التطرق اليه وختم بأسئلة وتطبيقات لتكون دليل استرشادي للقاري ، تضمن الفصل الأول مبحثين ، تناول المبحث الأول مقدمة حول المشتقات المالية وخصائصها ، بينما تناول المبحث الثاني أسواق المشتقات المالية ، أهميتها والمشاركون بها .

أما الفصل الثاني ، فيتكون من مبحثين ، حيث يتناول المبحث الأول العقود الآجلة وخصائصها ، والفرق بينها وبين العقود الفورية ، بينما يتناول المبحث الثاني العقود المستقبلية ، خصائصها وشروطها ، والمراكز يتخذها طرفي العقد ، بالإضافة إلى آلية التسوية اليومية ، وتنفيذ العقد.

الفصل الثالث فقد خصص لعقود الخيارات مبحثين ، حيث تناول المبحث الأول ماهية عقود الخيارات ، المراكز التي يتخذها طرفي العقد (سواء أكان شراء أو بيع) ، بينما تناول المبحث الثاني تصنيف عقود الخيارات وفقاً لعدة اعتبارات.

أما الفصل الرابع فقد خصص لاستكمال عقود الخيارات ، حيث تناول المبحث الأول محددات سعر عقد الخيار ، ونموذج ثنائي الحدين (Binomial Pricing Model) لتسعير عقود الخيارات ، بينما تناول المبحث الثاني نظرية تسعير عقود الخيارات وفقاً لنموذج بلاك – شولز (Black-Scholes Pricing Model) .

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452



واستكملاً لتغطية أنواع المشتقات المالية ، فقد خصص **الفصل الخامس** لعقود المبادلات (Swaps) ، حيث تناول المبحث الأول عقود المبادلة الأساسية (Plain Vanilla) ، وخصائصها ، بينما تناول المبحث الثاني عقود المبادلة المعقدة.

ونظراً لكون المشتقات المالية هي أدوات غير تقليدية ، وجدت بدافعين أساسيين هما الاستثمار ، والتحوط من المخاطر ، فقد خصص الفصل السادس لإدارة للمخاطر ، حيث تناول المبحث الأول إدارة المخاطر بشكل عام : مفهومها ، والدوافع لها ، كما تناول إدارة مخاطر المشتقات المالية وآلياتها وفقاً للأسواق المتداولة فيها ، أما المحبث الثاني فقد تناول مخاطر الأسواق غير المنظمة ، ومن اهمها مخاطر عدم الوفاء ، وكيفية الحد منها.

وفضلاً عن المدخل المتكامل الذي تبناه ، يتميز هذا الكتاب بخلفيته الأدبية القوية وتأصيله الجيد ، فقد شكل بذلك مرجعاً يلبي احتياجات طلبة الدراسات الجامعية والعليا والأكاديمية والمهتمين ويثري بذلك المكتبة العربية التي تفتقر إلى مراجع علمية متخصص في هذا المجال.

Dirasat in Economics and Business Journal
Faculty of Economics - University of Benghazi
Volume 42 ISSUE 1
Year 2023

مجلة دراسات في الأقتصاد والتجارة
كلية الأقتصاد - جامعة بنغازي
المجلـــد 42
العدد الأول لسنة 2023



دليل رسائل الماجستير في الكلية عن الفترة من 2022/1/1م الى 2022/12/31م					
ت	اسم الطالب	التخصص	تاريخ الاجازة	المشرف	عنوان الرسالة
1	حسين احمد حسين سالم	تمويل ومصارف	2022-01-25	د. ابراهيم مسعود الفرجاني	اثر التضخم على ربحية المصارف التجارية الليبية
2	غالية جمعة عبد الرسول الفاخري	محاسبة	2022-03-26	د. احمد على الكاديكي	دور المحاسبة الأداء البيئي في دعم التنمية المستدامة (من وجهة نظر العاملين بالإدارات المالية والأقسام التابعة لها في الشركات النفطية الليبية بالمنطقة الشرقية)
3	امل ناجي عبد الله الفواني	تمويل ومصارف	2022-03-27	د. فاخر مفتاح بوفرنة	أثر الهيكل المالي على الاداء المالي للمصارف التجارية الليبية
4	عاطف فرج عقيلة عبد السلام	محاسبة	2022-03-29	د. المعتز رمضان الشيخي	مدى توفر مقومات تطبيق اختبارات الضغط كأداة لإدارة المخاطر المصرفية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية ومصرف ليبيا المركزي في نطاق المنطقة الشرقية)
5	منير جبريل ادم ايتم	محاسبة	2022-03-30	د. ابوبكر فرج شريعة	معوقات تطبيق نظم المعلومات المحاسبية الإلكترونية في المصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية على المصارف التجارية الليبية)
6	يونس ما شاء الله	محاسبة	2022-06-27	د. احمد محمد الترهوني	مدى امكانية تطبيق نظام محاسبة استهلاك الموارد الموجه

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452

	يونس بوحليمة				) في صناعة تكرير النفط الليبية (دراسة حالة TDRCAبالوقت (مصفاة الحريقة)
7	ريم سعد علي محمود	محاسبة	2023-06-28	د. فاطمة مفتاح الفلاح	حوكمة تكنولوجيا المعلومات ودورها في زيادة جودة المعلومات المحاسبية الواردة بالتقارير المالية (دراسة حالة مصرف التجارة والتنمية بمدينة بنغازي)
8	اسماء امبارك محمد زيدان	محاسبة	2023-06-30	د. علي عوض زاقوب	دور الحوكمة في الحد من التهرب الضريبي (دراسة ميدانية على مصلحة الضرائب الليبية)
9	مجدولين عبد الحفيظ عبد الحميد الرعيض	علوم سياسية	2022-07-25	د. ميلاد مفتاح الحراثي	ظاهرة الإرهاب الدولي في عالم متغير (دراسة تحليلية مقارنة لمؤشرات الإرهاب الدولي 2015-2018)
10	مبروكة مفتاح حسن المزوغي	ادارة الاعمال	2022-07-27	د. رجعة المبروك الفاخري	الأنماط القيادية وعلاقاتها بالاحتراق الوظيفي (دراسة ميدانية على عينة من معلمي ومعلمات المدارس الخاصة في مدينة المرج)
11	احمد محمد نصيب عوض	تمويل ومصارف	2022-08-15	د. ابراهيم مسعود الفرجاني	تقييم أداء المصارف التجارية الليبية باستخدام النسب المالية الأساسية
12	نجاة محمد إمراجع	ادارة الاعمال	2022-08-31	د. هند خليفة الصويعي	أثر التعلم التنظيمي على التغيير المؤسسي (دراسة حالة على جامعة بنغازي)

13	محمد عبد الحميد المصري موسي	محاسبة	2022-09-01	د. أنس عبد القادر عامر	تأثير كفاءة ديوان المحاسبة على الفساد في الاعتمادات المستندية بالمصارف التجارية الليبية (دراسة ميدانية)
14	شريف رمضان مسعود محمد الحوتي		2022-09-07	د. عز الدين علي بوسنينة	أثر محددات رضا الزبون على الولاء للعلامة التجارية (دراسة ميدانية على عينة من مستخدمي الهواتف الذكية في مدينة بنغازي)
15	خالد محمد خالد عمر	محاسبة	2022-09-22	أنس عبد القادر عامر	تأثير التكامل بين خصائص مجلس الإدارة ولجان المراجعة على إدارة الأرباح من وجهة نظر مزاولي مهنة المحاسبة والمراجعة في ليبيا
16	يوسف أبوزيد يوسف عمر	محاسبة	2022-10-05	المشرف :د. مسعود عبد الحفيظ البدري المقرر: د. أنس عبد القادر عامر	أثر المعايير الحديثة على دور المراجع الداخلي في تحسين فاعلية إدارة المخاطر (دراسة تطبيقية على إدارات المصارف التجارية الليبية بالمنطقة الشرقية)
17	عديلة ثابت محمد حسين	محاسبة	2022-10-06	د. عوض أحمد الروياتي	أثر ركائز جودة المراجعة في تضييق فجوة التوقعات بين المراجع الخارجي ومستخدمي المعلومات المحاسبية في ليبيا (دراسة ميدانية على مكاتب المراجعة ومستخدمي المعلومات المحاسبية في المنطقة الشرقية)
18	علي عبد الكريم	محاسبة	2022-11-01	د. ابوبكر فرج شريعة	دور معلومات المحاسبة الإدارية في اتخاذ قرارات الاستثمار

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN- L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017
DOI https://doi.org/10.37376/deb.v42i1
Frequency: One Volumes per year
Publication Fees are Free
Publisher: University of Benghazi, Benghazi, Libya
Editor-in-Chief Prof. Akram. Zoubi
https://journals.uob.edu.ly/DEB
drasat.journal@uob.edu.ly
+218913260452



	محمد الدرسي				(دراسة حالة صندوق الضمان الاجتماعي في ليبيا)
19	سماح فرج محمود القداري	تمويل ومصارف	2022-11-03	د. ابراهيم مسعود الفرجاني	دور تكنولوجيا المعلومات في تحسين جودة الخدمات المصرفية
20	هاجر يوسف محمود مصطفى	تمويل ومصارف	2022-11-03	د. ابراهيم مسعود الفرجاني	دراسة أثر هياكل الملكية على استمرارية شركات التأمين
21	حمزة سعدون عبد القادر الهرام	ادارة الاعمال	2022-11-27	د. رجعة المبروك الفاخري	مدى استخدام الأساليب الداخلية لتطوير المديرين في المصارف التجارية بمدينة بنغازي (دراسة ميدانية على مديري الإدارات العليا والوسطى بالمصارف التجارية بمدينة بنغازي)
22	أمل محمد المهدي الفيتوري	اقتصاد	2022-11-30	د. خديجة عبد الكريم المجبري	دور السياسة المالية في معالجة ظاهرة التضخم خلال الفترة 1993-2017
23	عمران مصطفى عمران بن زبلح	محاسبة	22//11/2022	د. فاطمة مفتاح الفلاح	أثر الإفصاح الاختياري على قرارات منح الائتمان (دراسة ميدانية على إدارات الائتمان بالمصارف التجارية الليبية)
24	جمعة محمد عبد السلام الاوجلى	محاسبة	2022-12-15	د. عبد السلام احمد الكزة	تأثير متطلبات الحوكمة المطبقة في المصارف التجارية الليبية على جودة التقارير المالية المنشورة
25	نجاة الطاهر زياد البويصيري	تمويل ومصارف	2022-12-15	د. عبد الفتاح عثمان العريبي	معوقات تطبيق ادارة المخاطر في شركات التامين الليبية

26	محمود داهش محمود سويد	ادارة الاعمال	2022-12-17	د. عبد القادر عياد عامر	دور الثقافة التنظيمية في مواجهة الأزمات لدى مديري المصارف الليبية في مدينة بنغازي
27	فتحية محمود محمد قليوان	ادارة الاعمال	2022-12-17	د. عبد القادر عياد عامر	القيادة التحويلية وعلاقاتها بالولاء التنظيمي (دراسة ميدانية على مديري المدارس الثانوية العامة بمدينة بنغازي)
28	عزيزة شكري عبد العاطي الفاخري	اقتصاد	2022-12-29	د. علي سعيد الشريف	أثر السياسة النقدية على الصادرات غير النفطية في ليبيا (دراسة قياسية)

Dirasat in Economics and Business Journal



A Semi-annual peer - reviewed scientific journal

issued by the Faculty of Economics - University of Benghazi

Articles & Correspondence

- The general budget in Libya and oil price fluctuations.
- The Adverse Effects of the European Dealings with Immigrants on the Mediterranean Countries: Libya as A Case Study (2012-2022).
- The Role of Forensic Accounting in Reducing the Practice of Earning Management in Libyan Commercial Banks.
- The Impact of Applying Corporate Governance Requirements on Financial Reports Quality of the Libyan Banks.
- The impact of the Corona pandemic (Covid-19) on the disclosure of social responsibility in the financial reports of Libyan commercial bank.
- Reality of implementing educational justice in social affairs department – Benghazi branch, from employees' perspective.
- The extent to which travel and tourism companies adopt the marketing intelligence system.
- Environmental Pollution in North African Countries Case of Libya

https://journals.uob.edu.ly/DEB

drasat.journal@uob.edu.ly

+218913260452

E-ISSN 2663 - 7855
ISSN-L 2663 - 7847
Legal Deposit Number 238/2017

Volume 42 Issue 1
Year 2023

VOLUME 42
ISSUE 1